

تحليل القانون لصاحبة أدلة الشهود تستيمونيوم دي اوديت

(*Testimonium De Auditu*) في حالة تعيين الورثة

(تحليل القرار رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/المحكمة الشرعية دونغالا)

بحث الرسالة

اسم الطالبة : مفتاح الرحمة

رقم السجل للطالبة : ١٨٢١٠٠٩١



قسم الأحوال الشخصية

كلية الشريعة

جامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك إبراهيم مالانج

٢٠٢٢

تحليل القانون لصاحبة أدلة الشهود تـستيمونيوم دي اوديت

(*Testimonium De Auditu*) في حالة تعيين الورثة

(تحليل القرار رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/المحكمة الشرعية دونغالا)

بحث الرسالة

اسم الطالبة : مفتاح الرحمة

رقم السجل للطالبة : ١٨٢١٠٠٩١



قسم الأحوال الشخصية

كلية الشريعة

جامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك إبراهيم مالانج

٢٠٢٢

إقرار الطالبة

إقرار الطالبة

والله أنا الموقع أدناه، وبيناتي كآآتي:

الاسم الكامل : مفتاح الرحمة

رقم السجل للطالبة : ١٨٢١٠٠٩١

العنوان : فالوا

أقر بأن هذه الرسالة التي حضرتها لتوفير بعض الشروط لنيل درجة الجامعة الأولى في شعبة الأحوال الشخصية الحكم الإقتصادي الإسلامي، كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج تحت عنوان:

"تحليل القانون لصلاحيه أدلة الشهود تستيمونيوم دي اوديت (Testimonium De Auditu)

في حالة تعيين الورثة"

حضرتها وكتبتها بنفسي وما زورتها من إبداع غيري أو تأليف الآخر، وإذا ادعى أحد مستقبلا أنما من تأليفه وتبين أنما فعلا ليست من بجني C فأنا أتحمل المسؤولية على ذلك، ولن تكون المسؤولية على المشرف أو على كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج. هذا، وحررت هذا الإقرار بناء على رغبتي الخاصة ولا يجبرني أحد على ذلك.

مالانج، ١٧ مايو ٢٠٢٢ م

توقيع صاحب
مفتاح الرحمة
رقم السجل للطالبة: ١٨٢١٠٠٩١

١٨٢١٠٠٩١

ب

موافقة المشرف

موافقة المشرف

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمد عبده ورسوله. أما بعد

بعد مراجعة نتائج البحث التي مقدم على:

الطالبة : مفتاح الرحمة

رقم التسجيل : ١٨٢١٠٠٩١

الموضوع : تحليل القانون لصلاحيه أدلة الشهود تستيمونيوم دي اوديت (*Testimonium*)

(*De Auditu*) في حالة تعيين الورثة

وافق المشرف على هذه الرسالة لتقدمها الى مجلس مناقشة.

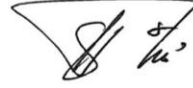
رئيسة قسم الأحوال الشخصية

المشرف



أريك سبت رحموات الماجستير

رقم التوظيف: ١٩٧٥١١٠٨٢٠٠٩٠١٢٠٠٣



شباب البحر الماجستير

رقم التوظيف: ١٩٨٥٠٥٠٥٢٠١٨٠١١٠٠٢

الشعار

وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ۚ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا

(الإسراء: ٣٦)

وَأَشْهِدُوا ذُويَ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ

(الطلاق: ٢)

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، وبه نستعين على أمور الدنيا والدين، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أنا أقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الذين لهم فضل في خروج البحث إلى حيز الوجود ولم يبخل أحدهم بشيء طلبت، ولم يكن يجدهم إلا العمل الجاد المخلص. ومنهم:

١. سماحة الأستاذ أ. د. زين الدين الماجستير، مدير جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

٢. سماحة الأستاذ د. سودرمان الماجستير، عميد كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

٣. سماحة الأستاذة أريك سبتي رحمواتي الماجستير، رئيسة قسم الأحوال الشخصية كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

٤. سماحة الأستاذة د. حج. توتيك حميدة الماجستير، مشرفة الدراسة التي أفاد الباحثة التوصيات أو الموعدة التريبة طول المحاضرة، لها الشكر العميق.

٥. سماحة الأستاذ شاب البحر الماجستير، مشرف البحث الذي أفاد الباحثة علميا ووجه خطواته في كل مراحل إعداد هذا البحث منذ بداية فكرة البحث حتى الإنتهاء منه.

٦. تقدم الباحثة بكل الشكر والتقدير إلى الأساتيد المعلمين في كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك

إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

٧. الشكر على طاقم الموظفين في كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية

مالانج الذين قدموا أفضل الخدمات.

٨. أفضل الشكر العميق على أمي و أبي الذان يرحماني منذ الصغار، ويحثاني في النشاط والنجاح.

وكذا لأختي الكبير نور الهداية و إنتان سعادة وجميع عائلتي الذين يدعوني في يسار سائر

الأمر.

٩. وأقدم الشكر على جميع أصدقائي وزملائي من قسم الأحوال الشخصية لسنة ٢٠١٨ و من

معهد بيت تحفيظ القرآن مالانج ومن مبني فاز رقم ٣٠ ومن معهد الإستقامة لسنة ٢٠١٧،

الذين يرافقتني ويدعوني ويحثوني في النشاط طول المحاضرة. فأفضل شكرا عميقا لهم من خلوص

الصدر.

مالانج، ١٧ مايو ٢٠٢٢ م

الباحث،

مفتاح الرحمة

رقم القيد: ١٨٢١٠٠٩١

محتويات البحث

أ.....	غلاف البحث
ب.....	إقرار الطالبة.....
ج.....	موافقة المشرف.....
د.....	الاعتماد من طرف لجنة المناقشة.....
ه.....	الشعار.....
و.....	شكر وتقدير.....
ح.....	محتويات البحث.....
ي.....	ملخص البحث.....
١.....	الباب الأول.....
١.....	المقدمة.....
١.....	أ..... خلفية البحث.....
٥.....	ب..... مشكلة البحث.....
٥.....	ت..... أهداف البحث.....
٦.....	ث..... فوائد البحث.....
٧.....	ج..... مصطلحات البحث.....
٨.....	ح..... الدراسات السابقة.....
١٣.....	خ..... منهج البحث.....
١٦.....	د..... طريقة عرض البحث.....
١٨.....	الباب الثاني.....
١٨.....	الإطار النظري.....
١٨.....	أ..... مراجعة الإثبات والشهادات في القانون المدني.....
٢٨.....	ب..... الإثبات بتستيمونيوم دي اوديت (<i>testimonium de auditu</i>) في القانون المدني.....
٣٤.....	ت..... مراجعة الحكم الإسلامي بالشاهد الذي غير مؤهل بالشروط الشهادة.....
٣٩.....	الباب الثالث.....

٣٩	تحليل القرار رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/المحكمة الشرعية دونغالا.....
٣٩	أ. صورة تاريخية للمحكمة الشرعية دونغالا.....
٤٣	ب. قرار المحكمة رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/المحكمة الشرعية دونغالا.....
	ت. تحليل صحة الشاهد تستيمونيوم دي اوديت (<i>testimonium de auditu</i>) في حالة
	تعيين الورثة في القرار رقم ٩٨/ف د ف. ف/٢٠٢١/المحكمة الشرعية دونغالا وفقا للنظر القانون
٥٥	المدني والحكم الإسلامي.....
	ث. تحليل حجة إعتبار القاضي في قبول الشهادة الشاهدين تستيمونيوم دي اوديت
٦٧	(<i>testimonium de auditu</i>) في حالة تعيين الورثة كشهادة لها قوة القيمة الإستدلالية.....
٧٧	الباب الرابع.....
٧٧	الخاتمة.....
٧٧	أ. الخلاصة.....
٧٨	ب. الإقتراحات.....
٧٩	مراجع البحث.....

ملخص البحث

الرحمة، مفتاح. رقم القيد ١٨٢١٠٠٩١. تحليل القانون لصلاحية أدلة الشهود تستيمونيوم دي اوديت (*Testimonium De Auditu*) في حالة تعيين الورثة. بحث الرسالة. شعبة الأحوال الشخصية، كلية الشريعة، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج. المشرف: شاب البحر الماجستير.

الكلمات الرئيسية: صحة الشاهد، تستيمونيوم دي اوديت، تعيين الورثة.

خلفية هذا البحث هو أحد الإعتبارات القانونية في القرار رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/المحكمة الشرعية دونغالا قرر القاضي بدليل الشاهدين الذين لا يستوفيان بعض الشروط المادية للشهود التي تم تنظيمها في المواد ١٦٨-١٧٢ ح ا ر والمواد ١٨٩٥-١٩١٢ من القانون المدني لأن البيان لا يتعلق بالأحداث التي مران بها. فيقوم الباحث بدراسة مدى صحة أدلة الشهادة الشهود في حالة تعيين الورثة في القرار رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/المحكمة الشرعية دونغالا وفقاً لنظر القانون المدني والحكم الإسلامي، وكذلك الأساس القانوني بحيث يمكن أن تؤخذ شهادة الشاهد أقل من الكمال في الإعتبار كشاهد الذي له قيمة القوة الإستدلالية.

هذا البحث هو نتيجة البحث المعياري باستخدام منهج النوعي. للحصول على المراجع كأداة/ وسيلة لمراجعة القضايا يستخدم الباحث منهج دراسة الأدب المتعلقة بالشهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*)، ثم تحليلها بالحقائق التي تحدث في الميدان.

نتائج هذا البحث خلصت أن صحة أدلة الشاهد تستيمونيوم دي اوديت في حالة الوفاة وفقاً لنظر القانون المدني اختلف عن الحكم الإسلامي. حيثما في قانون المدني لا يستخدمها كدليل مباشر ولكن نشئت كالظن بإعتبارات موضوعية وعقلانية ثم جعل الظن كأساس لإثبات شيء. بينما في الحكم الإسلامي يمكن استخدام شهادة الإستفادة كدليل مباشر أو دليل صحيح لأن الشهادة متناول من المعلومات الدقيقة، وتغلب على إمكانية الكذب. وحجة إعتبار القاضي في قبول الشهادة تستيمونيوم دي اوديت لأنها مسموح في حالة الوفاة ولأنها نوع من حالة الوفاة واستوفيت بالشرطين، وهما أن الشهادة خبر منتشر، ولا يوجد إنكار لحقيقة الخبر، فهي معلومات موجه الى الشاهد دي اوديت من شخص الذي يعرف الحادث أو غيره الذي مات حتى تسمحها وتقبلها باستثنائي كدليل.

ABSTRAK

Rahmah, Miftahul. NIM. 18210091. *Analisis Yuridis Keabsahan Alat Bukti Saksi Testimonium De Auditu Pada Perkara Penetapan Ahli Waris*. Skripsi. Jurusan Hukum Keluarga Islam, Fakultas Syariah, Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang. Pembimbing: Syabbul Bachri, M.HI.

Kata Kunci: Keabsahan Saksi, Testimonium De Auditu, Penetapan Ahli Waris.

Latar belakang dari penelitian ini adalah dalam salah satu pertimbangan hukumnya yang tertulis dalam putusan Nomor 98/Pdt.P/2021/PA.Dgl majelis hakim menjatuhkan putusan dengan dasar dua saksi *testimonium de auditu* yang tidak memenuhi beberapa syarat materiil saksi yang telah diatur dalam Pasal 168-172 HIR dan Pasal 1895-1912 KUH Perdata karena keterangannya tidak mengenai peristiwa yang dialami sendiri. Oleh karenanya peneliti akan mengkaji dan mendalami mengenai keabsahan alat bukti saksi *testimonium de auditu* pada perkara penetapan ahli waris dalam Putusan Hakim Nomor 98/Pdt.P/2021/PA.Dgl menurut prespektif hukum acara perdata dan hukum Islam, serta landasan yuridis sehingga keterangan saksi yang kurang sempurna *testimonium de auditu* dapat dijadikan pertimbangan sebagai saksi yang memiliki kekuatan nilai pembuktian.

Skripsi ini merupakan hasil penelitian kepustakaan (*library research*) dengan menggunakan metode kualitatif. Untuk memperoleh data sebagai alat/sarana untuk mengkaji kasus yang terdapat pada putusan Pengadilan Agama Donggala Nomor 98/Pdt.P/2021/PA. Dgl peneliti menggunakan metode studi pustaka yaitu dengan mempelajari buku-buku mengenai *testimonium de auditu*, kemudian dianalisis berdasarkan fakta-fakta yang terjadi di lapangan.

Hasil penelitian ini menyimpulkan bahwa keabsahan pembuktian saksi *testimonium de auditu* dalam perkara kematian menurut prespektif hukum acara perdata berbeda dengan prespektif hukum Islam. Dimana dalam hukum acara perdata kesaksian ini tidak digunakan sebagai alat bukti langsung tetapi dikonstruksi sebagai alat bukti persangkaan melalui pertimbangan yang objektif dan rasional lalu dari persangkaan itu dijadikan dasar untuk membuktikan sesuatu. Sedangkan dalam hukum Islam *syahadah al-istifadah* dapat dijadikan alat bukti langsung atau bukti yang sah karena kesaksiannya diperoleh melalui informasi yang akurat, sehingga menepis kemungkinan berbuat kebohongan.

Alasan pertimbangan hakim yang menerima keterangan saksi *testimonium de auditu* dalam perkara penetapan ahli waris sebagai suatu kesaksian yang memiliki kekuatan nilai pembuktian karena saksi *de auditu* dapat dibenarkan dalam hal kematian dan karena kesaksian kedua saksi telah memenuhi dua syarat, yaitu kesaksian itu merupakan kabar yang telah tersebar secara umum, tidak ada bantahan akan kebenaran berita tersebut, merupakan informasi yang disampaikan kepada saksi *de auditu* dari orang yang bersangkutan atau orang lain yang telah meninggal sehingga kesaksian *de auditu* dibenarkan dan diakui secara eksepsional sebagai alat bukti.

ABSTRACT

Rahmah, Miftahul. NIM. 18210091. *Juridical Analysis of the Validity of Testimony De Auditu Witness in Cases of Determination The Heirs*. Undergraduate Thesis. Departement of Islamic Family Law, Faculty of Sharia, Maulana Malik Ibrahim State Islamic University of Malang. Advisor: Syabbul Bachri, M.HI.

Keywords: Validity of The Witness, Testimony De Auditu, Determination of Heirs.

The background for this research can be found in one of the legal considerations in Decision Number 98/Pdt.P/2021/PA.Dgl the panel of judges reached a conclusion based on the de auditu testimony of two witnesses who did not meet certain of the witness material standards set out in Articles 168-172 HIR and 1895-1912 of the Civil Code since their statements did not relate to personally experienced events. Therefore the researcher analyzed and investigate the validity of witness testimony de auditu in the case of determining the heirs in Judge's Decision Number 98/Pdt.P/2021/PA.Dgl from the perspective of the Civil Procedure Law and Islamic Law, and the legal basis, so that witness testimony de auditu that is less than perfect can be considered as a witness with the strength of evidentiary value.

This thesis is the result of library research using qualitative methods. To obtain data as a tool/means for reviewing cases at Donggala Religious Court's decision Number 98/Pdt.P/2021/PA. The researcher employs the literature research method, which entails reviewing books on testimonies de auditu and then analyzing them based on the fact on the field.

The results of this study conclude that the validity of the witness testimony de auditu in death cases according to the perspective of civil procedural law is different from the perspective of Islamic law. In civil procedural law, this testimony is not used as direct evidence, but as evidence of an allegation based on objective and rational factors, and then suspicion is used to prove something. In Islamic law, however, the shahadah al-istifadah can be used as direct or legitimate evidence because the testimony is based on accurate information, then removing the potential of lying.

The reason for the judge's consideration who received the testimony of the witness de auditu testimony in the case of determining the heirs as a testimony that has the strength of evidentiary value is because the de auditu witness can be justified in the case of death and because the testimonies of the two witnesses have met two conditions, namely that the testimony is news that has been spread. In general, there is no denial of the truth of the news, it is information submitted to the de auditu witness from the person concerned or another person who has died so that the de auditu testimony is justified and admittedly exceptionally as evidence.

الباب الأول

المقدمة

أ. خلفية البحث

محكمة الشريعة لها الواجب والسلطة لفحص القضايا، والبت فيها، وحلها في المستوى الأول للمسلمين في مجالات الزواج والميراث والوصية والوقف والزكاة والإنفاق والصدقة واقتصاد الشريعة (القانون رقم ٣ سنة ٢٠٠٦ تعديل القانون رقم ٧ سنة ١٩٨٩ بشأن المحكمة الشريعة). عند الفصل في المسألة، تتمثل مهمة القاضي في عملية الفحص قبل البت في القضية لتحقيق الدقيق والشامل أولاً الأدلة المقدمة في المحكمة، سواء في شكل أدلة مكتوبة، شهود، اعتراف أو قسم. لذلك لا يمكن فصل عملية المحاكمة في المحكمة عن عملية الإثبات، لأن بوجود الأدلة يمكن للقاضي الحصول على صورة واضحة للقضية المعنية.^١

الإثبات أمام المحكمة هو أمر مهم في قانون الإجراء، لأنه من خلال عملية الإثبات، يمكن للمحكمة تحقيق القانون والعدالة.^٢ لذلك الإثبات هو شيء مهم في القنون الإجراء في المحكمة وهو أساس نظر القاضي في اتخاذ قراره.

¹ Rif'ah Roihanah dan Irfina Cornelia, "Analisis Yuridis Kekuatan Alat Bukti Saksi *Testimonium De Auditu* Dalam Sidang Perceraian di Pengadilan Agama Kabupaten Madiun," : 2 <https://jurnal.iainponorogo.ac.id/index.php/syakhsiyyah/article/view/1820>

² Roihan A. Rasyid, *Hukum Acara Peradilan Agama* (Jakarta: Rajawali, 1991), 137.

في القانون المدني (KUHPerdta)، يتم تنظيم الإثبات بإحضار الشهود في المادة ١٨٩٥-١٩١٢، حيثما في شرح الشاهد في تلك المادة، هناك عدة شروط يمكن استدعاء أحد الشهود. تجتمع هذه الشروط في نوعين من الشروط للشهود، وهي شروط الرسمية وشروط المادية.^٣ بالإضافة إلى القانون المدني، قسمت الشريعة الإسلامية شروط الشاهد إلى شروط الخاصة وشروط العامة. اما شروط الخاصة هي الشروط المتعلقة بأشكال مختلفة من الشهادات. بينما شروط العامة هي تشمل جميع أشكال الشهادة.^٤

فيما يتعلق بمسألة الشهادة، كان هناك العديد من القضايا او المشكلات التي حدثت في قرار المحكمة دونغالا رقم ٩٨ سنة ٢٠٢١ فيما يتعلق بتعيين الورثة، حيث كان الملتمسون الذين هم من أبناء وحفيد من الوارث وهما جون ميلز وجاباريا مالوندا، قد قدموا طلبا لتعيين الورثة على أساس أنه من سيكون الوريث المستحق من الوارث وفقا لأحكام قانون الميراث الإسلامي. بالإضافة إلى ذلك، قدموا الملتمسون أيضا أدلة الشهود.

واما الظواهر الاجتماعية وراء الخطأ المزعوم أو بطلان قرار القاضي رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/محكمة الشرعية دونغالا وهي الأولى، بناءً على القانون المتعلقة بالشروط الرسمية والمادية للشهود في القانون المدني والشروط الخاصة والشروط العامة للشهود في الشريعة الإسلامية التي يجب يوافرها الشاهد، من المعلوم أن الشاهد في الإدلاء بشهادته يجب أن يتم بعض هذه الشروط. ومع ذلك، في الممارسة العملية في القرار رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/محكمة الشرعية

³ Kitab Undang-Undang Hukum Perdata (Hutamedia Group: Tim Viva Justicia), 400.

⁴ Wahbah az-Zuhaili, *Fiqh Islam Wa Adillatuhu* 8, ed.in, (terj. Abdul Hayyie al Kattani, dkk), Cet. I (Jakarta: Gema Insani, 2011), 181-193.

دونغالا فيما يتعلق بتعيين الورثة، تقبل القاضي شهادة الشاهدين الذين لا يفيان بالشروط المادية والشروط الخاصة للشاهد لأن الشهادة التي قدمها الشاهدين عن وفاة الوارث كانت لا تصدر من معرفتهما بشكل مباشر، ولكن حصلا عليه فقط من الملتمسين والمجتمع في الحي الذي يعيش فيه الملتمسون.

أما الحالة الثانية، كما هو منصوص عليه في مادة ١٧١ ح ١ ر/٣٩٨ ر ب غ، مادة ١٦٩ ح ١ ر/٣٠٦ ر ب غ ومادة ١٩٠٧ من القانون المدني، يفهم أن شاهدين الذين قدموا الملتمسون بشأن تعيين الورثة كانا شاهدين تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) ولا يوفق بمبدأ انس تستس نلس تستس (*unus testis nullus testis*) لان الشاهدين لم يريا مباشرة بأعينهما بأحداث التي يشهدان بها، ولأنهما لا يستوفيان بالحد الأدنى من عدد الشهود في المحاكمة. أما بالنسبة للحالة الثالثة، أن هيئة القضاة عند إعتبار في قرارها ذكرت أن أقوال شاهدين عن وفاة الوارث (جون ميلز وجباريا ملوندا) لا يصدر من ما رآه وسمعاه واختبراه شاهدين (مباشرة)، لكن المعرفة تأتي من الفقرة الملتمسين ومن المجتمع في الحي الذي يعيش فيه الملتمسون إذن تصنف هذه الشهادة على أنها تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*). ولكن في إعتبرات قانونية بعدها، لم تقدم هيئة القضاة سبباً واضحاً بخصوص استخدام أدلة الشاهدين، هل تستخدم كأدوات أدلة صالحة مباشرة أو تستخدم فقط كدليل الأول أو تستخدم كمواد لظن القضاة في الفصل القضية عن تعيين الورثة.

وأما تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) هي الشهادة بالكلام أو من السمع إلى السمع أو نحو ذلك، وليست دليلاً فلا علة لأخذها بعين الإعتبار. لذلك رفض

قبول الشهادة الشهود تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) كدليل أساسي، لأن ما يفسر في المحكمة هو شهادة الآخرين ويخشى أن ما يفسره الشاهد يحتوي على أخطاء أو يغير حقيقة، فيكون للقاضي سبب لرفضه كدليل.^٥ لذا فإن السؤال الذي يطرح نفسه بشأن صحة دليل الشاهد تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في تعيين الورثة في القضاء رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/محكمة الشرعية دونغالا وفقا لنظر القانون المدني (KUHPerdata) والحكم الإسلامي، وأساس القانون بحيث تكون أخبار الشهود أقل من الكمال (*testimonium de auditu*) في تعيين الورثة يمكن أن يكون إعتبار الشهود الذين لديهم قوة الإثبات.

بناء على الوصف الورد في الخلفية البحث، يهتم الباحث بفحص صحة أدلة الشهود تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في حالة تعيين الورثة، يتم بعد ذلك تحليلها قضائيا وفقا لنظر القانون المدني (KUHPerdata) وحكم الإسلامي لمعرفة مدى قوة وصحة أدلة الشهود تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في قضية الميراث. ثم تحليل القانون لإعتبارات الحاكم محكمة الشرعية دونغالا في قضية الميراث فيما يتعلق باستخدام الشهود تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*).

⁵ Amzal, "Keabsahan Saksi Yang Tidak Memenuhi Syarat Materil Pada Perkara Cerai Gugat" (Undergraduate thesis, Universitas Islam Negeri Ar-Raniry Darussalam Banda Aceh, 2019), 3 <http://urj.uin-malang.ac.id/index.php/jfs/article/download/1769/869>

ب. مشكلة البحث

بناء على خلفية البحث المذكورة، فنقطة المسائل لو إعتبرت كما يلي:

١. كيف يتم التحليل القانون لصلاحية أدلة الشهادة الشهود تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في حالة تعيين الورثة في القضاء رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/محكمة الشرعية دونغالا وفقا لنظر القانون المدني (KUHPerdata) والحكم الإسلامي؟

٢. ماهو الأساس القانون بحيث تكون شهادة الشهود أقل من الكمال تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في حالة تعيين الورثة يمكن أن يكون إعتبار الشهود الذين لديهم قوة الإثبات؟

تجعل المسائل المذكورة خلفية البحث، فلآتي محور بحوث الرسالة ستعتبر حججا لإجابة المسائل.

ت. أهداف البحث

١. تحليل صحة الأدلة الشهود تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في حالة تعيين الورثة في القضاء رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/محكمة الشرعية دونغالا وفقا لنظر قانون المدني وحكم الإسلامي.

٢. تحليل إعتبرات القاضي في الإدلاء بأقوال الشهود تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في حالة تعيين الورثة كشهود الذين لهم قوة الإثبات.

ث. فوائد البحث

هذا البحث يتكون على فوائد، وسيعتبر الفوائد على الفرقتين كما يلي:

١. فائدة نظرية

ومن المتوقع أن يساهم هذا البحث في إضافة رؤى مفيد لتطوير القانون الوضعي والشريعة الإسلامية في مجال الميراث، خاصة فيما يتعلق بعملية تعيين الورثة المستحقين الذين يقدمون الشهود تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) كدليل في المحكمة. ومن المتوقع أن يساهم هذا البحث أيضا في تطوير قانون الإثبات، خاصة فيما يتعلق بقوة وصحة أدلة الشهود التي لاتفي بالشروط المادية والشروط الخاصة في وساطة قضايا الميراث

٢. فائدة عملية

أ) ومن المتوقع أي يساهم هذا البحث في صياغة القانون خاصة فيما يتعلق بإجراء تعيين الورثة وصحة الأدلة باستخدام الشهود تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في عملية الدعوى في المحكمة لاستخدام تحقيق القواعد كأساس قانون لتنفيذ تعيين الورثة وتوزيعها العادل واليقين القانوني.

ب) من المتوقع أن يساهم هذا البحث في الممارسة القانونية للقضاة في محكمة الشرعية

دونغالا في تقرير قضايا مختلفة، لاسيما تلك الموجودة في عملية الإثبات التي تقدم أدلة

الشهود التي لا تنفي بالشروط الرسمية أو المادية والشروط الخاصة.

ج. مصطلحات البحث

في هذه الرسالة، وظيفة المصطلحات البحث هي توضيح ألفاظ الموضوع التي تحتاج

بينه، وغرضها سد أساس الفهم لكيلا تحصل الضلالة في العلم. فعبارتها كما يلي:

١. الصلاحية

الصلاحية سمة صالحة. الصلاحية في القاموس القانون هي شيء ينطبق وقفا للقانون

أو التشريعات القائمة. حيث تكون الصحة وقفا للآراء وإعتبارات القاضي في شهادة الشهود

أمام المحكمة.^٦

٢. الشاهد

الشاهد هو الشخص القادر على تقديم المعلومات عن الأشياء التي عرفها وسمعها

ورأيها وتجربتها بنفسه للتحقيق والمحكمة، والعدالة في قضية جنائية/مدنية. فإذا يقدم الشاهد

إفادته بأقوال لا يتفق مع الأحكام، فإن إفادته تعتبر ضعيفة وباطلة.^٧

٣. تستيمونيوم دي اوديت (*Testimonium De Auditu*)

تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) باللغة الإندونيسية هي

شهادة من الإستماع وهو ما يسمى أيضا شهادة دي اوديت (*de auditu*). شهادة

⁶ Amzal, "Keabsahan Saksi Yang Tidak Memenuhi Syarat Materil Pada Perkara Cerai Gugat" (Undergraduate thesis, Universitas Islam Negeri Ar-Raniry Darussalam Banda Aceh, 2019), 9
Amzal, "Keabsahan Saksi Yang Tidak Memenuhi Syarat Materil Pada Perkara Cerai Gugat" (Undergraduate thesis, Universitas Islam Negeri Ar-Raniry Darussalam Banda Aceh, 2019), 3
<http://urj.uin-malang.ac.id/index.php/jfs/article/download/1769/869>

⁷ Elsa Syafira Destiana dan Sri Wahyuningsing Yulianti, "Telaah Pembuktian dan Kekuatan Pembuktian Atas Perluasan Keterangan Saksi *Testimonium De Auditu*," *Jurnal Verstek*, no.2 (2021): 264 <https://jurnal.uns.ac.id/verstek/article/download/51071/31685>

تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) هي شاهد الذي يتلقى أخبارا من الآخر

ولم يسمعه أو يراه أو يختبره بنفسه، فقط يسمعه الآخر عن حادثة أو عن وجود الواقعة.^٨

٤. الوريث/الورثة

الوريث في الشريعة الإسلامية من له حق في مال الميت/الوارث. يشتق الوريث من

اللغة العربية، أي من كلمة مركبة "أهل" (أي عائلة) و"وريث" (أي متلقى ميراث المتوفي).^٩

ح. الدراسات السابقة

توضح الدراسة السابقة التشابه والاختلاف بين بحوث الباحث في هذه الرسالة وبحوث

الأخر، لتدل ابتكار الباحث في كتابة هذه الرسالة لأن إنتحال التأليفات جريمة الدراسة وبراءة

إنتحال التأليفات شرط صحة الرسالة. وأما الدراسات السابقة كما يلي:

الأول، مجلة البحوث التي كتبها نيدي جونا وان سيتومورانج وهو طالب جامعة ايس

أنغول تحت العنوان "وضع القانون بيان الشاهد تستيمونيوم دي اوديت (*Testimonium De*

Auditu) كدليل قانون قبل وبعد قرار المحكمة الدستورية رقم ٦٥/PUU-VIII/٢٠١٠" سنة

٢٠٢٠. يستخدم هذا البحث القانون المعياري. النهج المستخدم هو طريقة النهج القانوني.

خطوات تحليل البيانات في هذا البحث باستخدام طرق التحليل النوعي.

وأما نتائج هذا البحث أن وجود الشهادة في إندونيسيا، قبل وبعد قرار المحكمة

الدستورية رقم ٦٥/PUU-VIII/٢٠١٠ المتعلقة بقوة إثبات القاضيا الجنائية، ليس لديه قوة

^٨ Asmuni, "Testimonium De Auditu Telaah Prespektif Hukum Acara Perdata dan Fiqh," *Jurnal Hukum dan Peradilan*, no. 2 (2014): 193

<https://jurnalhukumdandanperadilan.org/index.php/jurnalhukumperadilan/article/view/96>

^٩ Wikipedia, diakses pada 20 Februari 2022, https://id.wikipedia.org/wiki/Ahli_waris

قانونية ملزمة حسب القضاء في تقرير قضية جنائية في إندونيسيا. والموقف القانوني، قوة دليل شهادة الشهود تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) كدليل قانوني بعد قرار المحكمة الدستورية رقم ٦٥/PUU-VIII/٢٠١٠ بحيث يمكن تطبيقه بشكل أكثر فعالية في عملية التحقيق، تتطلب المحاكمة أمام المحكمة، يلزم وجود مؤشر على الموثوقية الكافية والإعتبرات الملزمة قانونا والعدالة.

الفرق بين الدراسة السابقة وهذه الدراسة هو أن دراسة السابقة تدرس عن وجود الشهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) متعلق بقوة الإثبات في إندونيسيا والموقف القانوني لقوة الإثبات شهادة دي اوديت (*de auditu*) كدليل قانوني بعد قرار المحكمة الدستورية رقم ٦٥/PUU-VIII/٢٠١٠ بينما في هذه الدراسة تناقش عن صحة أدلة الشهود تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في حالة تقديم طلب تعيين الورثة في القضاء رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/محكمة الشرعية دونغالا. وأما وجه التشابه في هذه الدراسة هي استعمال بحث قانوني معياري وتناقش صحة الأدلة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) أو قوتها في عملية المحاكمة في المحكمة.

الثاني، الرسالة التي كتبها أمزال وهو متخرج جامعة الدولة الإسلامية بالرانيري دار السلام تحت العنوان "صحة الشهود الذين لا يستوفون الشروط المادية في قضايا الطلاق" تحليل القرار القاضي رقم ٢٥٠/ف د ت. غ/٢٠١٨/محكمة الشرعية بيروين " سنة ٢٠١٩. يستخدم هذا البحث بحث النوعي. طريقة جمع البيانات في هذا البحث هي باستخدام أساليب البحوث في المكتبات. ثم تتكون مصادر المواد القانونية لهذا البحث من المواد القانونية الأساسية (قرار

القاضي رقم ٢٥٠/ف د ت. غ/٢٠١٨/محكمة الشرعية ببيروين والقانونية التشريعات المتعلقة بالبحوث)، ومادة قانونية ثانوية (الوثائق الرسمية، والكتب، ونتائج البحث في شكل التقارير وغيرها). خطوات تحليل البيانات في هذه الدراسة باستخدام طرق تحليل البيانات النوعية.

نتائج هذه الدراسة هي أنه بناء على القضية وأساس الإعتبارات القانونية، يمكن ملاحظة أن الشهود الذين قدموا في المحكمة هم شهادة عائلية وشهادة مواطنة. أن يكون أحد الشهود غير مستوف للشروط المادية وليس له قوة الإثبات القانونية، بحيث تكون الشهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) لا يمكن استخدامها كدليل مباشر لأن الشاهد لا يعرف الحدث بشكل مباشر ببصره وسمعه ومعرفته بحيث لا يفي بالشروط المادية لشهادة الشهود.

الفرق بين الدراسة السابقة وهذه الدراسة هو أن دراسة السابقة فحص عن صحة الشهود الذين لم يستوفوا الشروط المادية قي قضايا الطلاق، بينما في هذه الدراسة تناقش عن صحة أدلة الشهود تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) بمطلوب تعيين الورثة. وأما وجه التشابه في هذه الدراسة صحة أو قوة الأدلة الشهود تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في تقرير القضية في المحكمة الشرعية.

الثالث، مجلة البحوث التي كتبها أمر الله بستمam تحت العنوان "رفض شهادة الشاهد تستيمونيوم دي اوديت (*Testimonium De Auditu*) كدليل في القضاء محكمة الشرعية آتشييه رقم ٧/ج ن/٢٠٢١/محكمة الشرعية آتشييه" سنة ٢٠٢١. في هذه الدراسة، يستخدم الباحث دراسة معيارية يتم مناقشتها بعد ذلك بطريقة تحليلية للمعايير القانونية القائمة. نتائج هذه الدراسة

هي أن هيئة القضاة تنظر في أقوال الشهود الذين لم يروا و يواجهوا لأحداث جنائية بأنفسهم، يجب رفضها، ثم حضور الشهود تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) وقانون المدني (KUHPerdata) ليس له سلطة الشهود بشكل عام، ولكن في قرار المحكمة الدستورية رقم ٢٠١٠/PUU-VIII/٦٥ بشأن شهادة شهود الآخرين، لذلك كان ينبغي أن تقبل مجلس القضاة في محكمة الشريعة أتشيه شهادة الشهود.

الفرق بين الدراسة السابقة وهذه الدراسة هو أن دراسة السابقة تدرس عن إعتبرات القضاء محكمة الشريعة أتشيه بالشهادة الشهود تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) مقترح من نائب العام، بينما تناقش هذه الدراسة عن صحة أدلة الشهود تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) بخصوص طلب تعيين الورثة. بينما وجه التشابه في هذا البحث يناقش موقف الشهود شهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في عملية المحاكمة في المحكمة.

الرابع، مجملة البحوث التي كتبتها رفعة روحانة وإرفينا كورنيليا وهما طالبتان جامعة الإسلامية بنونوروجو تحت العنوان "تحليل القانون قوة الأدلة الشهود تستيمونيوم دي اوديت (*Testimonium De Auditu*) في جلسة الطلاق بالمحكمة الشرعية مديون" سنة ٢٠٢٠. استخدم هذا البحث نوع البحث النوعي. وتقنية جمع البيانات في هذه الدراسة تستخدم منهج البحث الميداني. ثم تتكون مراجع المواد القانونية لهذا البحث من المواد القانونية الأساسية (مقابلات مع القضاة)، والثانوية (الوثائق الرسمية، والكتب المتعلقة بهذا البحث). خطوات تحليل البيانات في هذه الدراسة باستخدام الطريقة التحليل الوصفي.

وكان نتائج هذه الدراسة، أن قوة الشاهد تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في محكمة مديون حسب دراسات قانونية غير مناسب. ومع ذلك، في الممارسة العملية في المحكمة، لاسيما في محكمة الطلاق، للقاضي سلطة استجواب الشهود دي اوديت (*de auditu*) ولا جرح إذا سمع القاضي شهادة الشهود المذكورة، ولكن استخدام الشهود دي اوديت (*de auditu*) ليس كدليل مباشر. لذلك كان الشهادة دي اوديت (*de auditu*) يمكن استخدامها كمصدر للشك.

الفرق بين الدراسة السابقة وهذه الدراسة هو أن دراسة السابقة تدرس عن قوة أدلة الشهود تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في قضية الطلاق أمام المحكمة الشرعية مديون وتستخدم الأساليب النوعية في بحثه، بينما يناقش في هذا البحث كيفية صحة أدلة الشهود تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في طلب تعيين الورثة وتستخدم الأساليب المعيارية في البحث. بينما وجه التشابه في هذا البحث يناقش عن موقف الشهود تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في تقرير القضايا في المحكمة الشرعية.

من بعض الدراسات السابقة المذكورة، يمكن الاستنتاج أن هناك أوجه تشابه في البحث المراد دراسته، هو مراجعة عن صحة وقوة أدلة شهادة الشهود تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في عملية المحاكمة في المحكمة الشرعية، ولكن الإختلاف في البحث الذي سيتم دراسته في هذه الدراسة هو أن هذا البحث هو القضية بشأن تعيين الورثة أو حالة الموت. بالإضافة إلى ذلك، من الدراسات العديدة المذكورة، لم تتم العثور على دراسات حول صحة شاهدين الذين لا يستوفيان بالشروط المادية والشروط الخاصة كشهود ولم تتم العثور على

دراسات تقارن عن صحة أدلة الشهود دي اوديت (*de auditu*) في حالة تعيين الورثة من خلال نظر القانون المدني والحكم الإسلامي. لذلك فإن أصالة هذا البحث هي أن مبحث وموضع هذا البحث مختلفان تمامًا وهو مسألة عن صحة شهادة الشاهدين تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في حالة تعيين الورثة وفقًا لنظر قانون المدني والحكم الإسلامي.

خ. منهج البحث

منهج البحث هو الطريقة العلمية لتحليل مشكلات العلم. لذا مراجع البحث تعمق بمنهج البحث محاولة على حصول الحق العلمي وخطوة الاستفادة المعلومات الدقيقة، وفي هذا البحث، يستخدم الباحث منهج البحث كما ذكر في توجيه كتابة البحث الذي أصدرته كلية الشريعة سنة ٢٠١٩. فينقسم الباحث منهج البحث على خمسة فصول تسهيلا لفهم خطوات تحليل مشكلات البحث كما يلي:

١. نوع البحث

يستخدم الباحث البحث المعياري في نوع هذا البحث، لأن الباحث يريد أن يحلل ويكشف مشكلات قضاء القاضى بشأن تعيين الورثة بإحضار شهود الذين لا يستوفون الشروط المادية والشروط الخاصة. و يسمى البحث المعياري بالبحث الكتي أيضا وهو دراسة مرجعة البحث بكشف معلومات المراجع عن الأدلة خاصة عن الأدلة الشهود في المحكمة.

٢. مقارنة البحث

يتخذ الباحث من أنواع المقارنة مقارنة المسألة (*case approach*) ومقارنة القانون (*statute approach*). مقارنة المسألة هي خطوات الباحث لنيل نتيجة المراجع المتعلقة بموضع البحث ومقارنة بنظر القضايا المحكمة التي لها قوة الحكم. وأما مقارنة القانون هي مقارنة التي تتم تنفيذها من خلال تحليل القواعد واللوائح المتعلقة بالقضايا القانونية.^{١٠} وأما موضع البحث المستخدم في هذا البحث هو قضاء المحكمة الشرعية دونغالا رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١.

٣. المراجع

أما المراجع المستخدمة في هذا البحث، ينقسم على ثلاثة أقسام ومنها مراجع الأساسية ومراجع الثانوية، ومراجع التكميلية، أما مراجع الأساسية هي الوثائق الرسمية كالقوانين، وقواعد الحكومة، وقضاء القاضي. والثاني، مراجع الثانوية تحتوي على غير الوثائق الرسمية كالكتب، ومجلة البحوث. والأخير، مراجع التكميلية تحتوي على القاموس، الموسوعة العلمية وملاحظة.^{١١} وفي هذا البحث، مراجع الأساسية منها القضاء رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/محكمة الشرعية دونغالا، وقواعد الحكومة المتعلقة بهذا البحث، منها ح ا ر ب غ والقانون المدني والشريعة الإسلامية. وأما مراجع الثانوية منها المؤلفات القانونية،

¹⁰ Fakultas Syariah UIN Maulana Malik Ibrahim Malang, Pedoman Penulisan Skripsi Tahun 2019, 19.

¹¹ Peter Mahmud Marzuki, *Penelitian Hukum* (Jakarta: Prenada Media Group, 2010), 181.

المجلات، الكتب، المقالات، والموقع الإلكتروني مرتبط بهذا البحث. ومراجع التكميلية القواميس والموسوعة العلمية.^{١٢}

٤. طريقة جمع المراجع

ويجمع الباحث المراجع بطريقة دراسة الأدب أو استطلاع المراجع المتعلقة بموضع البحث. ثم يقرؤها ويختارها لتفصيل بين مراجع الأساسية ومراجع الثانوية ومراجع التكميلية.^{١٣} واستخدام هذه الطريقة للحصول على الأساسيات والآراء المكتوبة التي تتم بدراسة المراجع المختلفة مرتبطة بموضع البحث.

٥. طريقة تحليل المراجع

الخطوة الأولى في تحليل المراجع دراسة القوانين المتعلقة بقضاء محكمة الشرعية دونغالا المذكور وتحليلها. وبعد دراسة كلهم، يخطو الباحث تحليل المناسب بين إعتبار القاضى في القضاء رقم ٩٨ / ف د ت. ف / ٢٠٢١ / محكمة الشرعية دونغالا اساسا على إقامته وعبارة العلماء في كتب الفقه والقوانين أو قواعد الحكومة المتعلقة بالقضاء. والخلاصة، تنقسم خطوات تحليل المراجع على خمسة أقسام مرتبة. ومنها:^{١٤}

أ. التحرير (*editing*)

ب. التنقيص (*classifying*)

¹² I Ketut Suardita, *Pengenalan Bahan Hukum* (Udayana: Universitas Udayana, 2017), 2.

¹³ Nursapia Harahap, "Penelitian Kepustakaan," *Jurnal Iqra'*, no 1, 2014, 68-73.

<http://jurnal.uinsu.ac.id/index.php/iqra/article/view/65>

¹⁴ Fakultas Syariah UIN Maulana Malik Ibrahim Malang, *Pedoman Penulisan Skripsi Tahun 2019*, 21.

ت. التحقيق (verifying)

ث. التحليل (analysing)

ج. الإستخلاص (concluding)

د. طريقة عرض البحث

تتكون طريقة عرض البحث تصورا على تصنيف مباحث الرسالة، حتى ان تكون مباحث الرسالة مرتبا وتسهيلا في القراءة لاسيما في الفهم. وتنقسم مباحث الرسالة الى أربعة الأبواب كما يلي:

الباب الأول، المقدمة. وهي تحتوى على خلفية البحث، مشكلات البحث، أهداف البحث، فوائد البحث، الدراسات السابقة، تعريف المصطلحات، و منهج البحث. وينبغي على الباحث في المقدمة ان يوضح اجملا عن البحث ليفهم القارئون على ما مراد البحث واتجاه البحث، وعند ذلك أيضا، غرض المقدمة لتوضيح إختلاف بين بحث الباحث وبحوث التي مضت سدا على إنتحال التأليفات كما صرحت الدراسات السابقة فيها.

الباب الثاني، مراجع الأدب. وهو يحتوى على مراجعة الأدلة والشهادة في القانون المدني، الإثبات بتستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في القانون المدني، ومراجعة الحكم الإسلامي بالشاهد الذي غير مؤهل بالشروط الشهادة.

الباب الثالث، تحليل القرار رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/المحكمة الشرعية دونغالا. وهو اهم الأبواب لأنه يحتوي على تحليل البحث وجواب مشكلات البحث. وستكون المناقشة البحث أربعة فصول بحسب مشكلات البحث، منها: صورة تاريخية للمحكمة الشرعية دونغالا،

وقرار المحكمة رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/المحكمة الشرعية دونغالا، وتحليل صحة الشاهد
تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في حالة تعيين الورثة في القرار رقم ٩٨/ف
د ف. ف/٢٠٢١/المحكمة الشرعية دونغالا وفقا للنظر القانون المدني والحكم الإسلامي، وتحليل
حجة إعتبار القاضي في قبول الشهادة الشاهدين تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de*
auditu) في حالة تعيين الورثة كشهادة التي لها قيمة القوة الإسدالية.

الباب الرابع، الخاتمة. تحتوي الخاتمة خلاصة البحث وهي تعبير نتيجة مهمة البحث.

وتحتوي الخاتمة أيضا الإقتراحات لينتفع البحث ممن يقرئه.

الباب الثاني

الإطار النظري

الإطار النظري هو نتائج المراجع التي ستحصل بها ثمرة البحث. وغرضه إعراف أساس

الأدلة الباحث في بحث الرسالة. وأما الإطار النظري سيكون على ثلاثة فصول:

أ. مراجعة الإثبات والشهادات في القانون المدني

١. تعريف الإثبات

الإثبات باللغة الإنجليزية يعني دليل، بينما يطلق عليه باللغة الهولندية بوجيس

(*bewjis*) التي تأتي من أساس الكلمة الدليل يعني المعلومات الحقيقية، والشيء الذي يشرح

حقيقة الحدث.^{١٥}

وفقاً لرأي سوبكت، فإن قانون الإثبات هو إقناع القاضي بصدق الحجج

المطروحة في النزاع. وفي الوقت نفسه، وفقاً لرأي ميرتوكوسومو سوديكنو، يحتوي الدليل على

معاني منطقية وتقليدية وقانونية. بالمعنى المنطقي، هو توفير اليقين المطلق. بالمعنى التقليدي

للكلمة يعني اليقين ولكن ليس اليقين المطلق. وبالمعنى القانوني، فإنه يعني توفير أساس كاف

¹⁵ Putri Rumondang Siagian, "Kedudukan Keterangan Ahli dalam Pembuktian Terhadap Putusan Tindak Pidana Lingkungan Hidup" (Undergraduate thesis, Universitas Sumatera Utara Medan, 2016), 18 <https://repositori.usu.ac.id/handle/123456789/18594>

للقاضي الذي يفحص القضية المعنية من أجل توفير اليقين بشأن حقيقة الأحداث

المقترحة.^{١٦}

٢. الأدلة في المحكمة

الدليل هو أداة يقدمها المدعي والمدعى عليه لإثبات حقيقة العلاقة القانونية.^{١٧}

وهو الحقيقة التي يمكن أن تقنع القاضي قبل المحكمة. وفقا لرأي يحيى حراراب في كتابه تحت

العنوان "قانون الإجراءات المدنية" ذكرت أن الأدلة (*bewijsmiddle*) هي شيء في الشكل

والنوع يمكن أن تساعد في توفير المعلومات والتوضيحات حول مشكلة القضية للمساعدة

في تقييم القاضي في المحكمة.^{١٨}

أما بالنسبة لأنواع الأدلة في قانون المدني (KUHPperdata) وفقا على مادة ١٦٤

ح ا ر مادة ١٨٦٦ ب و، فهناك خمسة أنواع وهي:^{١٩}

أ) دليل مكتوب؛ في مادة ١٣٧ ح ا ر التي تنص على أنه "يجوز للطرفين أن يطلبان

بشكل متبادل رؤية شهادة الخصم بقصد تقديمها إلى القاضي". في عملية الإجراء،

يتم استخدام الأدلة المكتوبة كأهم دليل. حيث يحتوي قانون المدني على ثلاثة أنواع

من الرسائل، وهي:

¹⁶ Ari Krisnawati, Pembuktian Perkara Perdata (Bagian Hukum Acara Perdata) Diktat Kuliah Fakultas Syariah Universitas Udayana, 2015, 3

https://simdos.unud.ac.id/uploads/file_pondidikan_dir/ac46262d59f9ea4f78eac3d6f3841958.pdf

¹⁷ Achmad Ali dan Wiwie Heryani, *Asas-Asas Hukum Pembuktian Perdata* (Jakarta: Kencana, 2012), 73.

¹⁸ Putri Ayu Trisnawati, "Alat Bukti Dalam Hukum Acara Di Indonesia," 7 Februari 2020, diakses

6 April 2022, <https://pdb-lawfirm.id/alat-bukti-dalam-hukum-acara-di-indonesia/#:~:text=Menurut%20M.%20Yahya%20Harap%20dalam,penilaian%20hakim%20di%20dalam%20pengadilan.>

¹⁹ Retnowulan Sutantio dan Iskandar Oeripkartawinata, *Hukum Acara Perdata Dalam Teori dan Praktek* (Bandung: CV Mandar Maju, 2009), 58.

- (١) خطاب عادي؛ وهو خطاب لا يُستخدم عمداً كدليل ولا يصنع رسمياً.
- (٢) خطاب أصيل؛ وهو خطاب صادر من أو أمام الموظف الهيئة العامة في تصنيعه.
- (٣) خطاب مخادع؛ وهو خطاب يحتوي على توقيع معترف به، فإن قوة الإثبات تكاد تكون مماثلة لخطاب أصيل.

(ب) دليل الشاهد؛ أي الشهود الذين شاهدوا بالصدفة وسمعوا مباشرة الواقعة المعنية والشهود الذين في وقت حدوث الإجراء القانون، طلب منهم عمداً أن يشهدوا بالإجراء القانوني.^{٢٠}

(ت) الظن؛ وهو الاستنتاج المستخلصة من حدث يعتقد أنه تم إثباته أو حدث الذي يؤدي إلى حدث لم يتم إثباته.^{٢١}

(ث) الاعتراف؛ أي بيان الشخص عن نفسه، هو من جانب واحد ولا يتطلب موافقة الأخرى.^{٢٢}

(ج) القسم؛ هو بيان رسمي يتم الإدلاء به أو النطق به عند إعطاء وعد أو بيان من خلال تذكر طبيعة الله القدير والإعتقاد بأن من يعطي معلومات أو وعود كاذبة سيعاقب من قبله.^{٢٣}

²⁰ Retnowulan Sutantio dan Iskandar Oeripkartawinata, *Hukum Acara Perdata Dalam Teori dan Praktek*, 71-72.

²¹ Retnowulan Sutantio dan Iskandar Oeripkartawinata, *Hukum Acara Perdata Dalam Teori dan Praktek*, 77-78.

²² Martha Eri Safira, *Hukum Acara Perdata* (Ponorogo: CV. Senyum Indonesia), 37.

²³ Afandi Mansur, *Peradilan Agama Strategi & Taktik Membela Perkara di Pengadilan Agama* (Malang: Setara Press, 2009), 160.

٣. تعريف الشاهد

في اللغة العربية، يطلق على كلمة "شاهد" اسم الشهادة التي تأتي من كلمة شهد - يشهد - شهادة، أي الأشخاص الذين يرون بأعينهم.^{٢٤} واما الشاهد في الإصطلاح هو أخبار من شخص صادق لإثبات الحقيقة بكلمة "شاهد" في عملية المحاكمة.^{٢٥} وفقا لرأي وهبة زهيلي، فإن الشهادة هي نقل ما يُرى. يمكن تعريف الشهادة على أنها معلومات معينة عن شيء شاهدها العين، أو شيء معروف وانتشر في المجتمع.^{٢٦} وتعريف الشاهد في القاموس القانوني هو الشخص الذي يمكنه تقديم معلومات حول كل ما يتم سماعه ومشاهدته وتجربته من أجل لتحقيق والملاحقة والمحاكمة فيما يتعلق بقضية جنائية.^{٢٧}

تم تنظيم الشهود في القانون المدني (KUHPerdata) في العديد من مواد القانون هو مادة ١٦٩-١٧٢ ح ١، ٣٠٦-٣٠٩ ر ب غ، ومادة ١٨٦٦، ١٨٩٥، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧. القانون المدني (KUHPerdata). حيثما يكون الشاهد هو الشخص الذي يدلي بإفادته أمام المحكمة، وقد استوفى بشروط معينة، فيما يتعلق بموقف أو حدث رآه وسمعه واختبره بنفسه كدليل على حدوث ظروف أو أحداث معينة.^{٢٨}

²⁴ Mahmud Yunus, *Kamus Arab-Indonesia* (Jakarta: Mahmud Yunus Wa Dzurriyah, 1989), 206.

²⁵ Aris Bintania, *Peradilan Agama Dalam Kerangka Fiqh al-Qadha*, Cet. I (Jakarta: Rajawali Pers, 2012), 71.

²⁶ Wahbah Zuhaili, *al-Fiqhu asy-Syafi'i al-Muyassar*, ed. In, *Fiqh Imam Syafi'i 3*, (terj. Muhammad Afifi & Abdul Hafiz), Cet. I (Jakarta: Almahira, 2010), 509.

²⁷ Sudarsono, *Kamus Hukum*, Cet. IV (Jakarta: Rineka Cipta & Bina Adiaksara, 2005), 415.

²⁸ M. Natsir Asnawi, *Hukum Pembuktian Perkata Perdata di Indonesia* (Yogyakarta: UII Press, 2013), 61.

من بعض التعريفات المذكورة، يمكن الاستنتاج أن الشاهد هو الشخص الذي يفي بالمتطلبات كشاهد لتقديم المعلومات امام المحاكمة لجميع أسباب المعرفة حدث يتم سماعه ومشاهدته واختبره شخصياً للحدث.

٤. أساس الحكم الشاهد

الشهود الذين يتم استدعاؤهم أمام المحكمة ملزمون بتنفيذ الاستدعاء في المحاكمة. بشرط أنه بعد استدعائه بشكل صحيح وقانوني، إذا لم يمثل الشاهد للاستدعاء، فقد يخضع الشاهد لعقوبات بدفع جميع التكاليف المتكبدة وجميع الحسائر المتكبدة. حتى الشهود الذين لا يرغبون في الإدلاء بشهادتهم في المحاكمة يمكن أن تجبرهم الشرطة على المثول أمام المحكمة بأمر من القاضي. تم الاعتراف بشرعية الشهود كدليل لحل القضايا في المحاكمة.^{٢٩}

وأساس القانوني للشهود كدليل وارد في ح ١ ر/ر بغ، والقانون المدني (KUHPerdata) والشريعة الإسلامية. والقواعد القانونية هي كما يلي:

أ) ح ١ ر/ر بغ

(١) المادة ١٦٤ / المادة ٢٨٤، وهي أن ما يسمى بالدليل هو دليل الكتابي،

والشهادة، والشبهة، والاعتراف، واليمين؛

(٢) المادة ١٦٩ / المادة ٣٠٦ وهي شهادة شاهد واحد فقط دون أي دليل الأخر

لا يؤتمن عليها القانون؛

²⁹ Teguh Samudera, *Hukum Pembuktian Dalam Acara Perdata*, Cet. II (Bandung: PT. Alumni, 2004), 60.

(٣) المادة ١٧١ / المادة ٣٠٨ رقم (١) التي تنص على أن كل شاهد يجب أن يذكر جميع أسباب معرفة الشاهد، ورقم (٢) أي شعور أو فكرة خاصة تحدث بسبب العقل، لا يُنظر إليها كشاهد؛^{٣٠}

(ب) القانون المدني (KUHPdata)

(١) المادة ١٨٦٦، وهي أن الأدلة تتكون من: أدلة كتابية، وأدلة بالشهود، وادعاءات، واعترافات، وقسم؛

(٢) المادة ١٨٩٥، أي أن الإثبات مع الشهود جائز في جميع الأحوال التي لا يستثنىها القانون؛

(٣) المادة ١٩٠٥، وهي أن شهادة الشاهد وحده دون أي دليل الأخر أمام المحكمة لا يمكن الوثوق بها؛

(٤) المادة ١٩٠٦، أي إذا كانت شهادات الأشخاص المختلفين فيما يتعلق بأحداث مختلفة مستقلة عن بعضها البعض وكل منها قائم بذاته ولكن لأنها تتزامن وتؤكد علاقتهم مع بعضهم البعض حدثاً معيناً، فالأمر متروك للقاضي لإعطاء القوة الشهادات التي تقف كل شهادة بمفردها حسب ما تتطلبه الظروف؛

³⁰ Amzal, "Keabsahan Saksi Yang Tidak Memenuhi Syarat Materil Pada Perkara Cerai Gugat" (Undergraduate thesis, Universitas Islam Negeri Ar-Raniry Darussalam Banda Aceh, 2019), 17-18 <http://urj.uin-malang.ac.id/index.php/jfs/article/download/1769/869>

٥) المادة ١٩٠٧ على أن كل شهادة يجب أن تكون مصحوبة بأسباب معرفة الأمور

المبينة. اما الآراء أو الظن المخصوص التي تم الحصول عليها عن طريق التفكير

ليست شهادة؛^{٣١}

٥. الشروط الرسمية والشروط المادية لأدلة الشهود

يتم تنظيم الشروط المتعلقة بالشهود في القانون و ح ا ر/ر بغ والقانون المدني.

حيثما يتم تقسيم الشروط المتعلقة بالأدلة الشهود وفقاً للقانون إلى شرطين، وهما الشروط

الرسمية والشروط المادية التي تكون تراكمية وليست بديلة. إذا لم يتم الوفاء بأحدها، فإن

الشهادة التي أدلى بها الشاهد في المحكمة سوف تحتوي على عيوب رسمية ومادية. حتى لا

تكون المعلومات صحيحة كدليل.

الشروط الرسمية لتكون شاهد وفقاً للقانون هي كما يلي:^{٣٢}

أ) بلغ ١٥ سنة من العمر وما فوق، مادة ١٤٥ رقم ١ سوب ٣ ح ا ر/مادة ١٧٢ رقم

١ سوب ٤ ر ب غ، وفي القانون المدني مادة ١٩١٢ ذكرت أن الأطفال الذين لم

يبلغوا الخامسة عشرة من العمر لا يمكن أن تسمع شهادتهم؛

ب) فطرة السليمة، مادة ١٤٥ رقم (١) سوب ٤ ح ا ر/مادة ١٧٢ رقم (١) سوب ٥ ر

ب غ، وفي القانون المدني مادة ١٩١٢ يبين، لا يمكن سماع شهادات الأشخاص

المجانين على الرغم من أحياناً تكون الذاكرة واضحة؛

³¹ Kitab Undang-Undang Hukum Perdata (Hutamedia Group: Tim Viva Justicia), 400.

³² M. Natsir Asnawi, *Hukum Pembuktian Perkata Perdata di Indonesia*, 62.

ت) لا توجد علاقة أو قرابة بين الطرفين بالزواج على الأصل المستقيم، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك؛

ث) لا توجد علاقة زوجية بأحد الطرفين ولو كانا مطلقين، مادة ١٤٥ رقم (١) سوب ٢ ح ١ ر/مادة ١٧٢ رقم (١) سوب ٣ ر بغ، وفي القانون المدني مادة ١٩١٠ يذكر أنه لا يجوز سماع شهادتهما للزوج والزوجة ولو كانا مطلقين قانوناً وفقاً لقانون الدولة والقانون الديني؛

ج) لا توجد علاقة عملية بأحد الطرفين بنيل الأجر (مادة ١٤٤ رقم (٢) ح ١ ر) الا ما ينص القانون على خلاف ذلك؛

ح) مواجهة المحكمة، مادة ١٤١ رقم (٢) ح ١ ر/مادة ١٦٧ رقم (٢) ر بغ؛

خ) حلف اليمين وفقاً لدينهم، مادة ١٤٧ ح ١ ر/مادة ١٧٥ ر بغ، وفي القانون المدني مادة ١٩١١ يجب للشهود أداءوا اليمين وفقاً لدينهم واعتقادهم؛

د) دعي إلى قاعة المحكمة واحداً تلو الآخر (مادة ١٤٤ رقم (١) ح ١ ر؛

ذ) تقديم المعلومات شفهيّاً (المادة ١٤٧ ح ١ ر)؛

بينما الشروط المادية لتكون شاهد هي: ^{٣٣}

أ) شاهد واحد غير صحيح كدليل، في مادة ١٦٩ ح ١ ر، ومادة ١٩٠٥ من القانون

المدني تنص على أنه لا يمكن الوثوق بشهادة الشاهد وحده. لكي تصدق، من الضروري

بزيادة دليل الأخر؛

³³ M. Yahya Harahap, *Hukum Acara Perdata*, Cet. IX (Jakarta: Sinar Grafika, 2009), 648.

ب) شرح ما رآه وسمعه واختبره بنفسه (مادة ١٧١ ح ١/ر/٣٠٨ ر ب غ)؛

ت) يجب أن تكون المعلومات المقدمة معروفة عن سبب ومصدر معرفتها (مادة ١٧١ رقم

(١) ح ١/ر/٣٠٨ رقم (١) ر ب غ ومادة ١٩٠٧ من القانون المدني)، توضح أن

كل شاهد يدلي بإفادته يجب أن يكون على أساس المعرفة، أي أساسيات الشاهد أن

يكون قادراً لإلقاء شئ في شهادته؛

ث) المعلومات المقدمة هي حدث يتم رؤيته وسماعه واختبره، وليس استنتاج وملاحظة

ومعلومة من أطراف أخرى (مادة ١٧١ رقم (٢) ح ١/ر/٣٠٨ رقم (٢) ر ب غ

ومادة ١٩٠٧ رقم (٢) من القانون المدني). بشكل عام، تنص هذه المادة على أن

الآراء والظن الخاص يتم الحصول عليه من خلال أفكار الشهود فإنه ليس الشهادة؛

ج) يجب أن تتفق أقوال الشهود بعضهم بعضاً (مادة ١٧٠ ح ١ ر ومادة ١٩٠٨ من

القانون المدني)، يتم التأكيد على أن إفادات الشهود ذات قيمة كدليل، تقتصر فقط

على الأقوال المتوافقة بعضهم بعض؛

٦. قيمة القوة الدليل من أقوال الشهود

في ممارسة قانون المدني في المحكمة، يعد حضور أدلة الشهود مهماً جداً كأداة

لتقوية الأحداث أو الحوادث القانونية التي يرتكبها الأطراف المتقاضون. يمكن استخدام

شهود في المحاكمة ممن شاهدوا الأحداث القانونية وسمعوا واختبروها بشكل مباشر كدليل

قانوني يقوي الأدلة أو الأحداث القانونية الأخرى.^{٣٤}

³⁴ Sarwono, *Hukum Acara Perdata Teori dan Praktik*, Cet. I (Jakarta: Sinar Grafika, 2011), 255.

عند الإدلاء بشهادته في المحاكمة، يجب على الشهود استيفاء أربعة عناصر حتى

يُعتبر الشاهد قادراً على الاستماع إليه. وهي كالتالي: ^{٣٥}

أ) يجب أن يشهد الشاهد قبل المحاكمة (مادة ١٤٤ ح ١/ر/مادة ١٧١ ر ب غ)؛

ب) يجب أن يؤدي الشهود اليمين (مادة ١٤٧ ح ١/ر/مادة ١٧٥ ر ب غ، ومادة ١٩١١

من القانون المدني)؛

ت) يجب استجواب الشهود واحداً تلو الآخر (مادة ١٤٤ ح ١/ر/مادة ١٧١ ر ب غ)؛

ث) يجب أن يكون شاهدين على الأقل للإدلاء بشهادتهما في الحدث (مادة ١٦٩ ح ١

ر/مادة ٣٠٦ ر ب غ).

الشاهد الذي قد استوفى بالشروط الرسمية والمادية للشاهد له قيمة الأدلة المستقلة،

حيث يكون للقاضي الحرية في النظر أو تقييم شهادة الشاهد على أساس ملائمة شهادة

أحد الشهود بعضها بعض وتربطها. ^{٣٦}

يجب الإدلاء بشهادة الشاهد حول حدث ما شفهيّاً وشخصياً في المحاكمة. لا

يجوز تمثيلها لآخر، ولا يجوز تقديمها كتابةً لأن البيان المكتوب من طرف ثالث هو دليل

مكتوب. ويجب أن تكون مصحوبة بأسباب معرفة ما خبره في المحكمة. ^{٣٧}

³⁵ Aris Bintania, *Peradilan Agama Dalam Kerangka Fiqh al-Qadha*, Cet. I, 58-62.

³⁶ M. Yahya Harahap, *Hukum Acara Perdata*, 548.

³⁷ Riduan Syahrani, *Buku Materi Dasar Hukum Acara Perdata*, Cet. III (Bandung: PT. Citra Aditya Bakti, 2004), 103.

وبالمثل، أن الشاهد الذي يحضر إلى المحاكمة لا يقل عن شاهدين من الشهود الذين شاهدوا وسمعوا واختبروا الأحداث المتعلقة بالخصوم. إذا لم يتمكنوا لتقديم شاهدين، فيجوز استبدالهما بشاهد واحد وأدلة أخرى التي لها قيمة القوة الإثبات لإكمال حدود الأدلة مثل الفعل، والظن، واليمين، وغير ذلك.

ب. الإثبات بتستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في القانون المدني

١. تعريف تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*)

تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) باللغة الإندونيسية تعني الشهادة عن طريق الاستماع، وتسمى أيضاً الشهادة دي اوديت (*de auditu*). تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) هو شهادة الشاهد من الآخر، حيث أنه لم يسمع ويرى ويختبر بنفسه عن الحادثة التي يشهد به، لكنه يسمع معلومات حول حدث أو موقف من الآخر.^{٣٨}

في القاموس الإندونيسي الكبير، تستيمونيوم دي اوديت يعني الشهادة. بينما التعريف دي اوديت (*de auditu*)، يعرفه هنري كامبل بلاك (Henry Campbell Black) بأنه:

"الدليل لا ينطلق من المعرفة الشخصية للطف، بل من مجرد تكرار ماسمعه يقوله

الآخرون."

³⁸ Rif'ah Roihanah dan Irfina Cornelia, "Analisis Yuridis Kekuatan Alat Bukti Saksi *Testimonium De Auditu* Dalam Sidang Perceraian di Pengadilan Agama Kabupaten Madiun," : 175
<https://jurnal.iainponorogo.ac.id/index.php/syakhsiyyah/article/view/1820>

معناه أن الشهادة دي اوديت (*de auditu*) هي شهادة التي لا تحصل من المعرفة والملاحظة والخبرة بنفسه، ولكن يتم الحصول عليها مما يسمعه من الآخرين. لذلك معلومات دي اوديت (*de auditu*) لا تعتبر شهادة إذا كانت تستند إلى أحكام قانون المدني في المحاكمة أن الشاهد يجب أن يقدم شهادته بما سمعه ورآه واختبره بنفسه في حدث قانوني.^{٣٩}

٢. قوة الشهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*)

أمر مهم يجب معرفته عن الشهادة دي اوديت (*de auditu*) هي القوة الاستدلالية للمعلومات المقدمة. لمعرفة قوة الدليل، الأشياء التي يجب أخذها في الاعتبار هي مادة ١٧١ رقم (١) ورقم (٢) ومادة ١٩٠٧ من القانون المدني. ينص هذا الحكم على أن المعلومات التي قدمها الشاهد يجب أن تكون حدثاً أو واقعة مارآه وسمعه واختبره بنفسه. يجب أن تكون كل شهادة مصحوبة بأسباب معرفة شهادته. والرأي أو التخمين الذي يتم الحصول عليه بالتفكير ليس شهادة.^{٤٠}

عموماً، الشهادة دي اوديت (*de auditu*) غير مسموح به لأنه لا علاقة له بالأحداث من ذوي الخبرة. حيث يرى سوبكتي أن الشاهد دي اوديت (*de auditu*) ليس له قيمة على الإطلاق لأن المعلومات المقدمة تستند إلى آراء الآخرين. ومع ذلك، وفقاً له،

³⁹ Asmuni, "Testimonium De Auditu Telaah Prespektif Hukum Acara Perdata dan Fiqh," *Jurnal Hukum dan Peradilan*, no. 2 (2014): 193

<https://jurnalhukumdandanperadilan.org/index.php/jurnalhukumperadilan/article/view/96>

⁴⁰ Rif'ah Roihanah dan Irfina Cornelia, "Analisis Yuridis Kekuatan Alat Bukti Saksi *Testimonium De Auditu* Dalam Sidang Perceraian di Pengadilan Agama Kabupaten Madiun," : 175

<https://jurnal.iainponorogo.ac.id/index.php/syakhsiiyyah/article/view/1820>

لم يرفض القاضي على الفور ولم يمنعه من استجوابه في محاكمة في المحكمة، واعترف أيضا بأنه قبل شهادة الشهود دي اوديت (*de auditu*) بشروط معينة.^{٤١}

فيما يتعلق بقوته، شهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*)

قدموا لإستكمال المبدأ انس تستس نلس تستس (*unus testis nullus testis*) أي يجب أن يكون عدد الشاهد أكثر من شخص واحد وعلى الأقل هو شخصان، إذا كان أقل من ذلك فيجب إكماله. مبدأ انس تستس نلس تستس (*unus testis nullus testis*) قد ذكر في قرار المحكمة رقم ٨١٨ ك/١٩٨٣/Sip في التاريخ ١٣ من اغسطس سنة ١٩٨٤. في هذا القرار توضح أن شهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) هي معلومات تم الحصول عليها من الآخرين ويمكن استخدامها لتأكيد شهادة الشهود العاديين. في القضية، إذا كان القاضي يعتمد فقط على شاهد واحد، فلا يمكن للقاضي أن يقرر. لذلك، يمكن تقوية شهادة الشهود بشهادات أخرى وتصبح أدلة صالحة.^{٤٢}

٣. تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) معترف بها من قبل استثنائي

شهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) لم تتم رفضها

ببساطة في المحاكمة، ولو أن الشهادة التي أدلى بها الشاهد لا قيمة لها كدليل. لذلك، في

بعض النواحي يجب تنظيم الظروف استثنائي لتأكيد أو قبول شهادة تستيمونيوم دي اوديت

⁴¹ R. Subekti, *Hukum Pembuktian*, Cet 12 (Jakarta: Pradnya Paramita, 1999), 42-43.

⁴² Fat, "Unus Testis Nullus Testis Kerap Disalahartikan," *Hukum Online.Com*, 2 Mei 2012, diakses 15 April 2022, <http://www.hukumonline.com/berita/baca/lt4fa0d5e3591ae/iunus-testis-nullus-testis-i-kerap-disalahartikan>

(*testimonium de auditu*) كدليل. أما السبب استثنائي التي يمكن تبريرها في القانون العام، مثلاً إذا كان الشاهد الرئيسي هو الشخص الذي عانى أو شهد الحدث بشكل مباشر ومات، و قبل موته أخبر الشاهد الرئيسي الآخرين عن الأحداث التي يتم رفعها. ثم لا يمكن الكشف عن الحادثة المعنية دون الحصول على معلومات من شخص يعرفها، ثم في مثل هذه الحالة شهادة تسميوميوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) مقبول باستثنائي كدليل.^{٤٣}

أساساً، شهادة تسميوميوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) التي تم قبولها كدليل استثنائي تم تبريره من قبل الفقه القضائي الإندونيسي. أحدها قرار المحكمة العليا بتاريخ ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٥، رقم ٢٣٩ ك/١٩٧٣/Sip. تقرأ: أن إفادة الشهود تكون عموماً وفقاً بالرسالة، ولكن يجب أيضاً إعتبار هذا تقريباً كل الأحداث أو الإجراءات أو الأحداث القانونية التي حدثت في الماضي لم يكن لها رسالة، ولكنها كانت تستند إلى رسائل وراثي، في حين أن الشهود الذين واجهوا الأحداث القانونية مباشرة لم يعد من المتوقع أن يعيش الآن، بحيث تكون رسائل وراثي يمكن توقعها كمعلومات.^{٤٤} ووفقاً لمعرفة القاضي أن رسائل كهذه تعتبر صحيحة من قبل شعب الباتاك عموماً؛ في تلك الحالة،

⁴³ Asmuni, "Testimonium De Auditum Telaah Prespektif Hukum Acara Perdata dan Fiqh," 195 <https://jurnalhukumdandanperadilan.org/index.php/jurnalhukumperadilan/article/view/96>

⁴⁴ Fiqi Amalia Aldilla, Soehartono, dan Heri Hartanto, "Perbandingan Asas Testimonium De Auditum Di Pengadilan Agama dan Pengadilan Negeri Pada Perkara Perceraian Dengan Alasan Pertengkaran Terus Menerus," *Jurnal Verstek*, No. 3 (2016): 98 <https://jurnal.uns.ac.id/verstek/article/download/38768/25649>

ما يجب مراعاته هو من الذي يستلم الرسالة والشخص الذي يعطي معلومات بأنه هو الذي تلقى الرسالة؛ لذلك من هذه وجهة يتم تقييم أقوال الشهود.

إذا نلاحظ بعناية، فإن قرار المحكمة العليا يبرر شهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) بشكل استثنائي كدليل الذي يفى بالشروط المادية، إذا كان الشاهد يعطي إفادته بعد أداء اليمين. هناك العديد من العوامل التي يمكن استخدامها كأساس للتبرير شهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) كدليل، وهي: أولاً، الشهود المتورطون بشكل مباشر في الأحداث القانونية التي تمت مقاضاته لا يوجد احد لأنهم قد ماتوا. ثانياً، لا يمكن تدوين الأحداث أو الإجراءات القانونية في شكل خطابات أو أدلة أخرى يمكن قراءتها أو إعادة فتحها، مثل التسجيلات والوثائق وغير ذلك. ثالثاً، إفادة الشاهد دي اوديت (*de auditu*) هي الرسالة من شخص متورط بشكل مباشر في الحدث أو الإجراء القانوني المتنازع عليه ويتم تكرارها في المحاكمة كما سمع.^{٤٥}

٤. نشئت شهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) كالظن.

الغرض من إنشائها كالظن هو أن الشهادة لا تصرف عن القاعدة العامة التي تمنع قبول الشهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) كدليل. في هذه الحالة، الأولوية هي تحليل القاضي للشهادة دي اوديت (*de auditu*) ثم نشئ شهادته كدليل على الظن، وذلك على أساس إعتبارات موضوعية وعقلانية. في قرار المحكمة بالتاريخ ١١ من نوفمبر سنة ٢٠١١، رقم. ٣٠٨ ك/١٩٥٩/Sip ذكر أن: شهادة تستيمونيوم دي

⁴⁵ M. Natsir Asnawi, *Hukum Pembuktian Perkara Perdata di Indonesia*, 155.

اوديت (*testimonium de auditu*) لا يمكن استخدامها كدليل مباشر، لكن استخدامها كالظن ثم إثبات شيء من ذلك، وكان ذلك ليس محظورا.^{٤٦}

تم تنظيم الظن في مادة ١٧٢ ح ١ ر، مادة ٣١٠ ر ب غ، ومادة ١٩١٥. ١٩٢٢ من القانون المدني. وفقاً للمادة ١٩١٥ من القانون المدني، الظن هو استنتاجات مستخلصة من قبل القانون أو القاضي من حدث واضح لحدث لم يتضح بعد في الواقع.^{٤٧}

تنقسم الظن في المادة ١٩١٥ من القانون المدني إلى نوعين، وهما الظن بموجب القانون أو التشريع (*presumption of law, rechts vermoeden*) وظن القاضي (*presumption of fact, feitelijke vermoeden*).^{٤٨} ظن القاضي هو الظن يستند إلى حقائق مأخوذة من الحقائق المثبتة في المحاكمة. يتم ذلك من قبل القاضي لأن القانون يعطي السلطة للقاضي في شكل حرية الظن.^{٤٩} قوة الأدلة التي يظنه القاضي اختياري (*vrij bewijskracht*)، بمعنى أنه يحق للقاضي أن يبت في ظنه. ومع ذلك، فإن قوة أدلة القاضي ستكون قوية وكاملة وملزمة إذا لم يكن هناك دليل الأخر يتغلب على دليل الظن الذي قام به القاضي.

⁴⁶ Fiqi Amalia Aldilla, Soehartono, dan Heri Hartanto, "Perbandingan Asas *Testimonium De Auditu* Di Pengadilan Agama dan Pengadilan Negeri Pada Perkara Perceraian Dengan Alasan Pertengkaran Terus Menerus," 98 <https://jurnal.uns.ac.id/verstek/article/download/38768/25649>

⁴⁷ Mukti Arto, *Praktek Perkara Pada Pengadilan Agama*, Cet. I (Yogyakarta: Pustaka Pelajar, 1996), 169.

⁴⁸ M Natsir Asnawi, *Hukum Pembuktian Perkara Perdata*, 68.

⁴⁹ Yahya Harahap, *Hukum Acara Perdata*, 696.

بناء على ذلك إذن شهادة تستيمنيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*)

هي نوع من دليل الظن التي لا تستند إلى القانون.^{٥٠} وهذا لأن دور القاضي أكثر في مراجعة

ما شرحه الشاهد دي اوديت (*de auditu*) لإستكمال الأدلة في القضية في المحاكمة.

ت. مراجعة الحكم الإسلامي بالشاهد الذي غير مؤهل بالشروط الشهادة

١. تعريف تستيمنيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في الحكم الإسلامي

عموما تستيمنيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في الحكم الإسلامي

له تعريف لا يختلف كثيراً عن ذلك التعريف في قانون المدني. في الحكم الإسلامي، في

الإصطلاح شهادة تستيمنيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) تسمى بالشهادة

الإستفادة. شهادة الإستفادة تعني الشهادة، والإستفادة بلغة هي الانتشار أو تداولها في

المجتمع.^{٥١} والمصطلح هو شهادة يقدمونها الأشخاص لا يعرفون بشكل مباشر، ولا يختبرون

ويسمعون أنفسهم بوقوع الحادثة. لذلك يمكن الاستنتاج أن شهادة الإستفادة شهادة من

طرف ثالث مبنية على روايات الآخرين انتشرت أخبارهم وقصصهم وانتشرت في المجتمع.

سمي ابن قيم الجوزية شهادة الإستفادة بلفظ "خبر إستفادة" أي أن الخبر انتشر

وأصبح حديث الناس. وفقاً لرأي سيد محمد الخبر تعني الأخبار ضد لكلمة إنشاء بمعنى

التأليف.^{٥٢} اختلف العلماء في الأخبار. بعض العلماء مثل مذهب لأبي حنيفة يقسمون

⁵⁰ Yahya Harahap, *Hukum Acara Perdata*, 665.

⁵¹ Asmuni, "Testimonium De Auditua Telaah Prespektif Hukum Acara Perdata dan Fiqh," 198 <https://jurnalhukumdanperadilan.org/index.php/jurnalhukumperadilan/article/view/96>

⁵² Sayyid Muhammad Alawi Maliki, *Al Manhalu Al Laṭīfu Fi Uṣūli Al Hadīsi Al Syarīfi*, alih bahasa Adnan qohar, Ilmu Ushul hadis, Cet. II (Yogyakarta: Pustaka Pelajar, 2009), 46.

الخبر إلى ثلاثة، وهي خبر الآحاد وخبر المتواتر وخبر الإستفادة (مشهور).^{٥٣} خبر الإستفادة تقع بين خبر الآحاد وخبر المتواتر. انتشر هذا الخبر، أصبح أحد من أنواع الأخبار التي يمكن أن يعتمد عليها الشهود. وهذا ما أكده ابن تيمية أيضاً في أن الخبر المنتشر فيه دليل حقيقي.

٢. أساس الحكم والشروط للشاهد في الحكم الإسلامي

بالإضافة إلى القانون المدني، نظمت الحكم الإسلامي أيضاً الأساس القانوني والشروط التي يجب أن يستوفيهما الشاهد حتى يمكن استخدام شهادته كدليل في المحكمة. الأساس القانوني للشاهد في الحكم الإسلامي كما قوله تعالى في كتابه (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ۗ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عِنْدَهُ مَشْهُوٰلًا) سورة الإسراء آية ٣٦.٥٤

وأما الأدلة من الحديث منها حديث عن أبي بكر رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟). ثلاثاً، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: (الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، وجلس كان متكئاً، فقال: ألا وقول الزور). قال: فما زال يكررها حتى قلنا: ليته سكت.^{٥٥} والحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد.^{٥٦}

⁵³ Ibnu Qoyyim al Jauziyyah, *Al Ṭuruq al Hukmiyyah fi al- Siyāsah Al Syar'iyah*, 344.

⁵⁴ Tim Penerjemah, *Al-Qur'an Terjemah dan Tajwid* (Jakarta: Ummul Qura, 2014), 285.

⁵⁵ Zainuddin Ahmad bin Abdul Lathif Az-Zabidi, *Ringkasan Shahih Al-Bukhari*, ed.in, (terj. Cecep Syamsul Hari dan Tholib Anis), Cet. VI (Bandung: Mizan, 2002), 472.

⁵⁶ Al-Hafidz Zaki Al-Din 'Abd Al-'Azhim Al-Mundziri, *Ringkasan Shahih Muslim*, ed.id, (terj. Syinqithy Djamaluddin dan H.M. Mochtar Zoerni), Cet. I (Bandung: Mizan, 2002), 574.

معنى من الأدلة القرآن والحديث المذكورة هو أن الشريعة الإسلامية تتطلب من الشاهد أن يعطي شهادته في المحاكمة على أساس السمع والبصر والضمير بعد أداء اليمين ويجب أن يعرف الشاهد الحادث مباشرة ولا يجوز أن يكذب في إعطاء شهادته. كما تقسم الشريعة الإسلامية شروط الشاهد إلى شروط الخاصة وشروط العامة. الشروط الخاصة هي الشروط المتعلقة بأشكال مختلفة من الشهادات. بينما الشروط العامة هي تشمل جميع أشكال الشهادة.⁵⁷

الشروط الخاصة للشاهد في الشريعة الإسلامية هي كما يلي:

- أ) اشتراط الأعداد في الشهادة في الأمور التي (عادة) يعرفها الرجال.
- ب) اتفاقية بين الشهادتين إذا كانت الشهادة أكثر من واحد
- ت) شاهد الشاهد بعينه بشكل مباشر الواقعة التي شهد بها.

وأما الشروط العامة للشاهد في الشريعة الإسلامية هي كما يلي:

- أ) عاقل وبالغ؛
- ب) حرية؛
- ت) الإسلام؛
- ث) الرؤية؛
- ج) استطاع الكلام؛

⁵⁷ Wahbah az-Zuhaili, *Fiqh Islam Wa Adillatuhu* 8, ed.in, (terj. Abdul Hayyie al Kattani, dkk), Cet. I (Jakarta: Gema Insani, 2011), 181-193.

(ح) عادل؛

(خ) لا متهم فيه ولا موضوعي.

٣. قوة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في الحكم الإسلامي

في القضاء الإسلامي الشاهد دي اوديت (*testimonium de auditu*) أكثر تستخدم في حالة التطبيق، ولا تستخدم في حالة دعاوى قضائية. ومن خلال خبر الاستفادة الذي ذكره ابن قيم الجوزية، قال أيضاً أن القاضي يمكنه أن يحكم في الدعوى بناءً على شهادة الاستفادة، لأن الشهادة تكون دليل قوي جداً وهذه الشهادة من إحدى طرق للحصول على معلومات قوية ودقيقة بحادثة القانونية. وبالتالي، فإن شهادة الاستفادة لها قيمة أقوى من شهادة رجلين الذان تستوفيان الشروط الرسمية والمادية الذي ناول شهادتهما.^{٥٨} ومع ذلك، فإن قوة شهادة الاستفادة بالتأكيد مدعومة بالشروط أن يعرف الشاهد الذي يدلي بشهادته بالأخبار التي انتشرت في المجتمع واتفق على الحقيقة وليس خبر غير مؤكد.

اختلف العلماء في جواز الانتفاع بالشهادة الاستفادة. حيث أباح مذهب المالكي استخدام الشهادة بالتسامع من عشرة القضايا منها كعزل القاضي أو الولي، أو النائب، ومشكلة الكفر، ومشكلة مكانة صافية (شخص غيبي)، مشكلة الزواج، والنسب، والنكاح، والبيع، والشراء، والمنح، والوصايا. وفي الوقت نفسه، وفقاً لرأي مذهب الشافعي أن الشهادة جائزة استخدامها بطريق التسامع وبانتشار المعلومات في المجتمع في أمور: النسب، الموت،

⁵⁸ Ibnu Qoyyim Al Jauziyyah, *Al Turuq al Hukmiyyah fi al- Siyāsah Al Syar'iyah*, 345.

الأوقاف، الزواج، وملكية البضائع. عندما ينتشر الخبر في المجتمع أن الفلان مات، يمكن للمرء أن يشهد بأساس على انتشار الخبر لأن أسباب الوفاة هناك الكثير من الاحتمالات التي يصعب القيام بها. بينما تقول مذهب الحنبلي أن الشهادة مبنية على المعلومات التي انتشرت في المجتمع يمكن القيام بها في قضايا النسب، والولادة، والزواج، والوفاة، والملكية، والوقف، والوصاية، وإزالة صفة الولي.⁵⁹

وضع علماء المذهب الشافعي والحنبلي شروط قبول الشهادة بالتسامح وكذلك على الرأي الأصح لأبي حنيفة. هو أن الحادث سمع من قبل عدد من الناس الذين لا يستطيعون الاتفاق على الكذب، حيث مع معلومات التي يمتلكونها، سيتم الحصول على مستوى من الثقة درجة قوية أو قوية من التخمين".⁶⁰

⁵⁹ Wahbah az-Zuhaili, *Fiqh Islam Wa Adillatuhu* 8, ed.in, (terj. Abdul Hayyie al Kattani, dkk), Cet. I (Jakarta: Gema Insani, 2011), 179-180.

⁶⁰ Wahbah az-Zuhaili, *Fiqh Islam Wa Adillatuhu* 8, ed.in, (terj. Abdul Hayyie al Kattani, dkk), Cet. I (Jakarta: Gema Insani, 2011), 180.

الباب الثالث

تحليل القرار رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/المحكمة الشرعية دونغالا

أ. صورة تاريخية للمحكمة الشرعية دونغالا

١. تاريخ إنشاء المحكمة الشرعية دونغالا

تم افتتاح محكمة الشرعية دونغالا في التاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٩٧ بناءً على القرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥ سنة ١٩٩٦ هو المحكمة الشرعية التي تقع في دائي الثاني دونغالا التي تتكون من ١٨ مقاطعات وهي نتيجة من محكمة الشرعية فالو بوجود القانون رقم ٤ سنة ١٩٩٤ عن إنشاء بلدية فالو.

المبنى المستخدم كمكتب مؤقت لمحكمة الشرعية دونغالا هو منزل وقع في طريق داتو ادم رقم ١٧، هاتف ١٧، الأبعاد ١٠ الطابق خمسة عشر مترا ويتكون من غرفة الرئيس وغرفة القاضي وغرفة الانتظار وغرفة المسجل وغرفة سكرتارية وغرفة المحامي و المطبخ والحمام والمرحاض.

في الترخ ٢٣ ديسمبر سنة ٢٠٠٣ محكمة الشرعية دونغالا التي كانت قامت في فالو نقل الى دونغالا التي وطن منطقة دونغالا تتكون على ٢١ مقاطعات ومنطقة فارغي موطاغ تتكون على ٨ مقاطعات، الأبعاد ٥٦، ١٦.٧٠٣ فرسخ.

حالة الموظفين هي ١٥ شخصاً (بما في ذلك ٣ موظفين إضافيين في مارس) وحالة المكتب والأجهزة الموجودة فيه توضح أنه لا يزال غير كاف، علاوة على أن مرافق المكاتب والبنية التحتية للمكتبة لا تزال غير كاملة، ولكن مع ذلك من فحص المحكمة

العليا وإشراف هوسد (Hawasda) قررت المحكمة العليا في التاريخ ٣٠ يوليو سنة ١٩٩٧ أن النشاط والروح عمل القضاة وغيرهم من الموظفين مرتفع للغاية مستهتر بشدة الحالة.

٢. رؤية وبعثة المحكمة الشرعية دونغالا

تتمثل رؤية محكمة الشرعية دونغالا في "إنشاء محكمة الشرعية دونغالا كريمة ومحترمة لتقوية الأساس نحو محكمة العليا". وفي الوقت نفسه، تتمثل بعثة محكمة الشرعية دونغالا في الحفاظ على استقلالية محكمة الشرعية دونغالا، وتقديم خدمات قانونية ممتازة لطالبي العدالة، وتحسين جودة موارد موظفي محكمة الشرعية دونغالا، وزيادة مصداقية وشفافية المحكمة الشرعية دونغالا.

٣. الواجبات والوظيفة والاختصاصات الرئيسية لمحكمة الشرعية دونغالا

أ. الواجبات لمحكمة الشرعية دونغالا

(١) بصفتها الوكالة المنفذة للسلطة القضائية، فإن المحكمة الشرعية هي هيئات قضائية تؤدي واجبات الدولة التي يكون وجودها وسلطتها وأدوارها ومسؤولياتها دستورياً. في سياق تنفيذ التفويض الدستوري، بصفتها إحدى الهيئات القضائية المنفذة للسلطة القضائية، تقوم محكمة الشرعية دونغالا بالمهام الرئيسي المنصوص عليه في المادة ٤٩ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٩ والذي تم تعديله بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦ بشأن المحكمة الشرعية هي التي لها الواجبة في

قبول وفحص وفصل وتسوية القضايا على المستوى الأول بين المسلمين في

المجالات التالية:

أ) الزواج؛

ب) الميراث؛

ت) الوصية؛

ث) التركة؛

ج) الوقف؛

ح) الزكاة؛

خ) الإنفاق؛

د) الصدقة،

ذ) والإقتصاد الشرعية.

٢) يمكن أن تقدم معلومات عن الإعتبارات والإرشادات بشأن الشريعة الإسلامية

للهيئات الحكومية في ولايتها القضائية إذا طُلب ذلك (المادة ٥٢ رقم (١) من

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٩).

٣) المحكمة الشرعية مكلفة أيضاً بتقديم الإثبات لرؤية الهلال في تعيين بداية الشهر

في السنة المحجرية (المادة ٥٢ رقم (٢) من القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦).

ب. الوظيفة

لتنفيذ هذه الواجبات الرئيسية، تقوم محكمة الشرعية دونغالا بعدة

وظائف، بما في ذلك:

(١) يقوم بدور المنفذ لإستقبال، وليحاكم، وانتهاء جميع قضية محكمة المقدم والتي

تدخل في اختصاصه؛

(٢) وظائف كمنفذ إداري في الأسرة، سواء فيما يتعلق بإدارة القضية وإدارة العامة؛

(٣) لديه الوظيفة أو السلطة لتقدم الإرشادات والإعتبرات المتعلقة بالشرعية

الإسلامية إلى شخص أو وكالة حكومية تطلبها وكذلك التوجيه والخدمات

في مجال حساب الركيات؛

(٤) تعمل المحكمة الشرعية أو تلتزم بالإشراف على سلوك أجهزتها مؤسسياً ولها

سلطة لإشراف على إدارة الوقف في ولاية اختصاصها.

ت. الاختصاصات الرئيسية لمحكمة الشرعية دونغالا

تنص محكمة الشرعية دونغالا الواقعة في منطقة دونغالا وفقاً للمادة ٤

رقم (١) من القانون رقم ٣ سنة ٢٠٠٦ ذكر على أن مقر المحكمة الشرعية تقع

في عاصمة المقاطعة/ المدينة وأن منطقتها القانونية تشمل على المنطقة/ المدينة.

وفقاً لأحكام القانون، ينقسم اختصاص محكمة الشرعية دونغالا إلى مقاطعتين،

وهما منطقة دونغالا ومنطقة سيغي. حيث تتكون المنطقة القانونية في منطقة دونغالا

من ١٦ مقاطعة، وتتكون منطقة سيغي من ١٥ مقاطعة، وهي:

(١) منطقة دونغالا تتكون من مقاطعة بناوا، مقاطعة بناوا الوسطى، مقاطعة جنوب بناوا، مقاطعة ننتوفيا، مقاطعة لبوان، مقاطعة سندوى، مقاطعة سندوى طوباتا، مقاطعة سندوى طمبوسورا، مقاطعة سرنجا، مقاطعة بليسغ، مقاطعة بليسغ تانجوغ، مقاطعة دمسل، مقاطعة سوجول، مقاطعة شمال سوجول، مقاطعة فنباني، مقاطعة ريو فكاف.

(٢) منطقة سيغي تتكون من مقاطعة بيرامارو، مقاطعة دولو، مقاطعة دولو الغربي، مقاطعة شمال دولو، مقاطعة مرولا، مقاطعة مرولا الغربي، مقاطعة كنفار، مقاطعة تمبلفا، مقاطعة غمباسا، مقاطعة فلولو، مقاطعة نوكلالكي، مقاطعة كلاو، مقاطعة لندو، مقاطعة ففكورو.^{٦١}

ب. قرار المحكمة رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/المحكمة الشرعية دونغالا

١. فوسيتا (الرئيسة المسألة)

بما يتعلق بالموضوع أو المشكلة في الطلب المكتوب المؤرخ ٣٠ يوليو ٢٠٢١ والذي تم تسجيله في مسجل محكمة الشرعية دونغالا رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/المحكمة الشرعية دونغالا في التاريخ ٢ أغسطس سنة ٢٠٢٠، قدم طلباً لتعيين الورثة إلى محكمة الشرعية دونغالا ببيان ما يلي:

(أ) حيث أنه في عام ١٩٦٠، توفي والدا أو جد من المتقدمين المسمى جون ميلز ودفن في قرية كوتابولو، مقاطعة دولو، بمنطقة سيحي بسبب المرض وهو مسلم، بناء

⁶¹ Diakses melalui <https://pa-donggala.go.id/> Tanggal 20 April 2022.

على شهادة من رئيس القرية كوتابولو رقم ٨٥٤/د-ك ف/س ك م د/٧٧/٢٠٢١

في التاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠٢١، مسكنة الأخير في قرية كوتابولو؛

(ب) أنه في عام ١٩٧٠ توفيت والدا أو جدة الورثة المسمى جفاريا ملوندا، التي كانت

الزوجة من جون ميلز التي توفيت في قرية كوتابولو، ودفنت في جناز العام كوتابولو

وهي مسلم، بناءً على شهادة من رئيس القرية كوتابولو رقم ٨٥٥/د-ك ف/س

ك م د/٧٧/٢٠٢١ في التاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠٢١؛

(ت) أنه طول حياته تزوج مرة واحدة مع جفاريا مالوندا، وأنعم بأربعة أطفال، من بينهم

عبد الله بن جون ميلز، وسحر الدين بن جون ميلز (الم)، ومهينة بنتي جون ميلز

(الم)، ونرلا بنتي جون ميلز، وتركوا أبناءهم على النحو التالي:

(١) عبد الله (الابن لجون ميلز)

(٢) نورليلا م. (الابنة لجون ميلز)

(٣) كارتيني (ابنة من سهر الدين ميلز)

(٤) نيبي إيراواقي (حفيدة جون ميلز/الطفل لسيتي جوهاري)

(٥) داندي س. بوترا (الابن لمهاينا ميلز)

(٦) عارفين كانديا (ابن من سحر الدين ميلز)

(٧) زينال (الابن لسحر الدين ميلز)

(٨) ألفيان (الابن لسهر الدين ميلز)

(٩) إلهام (ابن من إنديرا جايا البيولوجي/حفيد موهائينا ميلز)

ث) أن جميع المتقدمين من المسلمين؛

ج) حيث أن الغرض من المتقدمين في تقديم هذا الطلب هو تعيين من سيكون الورثة

المستقلين من الوارث جون ميلز (والد أو جد الملتمسين) وفقاً لأحكام قانون الميراث

الإسلامي.⁶²

٢. الطلب

المرحلة التالية، بعد تقديم الأسباب والحجج في الرئيسة المسألة، يقدم

الملتمسون عريضة (طلب) يطلب فيها الملتمسون من رئيس محكمة الشرعية دونغالا أو

هيئة القضاة التي تفتش الطلب في هذه الحالة تفضل لتثبيت ما يلي:

أ) الموافقة على طلب الملتمسين؛

ب) قرر أن جون ميلز (الوريث) قد توفي عام ١٩٦٠ في قرية كوتابولو، مقاطعة دولو،

بمنطقة سيجي، سولاويسي الوسطى؛

ت) تعيين الورثة الوريث جون ميلز هم:

(١) عبد الله (ابن)

(٢) نورليلا م (ابنة)

(٣) كارتيني (حفيدة)

(٤) نيتي إيراواتي (الحفيدة الأصغر)

⁶² Direktorat Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia, Putusan Nomor 98/Pdt.P/2021/PA.Dgl (Donggala: Pengadilan Agama, 2021), 2-3.

(٥) داندي س. بوترا (حفيد)

(٦) عارفين كانديا (حفيد)

(٧) زينال (حفيد)

(٨) ألفيان (حفيد)

(٩) إلهام (الحفيد الأصغر)

ث) تثبيت التكاليف القضائية وفقاً للأحكام القانونية المعمول بها.^{٦٣}

٣. حجة الحكم القاضي في القرار

هيئة القضاة في تثبيت القضية تتطلب العدالة ومن أجل ذلك يقوم القاضي

بتقييم الحدث. بناء على نظر القاضي في صورة الحكم على ملف القضية رقم ٩٨/ف

د. ت. ف/٢٠٢١/المحكمة الشرعية دونغالا.

بالنظر، أن الأغراض والأهداف الرئيسية لعريضة الملتجئين كما هو مذكورة

أعلاه؛

بالنظر، أن الملتجون يحضرون في المحاكمة ورافقهم وكلائهم، فإن هيئة القضاة

ستنظر بعد ذلك في شرعية المستشار القانوني لمقدمي الالتماسات في هذه القضية.

بالنظر، كمادة ١٤٧ رقم (١) ر ب غ، (SEMA) رقم ١ سنة ١٩٧١ في

التاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٧١ بالتزامن مع (SEMA) رقم ٦ سنة ١٩٩٤ في التاريخ

⁶³ Direktorat Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia, Putusan Nomor 98/Pdt.P/2021/PA.Dgl (Donggala: Pengadilan Agama, 2021), 4.

١٤ أكتوبر ١٩٩٤، تشترط للرسالة الوكالة الخاصة أن تفني بعناصر الخصوصية بشكل واضح وقاطع على وجه التحديد إرادة التقاضي من خلال تعيين قضايا معينة في محاكم معينة وفقاً للاختصاص النسبي لموضوع القضية ويجب أن يتضمن هوية الطرف المتقاضي وأن يتضمن تاريخ وتوقيع المفوض، وهي الشروط تراكمي. استناداً إلى النظام بأن الذين يمكنهم العمل كوكالة/ممثلين عن الملتزمين هم محامون كما هو منصوص عليه في المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨ سنت ٢٠٠٣ بشأن المحامين؛

بالنظر، في حين أن محامي الملتزمين هم محامون أداءوا اليمين أمام المحكمة العليا المحلية كما هو موضح في الصورة المرفقة من محضر اليمين من المحكمة العليا في الملف ولا يزال نشطاً أيضاً كمحامي كما هو موضح في بطاقة تعريف المحامي (KTPA) التي تظهر أمام المحكمة، نيابة عن المحامي، في حالة محامي لمقدمي الالتماسات؛

بالنظر، في حين أن الرسالة التوكيل الخاص بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٢١ من الملتزمين، في حالة إلى المحامي، كمحامي الملتزمين قد سجل في مسجل محكمة الشرعية دونغالا رقم ٧٣/س ك/٧٨٨/٢٠٢١، بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠٢١، في حين أن بطاقة هوية المحامي (الأصلية) لا تزال سارية حتى اليوم؛

بالنظر، أن التوكيل الخاص قد استوفى بالشروط الرسمية للتوكيل، في حالة تستوفى عنصر الخصوصية، لأنه يشير بوضوح إلى الحالة تعيين الورثة في محكمة الشرعية دونغالا من خلال احتواء المواد التي أصبحت حداً ومحتوى التوكيل الممنوح ويتضمن هويات المتقاضين ويتضمن تاريخ وتوقيع المفوض، وكذلك بطاقة هوية المحامي لا يزال

صالحة وعاهدوا الوكيل من قبل المحكمة العليا المحلية على النحو المقصود في المادة ٤ رقم (١) من القانون رقم ١٨ سنة ٢٠٠٣ وما زال نشطاً كمحامي، فترى هيئة القضاة أن التوكيل الخاص المذكور يمكنه الإعلان عن صلاحيتها وبالتالي يجب أيضاً على الموكل الإعلان أنه يتمتع بالمركز والأهلية كموضوع القانوني وله الحق في اتخاذ إجراء قانوني نيابة عن المفوض للتحدث في القضية؛

بالنظر، في حين أن الطلب لتعيين الورثة للمسلمين وتعيين الحضانة لأطفال هو من سلطة المحاكم الشرعية، كما هو منصوص عليه في المادة ٤٩ رقم ١ الحرف (ب) ورقم ٣ جو. شرح المادة ٤٩ رقم (٢) رقم (١٨) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٩ بشأن المحاكم الشرعية المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦ والتعديل الثاني بالقانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠٩؛

بالنظر، أن الملتمسين في التماسهم يفترضون أن والديهم قد توفيا وأن للوارث أربعة أطفال اسمهم (١) عبد الله، (٢) سحر الدين (المتوفى)، (٣) مهينة (المتوفى) و (٤) نورليلة. التالي سحر الدين (المتوفى) لديه ستة أبناء، وهم: كارتيني، ستي جوهاري (متوفى) ولها ابنة تسمى نيتي إيراواتي)، عارفين كانديا، زينال وألفيان. وأما مهينة لها إبنان سمي داندي س. بوترا، اندر جايا (المتوفى) وله ابن اسمه إلهام. كل من الوارث والورثة مسلمون.

الغرض من الملتمسين من تقديم تعيين الورثة هو تعيين الملتمسين لورثة جون ميلز؛

بالنظر، في حين لتعزيز الحجج الخاصة بالتماسهم، قدموا الملتمسون أدلة مكتوبة (دليل من الصفحة ١ إلى ص ١٦) وشاهدان ثم تنظر هيئة القضاة في الأدلة؛

بالنظر، أنه بالإضافة إلى الأدلة المكتوبة، يقدم الملتمس أيضاً أدلة الشاهد

تحت يمينه قد أدلوا بأقوالهم بشكل منفصل كما هو مذكور في القضية؛

بالنظر، في حين أن الثلاثة الشهود لمقدمي الالتماس هم بالغون وقد أدلوا

اليمين، لذلك قد استوفوا الشروط الرسمية كما هو منصوص عليه في المادة رقم ١٧٢

رقم ١ رقم ٤ ر ب غ؛

بالنظر، في حين أن أقوال شهود الملتمسين فيما يتعلق بأحداث وفاة الوارث

(جون ميلز وجاباريا مالوندا) لم يتم الحصول عليها من رؤية الشهود، وسمعوا واختبروا

بأنفسهم (بشكل مباشر)، ولكن المعرفة مصدرها الملتمسون ومن المجتمع المحلي إقامة

الملتمسين، وتصنف هذه الشهادة على أنها شهادة تستيمونيوم دي اوديت

(*testimonium de auditu*)، لذلك يعتبر القاضي ما يلي:

بالنظر، أنه بالرغم من أن الشاهد دي اوديت (*de auditu*) لا يفي بالشروط

المادية كأدلة الشهود، في هذه القضية تتفق المحكمة مع السيد يحيى حراهاب في كتابه

قانون المدني في الدعاوى القضائية والمصادرة والأدلة وقرارات المحكمة (٢٠٠٨: ص.

٦٦٢) الذي ينص على أن الشهود في بعض الأحيان دي اوديت (*de auditu*) ذات

مرة كان من المهم جداً الوصول إلى الحقيقة في بعض الحالات. لذلك، في بعض الحالات

من الضروري تنظيم الظروف التي هي استثنائي تأكيد أو إقرار الشاهد تستيمونيوم دي

اوديت (*testimonium de auditu*) كدليل؛

بالنظر، أن شهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) كدليل بدون دليل الآخر إذا كان الشاهد من عدة أشخاص. عموماً شهادة الشاهد وفقاً للرسالة، تستند جميع الأحداث إلى رسائل وراثية، بينما توفي جميع الشهود الذين واجهوا الأحداث القانونية في الماضي بحيث يمكن توقع الرسائل الوراثية على أنها معلومات ووفقاً لمعلومات ومعرفة هيئة القضاة أنفسهم أن الرسائل مألوفة وفقاً لمجتمعات معينة يمكن أن تكون صحيحة (فيديو: الفقه: رقم ٢٣٩ ك/ Sip/ ١٩٧٣ بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٧٥).

بالنظر، أن فيما يتعلق بالشهود تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) يرى القاضي في حالة الوفاة أن تصنف الشهادة على أنها شاهد غير مباشر أو في الفقه يعرف بالشهادة الإستفادة أو شهادة بالتسامع، وفي هذه الحالة يمكن قبول هذا النوع من الشهادة إذا استوفت شرطين، وهما هذه الشهادة خبر انتشر بشكل عام (سمع الخبر من قبل عدد من الناس الذين لا يستطيعون الموافقة على الكذب) ولا يوجد إنكار لحقيقة الخبر، أو الشهادة هي معلومات تنقل للشهود دي اوديت (*testimonium de auditu*) من شخص الذي يعرف الحادث مباشرة أو من الآخرين. وهذا يتفق برأي وهبة الزهيلي في الفقه الإسلامي وأدلته، الجزء ٨ ص ١٧٠ وهو: "يمكن تبرير شاهد تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في حالة الزواج وتثبيت النسب والوفاة وعلاقات بين الزوج والزوجة"؛

بالنظر، بناءً على الأدلة الرسائل والشهود المقدم في المحكمة تواجد على

الحقائق التالية:

(أ) أن الملتمسين هم الأبناء والأحفاد من جون ميلز وجاباريا مالوندا؛

(ب) أن جون ميلز وجاباريا مالوندا لديهما ٤ أبناء، وهم: عبد الله، وسحر الدين

(المتوفى)، ومهانية (المتوفى)، ونورليلا؛

(ت) في حين توفي جون ميلز عام ١٩٦٠ وتوفيت جاباريا مالوندا عام ١٩٧٠؛

(ث) في حين أن جون ميلز متزوج فقط مع جاباريا مالوندا ولم يتم الطلاق و / أو الزواج

من أي الأخر؛

(ج) أن سهر الدين توفي عام ٢٠٠٨ وترك ٥ أبناء هم: كارتيني وسيتي جوهرى (توفيت

سنة ١٩٩٦)، وعارفين كانديا وزينال وألفيان. في هذه الأثناء، توفيت موهائنا سنة

١٩٧٦ وتركت طفلين اسمهما: داندي س. بوترا وإندرا جايا (توفي في ١٤ أغسطس

٢٠٢١) ثم توفيت إندرا جايا وتركت ابن اسمه إلهام؛

(ح) في حين أن كل من الملتمسين والورثة من جون ميلز وجاباريا مالوندا جميعهم من

المسلمين؛

(خ) في حين أن الغرض من هذا الالتماس لتعيين الورثة هو لتعيين الملتمسين على أنهم

ورثة جون ميلز؛

بالنظر، إلى أن هيئة القضاة بحاجة إلى طرح الحجة من كتاب بغية المسترشدين

الصفحة ١٠٠ وهو: "لا يثبت النسب الا بالبينة الكاملة وهي رجلاان فقط"؛

بالنظر، أنه في هذه الحالة، ترى هيئة القضاة استناداً إلى أقوال/ اعترافات الملتمسين، أنهم ورثة من جون ميلز ومن ثم يتم تبريرهم أو تأكيدهم بأدلة مكتوبة وأقوال الشهود الذين يمكن الوثوق بها صالحة من الناحية القانونية. وبالتالي، فهو وفقاً للقواعد القانونية المنصوص عليها في كتاب بغية المسترشدين الصفحة ١٥٥ ينص على: "ان كان المقر الشاهد والحاكم ثقة امينا عارفا بلحوق النسب صح"؛^{٦٤}

٤. تحليل القرار رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/المحكمة الشرعية دونغالا

فيما يتعلق بالرئيسة المسألة وأساس حجة الحكم القاضي في القرار، يمكن استنتاج أن هذه القضية هي حالة لتعيين الورثة المقدمون من قبل الأبناء والأحفاد إلى المحكمة الشرعية دونغالا كمقدم التسجيل برقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/المحكمة الشرعية دونغالا. من أجل أن تتمتع الحجج في الالتماس المقدم من الملتمسين بقوة إثباتية، يجب على الملتمسين تقديم الأدلة المكتوبة والأدلة الوثائقية في شكل شاهدين. ومع ذلك، فإن الأدلة الشاهد التي قدمها هي تصف بالشهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*).

وبالتالي، فإن الشهادة التي أعطيا بها الشاهدين لا تفي بالشرط المادية لأدلة الشهود. عند الإشارة إلى الأحكام، يجب على كل شاهد يدلي بشهادته أن يفي

⁶⁴ Direktorat Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia, Putusan Nomor 98/Pdt.P/2021/PA.Dgl (Donggala: Pengadilan Agama, 2021), 9-18.

بالشروط الرسمية والشروط المادية لأدلة الشهود. وذلك لأن الشوط الرسمية والمادية تراكمية وليست بديلة.

إعتبرت هيئة القضاة في حكمها أن الشاهدين اللذين قدموا الملتمسون لم يستوفيا بالشروط المادية كدليل للشهود، لكن المحكمة اتفقت مع رأي سيد يحيى حراهاب في كتابه قانون المدني بشأن الدعاوى القضائية والمصادرة، والأدلة وقرارات المحكمة التي تنص على أن الشهود تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في بعض الأحيان يكون مهم جداً للوصول إلى الحقيقة في بعض الحالات. وبالتالي، في حالات معينة من الضروي تنظيم الظروف التي هي استثنائي الذي يؤكد أو يقرر الشاهد دي اوديت (*de auditu*) كدليل. بالإضافة إلى ذلك، إعتبر القاضي أيضاً أن هذه القضية هي حالة وفاة، فإن الشهود الذين واجهوا الأحداث القانونية في الماضي قد ماتوا، وكل ذلك يتسبب في توقع رسالة وراثية كإفادة. حيثما إعتبرت هيئة القضاة يمكن قبول هذه الشهادة بشرط أن تكون الشهادة خبر منتشر في المجتمع ولا يوجد إنكار لحقيقة الخبر، والشهادة هي معلومات تنقل للشاهد تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) من شخص الذي يعرف الحادث القضية مباشرة أو من الأخر.

وبعد إعتبر أقوال الشهود وتعديلها بالأدلة الوثائقية، قرر القاضي بالحكم

على النحو الآتي:

أ) تمت الموافقة على عريضة الملتمسين جزئياً؛

ب) يذكر أن جون ميلز توفي سنة ١٩٦٠ وتوفيت جاباريا مالوندا سنة ١٩٧٠؛

ت) تعيين الورثة من جون ميلز وجاباريا مالوندا هم:

(١) عبد الله بن جون ميلز (ابن)؛

(٢) سحر الدين بن جون ميلز (ابن)؛

(٣) مهينة بنت جون ميلز (ابنة)؛

(٤) نورليلا بنت جون ميلز (ابنة)؛

ث) تقرر أن توفي سحر الدين بن جون ميلز سنة ٢٠٠٨ وترك الورثة التالية أسماءهم:

(١) كارتيني بنت سحر الدين (ابنة)؛

(٢) عارفين كانديا بن سحر الدين (ابن)؛

(٣) نيتي عيراتي بنت زين الدين (حفيد) الوريث البديل؛

(٤) زينال بن سحر الدين (ابن)؛

(٥) ألفيان بن سحر الدين (ابن)؛

ج) قرر أن مهينة بنت جون ميلز توفيت سنة ١٩٧٦ وترك الورثة التالية أسماءهم:

(١) داندي س. بوترا بن أحمد ف. (ابن)؛

(٢) إندرا جايا بن أحمد ف. (ابن)؛

ح) تقرر أن إندرا جايا بن أحمد ف. توفي في ١٤ أغسطس ٢٠٢١ وترك الورثة التالية

اسمه:

(١) ألهام (ابن)؛

خ) يكلف الملتزمين بدفع التكاليف المحكمة بمبلغ ١٢٥.٠٠٠.٠٠٠ روبية (مائة خمسة

وعشرون ألف روبية)؛^{٦٥}

ت. تحليل صحة الشاهد تستيمونيوم دي اوديت (*Testimonium De Auditu*) في حالة

تعيين الورثة في القرار رقم ٩٨/ف د ف. ف/٢٠٢١/المحكمة الشرعية دونغالا وفقا

للنظر القانون المدني والحكم الإسلامي.

١. تحليل صحة الشاهد تستيمونيوم دي اوديت (*Testimonium De Auditu*) وفقا

للنظر القانون المدني.

المتقاضي في المحكمة له النظام الذي يجب أن تتحقق لتسهيل عملية المحاكمة

كما هو. حيث لم يكتمل ترتيب عملية المحاكمة في تسجيل القضية لدى مسجل المحاكم

الشرعية وحضور المحاكمة ثم يقررها القاضي تماماً. ولكن، فإن الملتزم أو المدعي عليه

التزام لإثبات الحالة المسجلة من خلال تقديم الأدلة في المحاكمة. كما هو منصوص عليه

في القانون المدني مادة ١٦٤ ح ١ ر / مادة ٢٨٤ ر ب، ومادة من القانون المدني، أن

تكون الأدلة التي يمكن استخدامها في المحكمة هي دليل المكتوب، ودليل الشاهد، ودليل

الظن، ودليل الاعتراف واليمين.^{٦٦} لذا فإن دليل الشاهد هو أحد الأدوات الأدلة التي

يمكن استخدامها في المحكمة.

⁶⁵ Direktorat Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia, Putusan Nomor 98/Pdt.P/2021/PA.Dgl (Donggala: Pengadilan Agama, 2021), 18-19.

⁶⁶ Retnowulan Sutantio dan Iskandar Oeripkartawinata, *Hukum Acara Perdata Dalam Teori dan Praktek*, 58.

تم تنظيم الشهود في قانون المدني في العديد من مواد التشريع، وتحديدًا المواد ١٧٢-١٦٩ ح ا ر، ٣٠٩-٣٠٦ ر ب غ، ومادة ١٨٩٥، ١٩٠٢، ١٩٠٤-١٩١٢ من القانون المدني. حيث أن الشاهد هو الشخص الذي يدلي بإفادته أمام المحكمة، وقد استوفى الشروط الرسمية والشروط المادية، بموقف أو حدث ما رآه وسمعه واختبره بنفسه كدليل على وقوع أحداث معينة.^{٦٧}

الشروط الرسمية والشروط المادية لأدلة الشهود هي تراكمية ليس خيارية. إذا كان أحدهم لا تستوفي، فالشهادة التي أدلى بها الشاهد في المحكمة سوف تحتوي على عيوب الرسمية والمادية. حتى لا تكون المعلومات صحيحة كدليل. أحد الشروط المادية التي يجب أن يملكها الشاهد من أجل أن تكون لها قيمة القوة الأدلة هي شرح ما رأى وسمع واختبر بنفسه فيما يتعلق بحادث أو أحداث متعلق بالرئيسة المسألة المتنازع عليها الطرفين.^{٦٨}

يجب على الشهود أيضاً تقديم إفاداتهم بأسباب ومصادر المعرفة المتعلقة بالحدث القانوني كما هو المنصوص عليه في المادة ١٧١ رقم (١) و (٢) ح ا ر والمادة ١٩٠٧ من القانون المدني. لذلك، إذا أدلى الشاهد بشهادته أو الشهادة التي تصدر من استماع من أطراف أخرى وليس هناك معرفة بسبب مجهول ومصدر للمعرفة، أي أنه لا يرى، ويسمع ويمرر الحدث مباشرة لا يمكن قبول شهادته كدليل في المحاكمة بسبب عدم

⁶⁷ M. Natsir Asnawi, *Hukum Pembuktian Perkata Perdata di Indonesia*, 61.

⁶⁸ M. Natsir Asnawi, *Hukum Pembuktian Perkata Perdata di Indonesia*, 62.

استيفاء الشروط المادية لأدلة الشهود تراكمي. يُعرف مثل هذا الشاهد باسم الشهادة غير المباشرة أو الشهادة التي تسمع من الأخر، والتي تُعرف باسم شهادة تستيمنيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*).

ارتبط بشهادة تستيمنيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) يعرفها هنري كامبل بلاك (Henry Campbell Black) على أنها شهادة لا يتم الحصول عليها من المعارف والملاحظات والخبرات، ولكن تم الحصول عليها مما سمعه من الناس. لذلك كانت معلومات تستيمنيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) غير مشحونة كشهادة إذا كانت مبنية على قانون المدني في المحكمة على أن الشاهد يجب أن يقدم شهادته استنادا على ما رآه وسمعه واختبره بنفسه بمحادث القانون.⁶⁹

في القضية رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/المحكمة الشرعية دونغالا بشأن تعيين الورثة بسبب المادة ٤٩ رقم ١ حرف (ب) ورقم ٣ جو. بيانا على مادة ٤٩ رقم ٢ من القانون رقم ٧ سنة ١٩٨٩ بشأن المحكمة الشرعية والذي تم تعديله بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦ والتعديل الثاني به بالقانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠٩، يعتبر شهادة الشهود ليست مثالية لأنها لا تفي بالشروط المادية ولكن القاضي لا يزال يعتبرها كدليل.

⁶⁹ Asmuni, "Testimonium De Auditua Telaah Prespektif Hukum Acara Perdata dan Fiqh,": 193 <https://jurnalhukumdandanperadilan.org/index.php/jurnalhukumperadilan/article/view/96>

يتم تقديم طلب التعيين الورثة من خلال رغبات مقدمي الالتماس لتعيين من سيكون الورثة المستحقين من الوارث جون ميلز (أب أو جد الملتمسون) وفقا بالقانون الميراث الإسلامي. حيث في عملية الإثبات في هذه الحالة، قدموا الملتمسون أدلة مكتوبة أمام المحكمة، وقدموا شاهدين تحت اليمين قد أدوا المعلومات بشكل منفصل كما في القضية.

ثم في إعتبار القاضي، أن شاهدين من الملتمسين هم قد بلغوا سن البلوغ وقد أدأوا اليمين، لذلك قد استوفوا الشروط الرسمية كما هو منصوص عليه في المادة رقم ١٧٢ رقم ١ ر ب ٤ ر ب غ. بينما في مزيد من الإعتبار القاضي، أن أقوال شهود الملتمسين فيما يتعلق بوفاة الوارث (جون ميلز وجاباريا مالوندا) لم يتم الحصول عليها من رؤية الشهود، وسمعتهم واختبرهم بأنفسهم (بشكل مباشر)، ولكن المعرفة مصدرها الملتمسون ومن المجتمع المحلي إقامة الملتمسين، وتصنف هذه الشهادة على أنها شهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*)، وأعلن عدم استيفاء الشروط المادية كدليل الشهود. من هذا الجانب، استنتاج القاضي في تفتيش الوقائع القانونية تم اختبار حقا، هل القاضي يعتقد أن الشاهد قدم المعلومات الصحيحة على الرغم من عدم الرؤية والسمع وتجربة مباشرة على وفاة الوارث.

في القانون المدني هناك مبدأ انس تستس نلس تستس (*unus testis nullus testis*) أي يجب أن يكون عدد الشهود أكثر من شخص واحد والحد الأدنى هو شخصان، إذا كان أقل من ذلك فيجب إكمالها. مبدأ انس تستس نلس تستس (*unus*)

testis nullus testis) المذكورة في قرار المحكمة العليا رقم ٨١٨ ك/١٩٨٣/Sip في التاريخ ١٣ أغسطس ١٩٨٤ وهو يبين أن شهادة تستيمنيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) هي المعلومات التي تم الحصول عليها من الآخرين ويمكن استخدامها لتأكيد المعلومات شاهد عادي.٧٠ في الحالة رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/المحكمة الشرعية دونغلا شاهدان الذان قدموا الملتمسون هما شاهدان تستيمنيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*)، إذا كان مرتبطاً بمبدأ انس تستس نلس تستس (*unus testis nullus testis*) العدد للشاهدين وصل إلى الحد الأدنى من عدد الشهود، ولكن ليس بجودة الشاهدين لأن كلاهما لا يران أو يسمعان أو يصيبان على وفاة الوارث. لذلك إذا اعتمد القاضي فقط على البيان من شاهدين، فإن القاضي لا يستطيع النظر والقرر. لذلك، يمكن تقوية شهادة الشهود بالحجة الرئيسية لدعوى الملتمس وغيرها من الأدلة ويمكن قبولها كدليل.

بجانب الآخر، رغم أن الشاهد دي اوديت (*testimonium de auditu*) لا يستوفي بالشروط المادية كدليل الشاهد، إذا كانت مرتبطة بنظرية م. يحيى حراهاب في كتابه قانون المدني في الدعاوى القضائية والمصادرة والأدلة وقرارات المحكمة (٢٠٠٨: ص. ٦٦٢) الذي ينص على أن الشهود في بعض الأحيان دي اوديت (*testimonium*)

⁷⁰ Fat, "Unus Testis Nullus Testis Kerap Disalahartikan," *Hukum Online.Com*, 2 Mei 2012, diakses 15 April 2022, <http://www.hukumonline.com/berita/baca/lt4fa0d5e3591ae/iunus-testis-nullus-testis-i-kerap-disalahartikan>

(*de auditu*) ذات مرة كان من المهم جداً الوصول إلى الحقيقة في بعض الحالات. لذلك، في بعض الحالات من الضروري تنظيم الظروف التي هي استثنائي تأكيد أو إقرار الشاهد تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) كدليل.^{٧١}

أما السبب استثنائي التي يمكن تبريرها في القانون المدني، مثلاً إذا كان الشاهد الرئيسي هو الشخص الذي عانى أو شهد الحدث بشكل مباشر ومات، و قبل موته أخبر الشاهد الرئيسي أو الآخرين عن الأحداث التي يتم رفعها. ثم لا يمكن الكشف عن الحادثة المعنية دون الحصول على معلومات من شخص يعرفها، ثم في مثل هذه الحالة شهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) مقبول باستثنائي كدليل بشرط على أن الشاهد يشهد بعد اليمين.^{٧٢}

أساساً، شهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) التي تم قبولها كدليل استثنائي تم تبريره من قبل الفقه القضائي الإندونيسي. أحدها قرار المحكمة العليا بتاريخ ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٥، رقم ٢٣٩ ك/١٩٧٣/Sip. تقرأ: أن إفادة الشهود تكون عموماً وفقاً بالرسالة، ولكن يجب أيضاً اعتبار هذا تقريباً كل الأحداث أو الإجراءات أو الأحداث القانونية التي حدثت في الماضي لم يكن لها رسالة، ولكنها كانت تستند إلى رسائل وراثي، في حين أن الشهود الذين واجهوا الأحداث القانونية مباشر لم يعد من المتوقع أن يعيش الآن، بحيث تكون رسائل وراثي يمكن توقعها كمعلومات ووفقاً

⁷¹ M. Yahya Hararap, *Hukum Acara Perdata : Tentang Gugatan, Persidangan, Penyitaan, Pembuktian, dan Putusan Pengadilan*. Cet. 8 (Jakarta: Sinar Grafika, 2008), 662.

⁷² Asmuni, "Testimonium De Auditua Telaah Prespektif Hukum Acara Perdata dan Fiqh," 195 <https://jurnalhukumdanperadilan.org/index.php/jurnalhukumperadilan/article/view/96>

لمعرفة القاضي أن رسائل كهذه تعتبر صحيحة من قبل شعب الباتاك عموماً؛ في تلك الحالة، ما يجب مراعاته هو من الذي يستلم الرسالة والشخص الذي يعطي معلومات بأنه هو الذي تلقى الرسالة؛ لذلك من هذه وجهة يتم تقييم أقوال الشهود.^{٧٣}

شهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) لا يمكن

استخدامها كدليل مباشر، لكن استخدامها كالظن وذلك على أساس إعتبرات موضوعية وعقلانية ثم إثبات شيء من ذلك. كما ذكر في قرار المحكمة بالتاريخ ١١ من نوفمبر سنة ٢٠١١، رقم ٣٠٨ ك/١٩٥٩/Sip ذكر أن: شهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) لا يمكن استخدامها كدليل مباشر، لكن استخدامها كالظن ثم إثبات شيء من ذلك، وكان ذلك ليس محظوراً. لذا بناءً على بيان قرار المحكمة العليا، إذا نظر القاضي شهادة الطرف الثالث كافية أو مسبب، يمكن قبول على شهادة الشاهد كدليل الأول، لذلك ولو كان الشهادة دي اوديت (*de auditu*) مستثني من شهادة الشهود، ولكن على الأقل يمكن إعتبرها كالظن.^{٧٤}

حسب رأي الباحث أن إعتبر القاضي في القرار رقم ٩٨/ف د ت.

ف/٢٠٢١/المحكمة الشرعية دونغالا يتوافق مع قانون المدني المعمول به في مجال المحكمة الشرعية ولو أن القرار يستند إلى شهادة الشاهدين تستيمونيوم دي اوديت

⁷³ Fiqi Amalia Aldilla, Soehartono, dan Heri Hartanto, "Perbandingan Asas *Testimonium De Auditu* Di Pengadilan Agama dan Pengadilan Negeri Pada Perkara Perceraian Dengan Alasan Pertengkaran Terus Menerus," 98 <https://jurnal.uns.ac.id/verstek/article/download/38768/25649>

⁷⁴ Aprilia Noorlaily, "Kekuatan Pembuktian Saksi *Testimonium De Auditu* Dalam Perkara Perceraian Di Pengadilan Agama Palangkaraya (Studi Terhadap Putusan Nomor 0309/Pdt.G/2017/PA.Plk.)" (Undergraduate thesis, Institut Agama Islam Negeri Palangka Raya, 2018), <http://digilib.iain-palangkaraya.ac.id/1304/>

(*testimonium de auditu*). ومع ذلك، فإن القاضي يبني الشهادة كدليل على الظن وهو دليل في النظام الأدلة في قانون المدني في إندونيسيا وفقا للمادة ١٧٣ ح ا ر، مادة ٣١٠ ر ب غ، ومادة ١٩١٥-١٩٢٢ من القانون المدني، مع إعتبرات موضوعية وعقلانية وتقوية الدليل الظن، بالأدلة الكتابية المناسبة وأقوال الشاهدين وحجج الملتمسين.

من ناحية أخرى، رغم أن تلك الشهادة تصف بشهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) ومع ذلك، تم استلام الشهادة من قبل شهود الأولى أي الأشخاص الذين جربوها مباشرة، ففي القانون العام استثنائيا وبناء على الفقه معلومات (MARI) رقم ٢٣٩ ك/١٩٧٣/Sip في التاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٧٥ أن الشهادة الشاهد دي اوديت (*de auditu*) يمكن تبريرها كدليل لإعتبارها في المستقبل، بحيث يكون استثنائياً الشهادة مقبولة. في هذه الحالة فالحق للقاضي في استنتاج ظنه إذا لم يكن هناك دليل الأخر يغلب دليل الظن الذي قام به القاضي. وفي هذه الحالة كان للقاضي مسئولية كاملة إلى الله سبحانه وتعالى والنفس والمجتمع والوطن، عالماً باحتياجات الناس من الأمور الأساسي للناس سواء كانت مفسدات ومنافع.

٢. تحليل صحة الشاهد تستيمونيوم دي اوديت (*Testimonium De Auditu*) وفقاً

للنظر الحكم الإسلامي.

عموماً تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في الحكم

الإسلامي له تعريف لا يختلف كثيراً عن ذلك التعريف في قانون المدني. في الحكم

الإسلامي، في الإصطلاح شهادة تستيمونيوم دي اوديت تسمى بالشهادة الإستفادة. شهادة الإستفادة تعني الشهادة، والإستفادة بلغة هي الانتشار أو تداولها في المجتمع.^{٧٥} والمصطلح هو شهادة يقدمها أشخاص لا يعرفون بشكل مباشر، ولا يختبرون ويسمعون أنفسهم بوقوع الحادثة. لذلك يمكن الاستنتاج أن شهادة الإستفادة هي شهادة من طرف ثالث مبنية على روايات الآخرين أو الخبر الذي يسمعه عدد من الناس الذين لا يستطيعون الإتفاق على الكذب.

بالإضافة إلى القانون المدني، نظمت الحكم الإسلامي أيضاً الشروط التي يجب أن يستوفها الشاهد حتى يمكن استخدام شهادته كدليل في المحكمة. كما تقسم الشريعة الإسلامية شروط الشاهد إلى شروط الخاصة وشروط العامة. الشروط الخاصة هي الشروط المتعلقة بأشكال مختلفة من الشهادات. بينما الشروط العامة هي تشمل جميع أشكال الشهادة. الشروط الخاصة للشاهد في الشريعة الإسلامية هي أولاً، اشتراط الأعداد في الشهادة في الأمور التي (عادة) يعرفها الرجال. ثانياً، اتفاقية بين الشهادتين إذا كانت الشهادة أكثر من واحد. ثالثاً، شاهد الشاهد بعينه بشكل مباشر الواقعة التي شهد بها. وأما الشروط العامة للشاهد في الشريعة الإسلامية هي عاقل وبالغ وحرية والإسلام والرؤية واستطاع الكلام وعادل ولا متهم فيه ولا موضوعي.

⁷⁵ Asmuni, "Testimonium De Auditu Telaah Prespektif Hukum Acara Perdata dan Fiqh,": 198 <https://jurnalhukumdandanperadilan.org/index.php/jurnalhukumperadilan/article/view/96>

في القضية تعيين الورثة رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/المحكمة الشرعية دونغالا، أن أقوال شهود الملتمسين فيما يتعلق بوفاة الوارث (جون ميلز وجاباريا مالوندا) لم يتم الحصول عليها من نظرهم ، وسمعهم واختبرهم بأنفسهم (بشكل مباشر)، ولكن المعرفة مصدرها الملتمسون ومن المجتمع المحلي إقامة الملتمسين، وتصنف هذه الشهادة على أنها شهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*). بحسب ذلك، إذا كان مرتبطا بشروط الخاصة للشهود في قانون الإسلامي وهي اتفاقية بين الشهادتين إذا كانت الشهادة أكثر من واحد، لذا ولو كان أقوال شهود الملتمسين فيما يتعلق بوفاة الوارث (جون ميلز وجاباريا مالوندا) لم يتم الحصول عليها من رؤية الشهود، وسمعهم واختبرهم (بشكل مباشر)، ولكن المعرفة مصدرها الملتمسون ومن المجتمع المحلي إقامة الملتمسين، ولكن المعلومات كانت متوافقة مع بعضها البعض، لذلك يمكن إعتبار الشهادة كالظن أن الوارث قد توفي وتركوا بعض الميراث.

ثم في القرار رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/المحكمة الشرعية دونغالا، عن شاهد تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في حالة الوفاة، أن تصنف الشهادة على أنها شاهد غير مباشر أو في الفقه يعرف بالشهادة الإستفادة أو شهادة بالتسامع، وفي هذه الحالة يمكن قبول هذا النوع من الشهادة إذا استوفت شرطين، وهما هذه الشهادة خبر انتشر بشكل عام (سمع الخبر من قبل عدد من الناس الذين لا يستطيعون الموافقة على الكذب) ولا يوجد إنكار لحقيقة الخبر، أو الشهادة هي معلومات تنقل للشهود دي اوديت (*de auditu*) من شخص الذي يعرف الحادث مباشرة أو من

الآخرين. وهذا يتفق مع رأي وهبة الزهيلي في الفقه الإسلامي وأدلته، الجزء ٨ ص ١٧٠ وهو: "يمكن تبرير شاهد تستيمنيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في حالة الزواج وتثبيت النسب والوفاة وعلاقات بين الزوج والزوجة". لذلك بناء على الشرح القبل يمكن قبول شهادة الإستفادة واستخدامها كدليل.

ثم في القرار رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/المحكمة الشرعية دونغالا، عن الشاهد تستيمنيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في حالة الوفاة أيضا، شاهدان الذان قدموا الملتمسون شاهدان تبلغان سنه فوق ٤٠ سنة، مسلم، حرية وأدلا الشاهدان المعلومات التي حصلا من الملتمسين والمجتمع ومن القاضي نفسه أعلن أن الشهادة متوافقة مع بعضها البعض ويتوافق مع الأدلة المكتوبة المقدمة من الملتمسين. لذلك يمكن مؤكده أن الشاهدين قد استوفوا الشروط الشهادة العامة في قانون الإسلامي لأن تلك الشهادة هي من أقوى الدليل ولأن شهادتهما قد تم الحصول عليها من خلال معلومات أو حقائق دقيقة وليس هناك اعتراضات من حقيقة الخبر.

بناء على تحليل عن صحة الشاهد تستيمنيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في القرار رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/المحكمة الشرعية دونغالا في حالة تعيين الورثة وفقا لنظر القانون المدني والقانون الإسلامي، أخذ الباحث استنتاج كما يلي:
أ) دليل الشاهد المقدمة في القرار رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/المحكمة الشرعية دونغالا، لا يستوفي الشروط المادية للشهادة في القانون المدني لأن الشاهدين لا يكتسبان المعرفة بالأحداث المتنازع عليها مباشرة من خلال الرؤية والسمع وتجاربهم.

كما نظم في المادة ١٧١ رقم (١)، (٢) ح ا ر ومادة ١٩٠٧ من القانون المدني. وأما الشهادة الإستفادة في القانون الإسلامي هي من قيمة الأقوى من شهادة شخصين يستوفيان الشروط الرسمية والمادية، لأنه تم الحصول على شهادته من خلال المعلومات أو الحقائق الدقيقة، وذلك لإستبعاد إمكانية القيام به الكذب.

ب) شهادة تسمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) لا يمكن استخدامها كدليل مباشر، لكن استخدامها كالظن وذلك على أساس إعتبرات موضوعية وعقلانية، ثم إثبات شيء من ذلك. بينما يمكن استخدام شهادة الإستفادة كدليل مباشر، بمعنى كونها دليلاً صالحاً.

ت) في القانون المدني ولو كانت الشهادة دي اوديت (*de auditu*) لا يستوفي بالشروط المادية للشهادة، ولكن في حالة الموت يمكن استخدامها إن لا يكون ضد الحقائق المقبل في المحاكمة، سواء كان من الحجج التي قدمواها الملتمسون في الرئيسة المسألة أو في الأدلة المكتوبة قدموا في المحكمة. بينما كانت الشهادة الإستفادة في القانون الإسلامي يمكن قبولها كدليل لأنها استوفت أحد الشرطين، وهما أن الشهادة خبر انتشر بشكل عام (سمع الخبر من قبل عدد من الناس الذين لا يستطيعون الموافقة على الكذب) ولا يوجد إنكار لحقيقة الخبر، أو الشهادة هي معلومات تنقل للشهود دي اوديت (*de auditu*) من شخص الذي يعرف الحادث مباشرة أو من الآخرين، بحيث تكون القصة المعروضة صحيحة بالفعل.

ث) أن الشاهد تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في بعض الأحيان مهمة للحصول الحقيقة في بعض الحالات. لذلك، في بعض النواحي يجب تنظيم الظروف استثنائي لتأكيد أو قبول شهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) كدليل بشرط أن الشاهد الرئيسي هو الشخص الذي عانى أو شهد الحدث بشكل مباشر ومات، و قبل موته أخبر الشاهد الرئيسي الآخرين عن الأحداث التي يتم رفعها. ثم لا يمكن الكشف عن الحادثة المعنية دون الحصول على معلومات من شخص يعرفها.

ج) شهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) لا تقوم بنفسها ولا تملك القوة الكاملة لإثبات الحقيقة، ولكن تستخدم فقط لإقناع هيئة القضاة واستخدامها كدليل الأول أو قرينة لذلك لا تضطر إلى التخلص منها.

ث. تحليل حجة اعتبار القاضي في قبول الشهادة الشاهدين تستيمونيوم دي اوديت (*Testimonium De Auditu*) في حالة تعيين الورثة كشهادة لها قوة القيمة الإستدلالية.

١. تحليل حجة اعتبار القاضي في قبول الشهادة الشاهدين تستيمونيوم دي اوديت (*Testimonium De Auditu*) وفقا للنظر القانون المدني.

إعتبار القاضي في القرار رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/المحكمة الشرعية

دونغالا في تعيين الورثة استنادا الى الشاهد تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de*

auditu) كما التالي:

بالنظر، في حين أن الثلاثة الشهود لمقدمي الالتماس هم قد بلغوا سن البلوغ وقد أدأوا اليمين، لذلك قد استوفوا الشروط الرسمية كما هو منصوص عليه في المادة رقم ١٧٢ البند ١ رقم ٤ ر ب غ؛

أساس القاضي في الفصل القضايا المحكمة يجب أن يستند بالنظرية ونتائج البحث المترابطة للحصول البحث مثالي ومتوازن في النظرية والتطبيق. كان إعتبار القاضي المتعلق باستيفاء الشروط الرسمية لشهادة الشهود في المحكمة صحيح وفقاً للمادة ١٧٢ رقم ١ رقم ٤ ر ب غ التي تنص على ما يلي: "لا يجوز سماعه كشاهد هم الأطفال الذين لا يمكنون التأكد من أنهم قد بلغوا من خمسة عشر عاماً".^{٧٦} بينما الشاهد المقدمة من الملتسمين قد بلغوا فوق من العمر ٤٠ عاماً، لذلك استنتج القاضي إلى أن الشاهدين قد استوفوا الشروط الرسمية كدليل الشاهد.

وبالتالي إعتبار القاضي في القرار رقم ٩٨/ف د ت. ف/٢٠٢١/المحكمة الشرعية دونغالا وهو:

بالنظر، في حين أن أقوال شهود الملتسمين فيما يتعلق بوفاة الوارث (جون ميلز وجاباريا مالوندا) لم يتم الحصول عليها من رؤية الشهود، وسمعهم، وتجربتهم (بشكل مباشر)، ولكن المعرفة مصدرها الملتسمون ومن المجتمع المحلي إقامة الملتسمين، وتصنف هذه الشهادة على أنها شهادة تستيمنيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*)، لذلك يعتبر القاضي ما يلي:

⁷⁶ Zahrul Anam, "Saksi Keluarga Terhadap Semua Jenis Alasan Dalam Perkara Perceraian," 2 <https://badilag.mahkamahagung.go.id/artikel/publikasi/artikel/saksi-keluarga-terhadap-semua-jenis-alasan-dalam-perkara-perceraian-oleh-zuhrul-anam-s-h-i-4-3>

بالنظر، أنه بالرغم من أن الشاهد دي اوديت (*testimonium de auditu*) لا يفي بالشروط المادية كأدلة الشهود، في هذه القضية تتفق المحكمة مع رأي م. يحيى حراهاب في كتابه قانون المدني في الدعاوى القضائية والمصادرة والأدلة وقرارات المحكمة (٢٠٠٨: ص. ٦٦٢) الذي ينص على أن الشاهد دي اوديت (*de auditu*) في بعض الأحيان مهم جداً للوصول إلى الحقيقة في بعض الحالات. لذلك، في بعض الحالات من الضروري تنظيم الظروف التي هي استثنائي تأكيد أو إقرار الشاهد تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) كدليل؛

بانظر، أن شهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) كدليل بدون دليل الأخر إذا كان الشاهد من عدة أشخاص. عموماً شهادة الشاهد وفقاً للرسالة، جميع الأحداث تستند إلى رسائل وراثية، بينما جميع الشهود الذين واجهوا الأحداث القانونية في الماضي قد ماتوا بحيث يمكن توقع الرسائل الوراثية كمعلومات ووفقاً لمعلومات ومعرفة هيئة القضاة أنفسهم أن الرسائل مألوفة وفقاً لمجتمعات معينة يمكن أن تكون صحيحة (فيديو: الفقه: رقم ٢٣٩ ك/ Sip/ ١٩٧٣ بالتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٧٥).

من إعتبار القاضي، يظهر أن الملتمسين قدموا شاهدين لا يستوفيان الشروط

المادية كشاهد، حيث أن أقوال شهود الملتمسين فيما يتعلق بوفاة الوارث (جون ميلز

وجاباريا مالوندا) لم يتم الحصول عليها من رؤية الشهود، وسمعتهم، وتجربتهم (بشكل

مباشر)، ولكن المعرفة مصدرها الملتمسون ومن المجتمع المحلي إقامة الملتمسين، وتصنف

هذه الشهادة على أنها شهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*)،

لذلك لا يتطابق بالشروط المادية للشاهد مادة ١٧١ رقم (١)، (٢) ح ٣٠٨/ ر

ب غ هي بين الشاهد إفادته مما رآه و سمعه واختبره بنفسه وشهادة الشهود مصدر من المعلومة وسبب معرفته.

بعدها عن الشهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*)،

إعتبر القاضي بربطه بنظرية م. يحيى حراهاب في كتابه قانون المدني في الدعاوى القضائية والمصادرة والأدلة وقرارات المحكمة (٢٠٠٨: ص. ٦٦٢) الذي ينص على أن الشاهد دي اوديت (*de auditu*) في بعض الأحيان مهم جداً للوصول إلى الحقيقة في بعض الحالات. لذلك، في بعض الحالات من الضروري تنظيم الظروف التي هي استثنائي تأكيد أو إقرار الشاهد تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) كدليل بشرط أن يسمع الشاهد دي اوديت (*de auditu*) المعلومة من شاهد الأول وهو الذي يختبر أو يصيب الحادث مباشرة. وفي هذه الحالة استقبل الشاهدان المعلومة عن الوفاة الوارث من الملتهمين والمجتمع بسبب انتشار خبر وفاة الوارث في المجتمع.

بناء على قرار المحكمة العليا بتاريخ ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٥، رقم. ٢٣٩

ك/Sip/١٩٧٣ فإن قرار المحكمة العليا يبرر شهادة تستيمونيوم دي اوديت (*de auditu*) بشكل استثنائي كدليل التي يفى بالشروط المادية، إذا كان الشاهد يعطي إفادته بعد اليمين. وهناك العديد من العوامل التي يمكن استخدامها كأساس للتبرير شهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) كدليل، وهي: أولاً، الشهود المتورطون بشكل مباشر في الأحداث القانونية التي تمت مقاضاته لا يوجد احد لأنهم قد ماتوا. ثانياً، لا يمكن تدوين الأحداث القانونية في شكل رسالة أو أدلة أخرى يمكن

قراءتها أو إعادة فتحها، مثل التسجيلات والوثائق وغير ذلك. ثالثاً، إفادة الشاهد دي اوديت (*de auditu*) هي الرسالة من شخص متورط بشكل مباشر في الحدث أو الإجراء القانوني المتنازع عليه ويتم تكرارها في المحاكمة كما سمع. ففي هذه الحالة تستقبل الشهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) باستثنائي كدليل.

٢. تحليل حجة اعتبار القاضي في قبول الشهادة الشاهدين تستيمونيوم دي اوديت

(*Testimonium De Auditu*) وفقاً للنظر الحكم الإسلامي.

تحليل حجة إعتبار القاضي في قبول الشهادة الشاهدين تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في حالة تعيين الورثة كشهادة لها قيمة القوة الإستدلالية وفقاً لنظر الحكم الإسلامي كما يلي:

بالنظر، أن فيما يتعلق بالشهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في حالة الوفاة أن تصنف القاضي الشهادة على أنها شاهد غير مباشر أو في الفقه يعرف بالشهادة الإستفادة أو شهادة بالتسامع، وفي هذه الحالة يمكن قبول هذا النوع من الشهادة إذا استوفت شرطين، وهما هذه الشهادة خبر انتشر بشكل عام (سمع الخبر من قبل عدد من الناس الذين لا يستطيعون الموافقة على الكذب) ولا يوجد إنكار لحقيقة الخبر، أو الشهادة هي معلومات تنقل للشهود دي اوديت (*de auditu*) من شخص الذي يعرف الحادث القضية مباشرة أو من الآخرين. وهذا يتفق برأي وهبة الزهيلي في الفقه الإسلامي وأدلته، الجزء ٨ ص ١٧٠ وهو: "يمكن تبرير شاهد تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في حالة الزواج وتثبيت النسب والوفاة وعلاقات بين الزوج والزوجة"؛

في هذا الإعتبار، ربط القاضي الشهادة دي اوديت (*de auditu*) في حالة الموت بنظرية من وهبة الزهيلي في الفقه الإسلامي وأدلته، الجزء ٨ ص ١٧٠ وهو: "يمكن تبرير شاهد تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في حالة الزواج وتثبيت النسب والوفاة وعلاقات بين الزوج والزوجة. وكذلك إعتبر القاضي هذه الشهادة هي من شاهد غير مباشر أو في الفقه يعرف بالشهادة الإستفاداة أو شهادة بالتسامع، وفي هذه الحالة يمكن قبول هذا النوع من الشهادة إذا استوفت شرطين، وهما هذه الشهادة خبر انتشر بشكل عام (خبر الذي يسمعه عدد من الناس الذين لا يستطيعون الإتفاق على الكذب) ولا يوجد إنكار لحقيقة الخبر، أو الشهادة هي معلومات تنقل للشهود دي اوديت (*de auditu*) من شخص الذي يعرف الحادثة القضية مباشرة.

في الحكم الإسلامي، في الإصطلاح شهادة تستيمونيوم دي اوديت (*de auditu*) تسمى بالشهادة الإستفاداة. شهادة تعني الشهادة، والإستفاداة بلغة هي الانتشار أو تداولها في المجتمع. سمي ابن قيم الجوزية شهادة الإستفاداة بلفظ "خبر إستفاداة" أي أن الخبر انتشر وأصبح حديث الناس. خبر الإستفاداة تقع بين خبر الآحاد وخبر المتواتر.^{٧٧} هذا الخبر، أصبح أحد من أنواع الأخبار التي يمكن أن يعتمد عليها الشهود. وهذا ما أكده ابن تيمية أيضا في أن الخبر المنتشر فيه دليل حقيقي.

⁷⁷ Asmuni, "Testimonium De Auditu Telaah Prespektif Hukum Acara Perdata dan Fiqh,": 198 <https://jurnalhukumdanperadilan.org/index.php/jurnalhukumperadilan/article/view/96>

ومن خلال خبر الإستفادة الذي ذكره ابن قيم الجوزية، قال أيضاً أن القاضي يمكنه أن يحكم في الدعوى بناءً على شهادة الإستفادة، لأن الشهادة تكون دليل قوي جداً وهذه الشهادة من إحدى طرق للحصول على معلومات قوية ودقيقة بجاذبة القانونية. وبالتالي، فإن شهادة الإستفادة لها قيمة الأقوى من شهادة رجلين الذان تستوفيان الشروط الرسمية والمادية الذي قابل شهادتهما.⁷⁸ ومع ذلك، فإن قوة شهادة الإستفادة بالتأكيد مدعومة بالشروط أن يعرف الشاهد الذي يدلي بشهادته بالأخبار التي انتشرت في المجتمع واتفق على الحقيقة وليس خبراً غير مؤكد.

بالإضافة إلى القانون المدني، نظمت الحكم الإسلامي أيضاً الشروط التي يجب أن يستوفيه الشاهد حتى يمكن استخدام شهادته كدليل في المحكمة هو شروط الخاصة وشروط العامة. عن الشهادة الشاهدين، اراد الباحث لإرتباطها بالشروط الخاصة للشاهد في الحكم الإسلام هو يوجد اتفاقية بين الشهادتين إذا كانت الشهادة أكثر من واحد. حيث بعد الملاحظة الى الأدلة المكتوبة الملتمسين وشهادة الشاهدين الوصوف بتستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) بعد اليمين هو متوافقة مع بعضها بعض ولا متعارض بين أقوال الشاهدين وكذلك بين الأدلة الكتابية من الملتمسين.

اعتقد الباحث أن أساس الإعتبارات القاضي في قبول الشهادة الشاهدين تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) بسبب عدم الرؤية والسمع

⁷⁸ Ibnu Qoyyim Al Jauziyyah, *Al Turuq al Hukmiyyah fi al- Siyāsah Al Syar'iyah*, 345.

والتجربة بنفسه متوافقة بالقانون المدني والقانون الإسلامي المسموح به في المحكمة الشرعية على النحو التالي:

أ) أن الشاهدين من الملتمسين قد بلغا سن البلوغ وقد حلغا اليمين، لذلك قد استوفيا الشروط الرسمية كما هو منصوص عليه في المادة رقم ١٧٢ رقم ١ رقم ٤ ر ب غ وشروط العامة في القانون الإسلامي.

ب) ولو كان الشهادة تصف بشهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) ومع ذلك، تم استلام الشهادة من قبل شهود الأولى أي الأشخاص الذين جربوها مباشرة، ففي القانون العام استثنائيا وبناء على الفقه معلومات (MARI) رقم ٢٣٩ ك/١٩٧٣/Sip في التاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٧٥ أن الشهادة الشاهد دي اوديت (*de auditu*) يمكن تبريرها كدليل لإعتبارها في المستقبل، بحيث يكون استثنائياً الشهادة مقبولة كالظن.

ت) ولو كان شهادة شهود الملتمسين فيما يتعلق بوفاة الوارث (جون ميلز وجاباريا مالوندا) لم يتم الحصول عليها من رؤية الشهود، وسمعهم، وتجربتهم (بشكل مباشر)، ولكن المعرفة مصدرها الملتمسون ومن المجتمع المحلي إقامة الملتمسين، وبيننا الشاهدين إفادتهما بعد اليمين وقد استوفيا بالعديد من العوامل التي يمكن استخدامها كأساس للتبرير شهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) كدليل، وهي: أولاً، الشهود المتورطون بشكل مباشر في الأحداث القانونية التي تمت مقاضاته لا يوجد احد لأنهم قد ماتوا. ثانياً، لا يمكن تدوين

الأحداث القانونية في شكل رسالة أو أدلة أخرى يمكن قراءتها أو إعادة فتحها، مثل التسجيلات والوثائق وغير ذلك. ثالثاً، إفادة الشاهد دي اوديت (*de auditu*) هي الرسالة من شخص متورط بشكل مباشر في الحدث القانون المتنازع عليه ويتم تكرارها في المحاكمة كما سمع. ففي هذه الحالة تستقبل الشهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) باستثنائي كدليل الذي نشئ كالظن.

ث) أن هذه القضية هي من حالة الوفاة، لذلك شهادة الشاهدين هي شهادة غير مباشر أو في الفقه يعرف بالشهادة الإستفاداة أو شهادة بالتسامع، وفي هذه الحالة يمكن قبول هذا النوع من الشهادة إذا استوفت شرطين، وهما أن الشهادة خبر انتشر بشكل عام (سمع الخبر من قبل عدد من الناس الذين لا يستطيعون الموافقة على الكذب) ولا يوجد إنكار لحقيقة الخبر، أو الشهادة هي معلومات تنقل للشهود دي اوديت (*de auditu*) من شخص الذي يعرف الحادث مباشرة أو من الآخرين. وهذا يتفق برأي وهبة الزهيلي في الفقه الإسلامي وأدلته، الجزء ٨ ص ١٧٠.

ج) أن قوة شهادة الإستفاداة مدعومة بالشروط أن الشاهد الذي يشهد له يعرف على الأخبار التي انتشرت في المجتمع والتي تم الاتفاق عليها وليست خبراً غير مؤكد.

ح) بناء على الشروط المذكورة، الشاهدين دي اوديت (*de auditu*) الذان قدموا الملتمسون في المحاكمة قد أخبروا المعلومات متوافقة مع بعضها البعض ولا يتعارض مع الوقائع القانونية كما يتضح بدليل مكتوب من الملتمسين. لذلك الشهادات

التي قدمواها تم الحصول عليها بالفعل من الملتمسون والمجتمع الذي انتشرت ولم

يأتي مقومة من الملتمسين وليس أخبار غير مؤكدة.

الباب الرابع

الخاتمة

أ. الخلاصة

صحة شهادة الشاهد تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) عن الموت في القانون المدني يمكن استخدامها عندما يؤدي الشاهد اليمين، وعندما يكون بالغ ومعلومات المقدمة متوافقة مع بعضها البعض بالحقائق المقبولة في المحكمة، ووصلت إلى الحد الأدنى للإثبات دون أدلة أخرى، ويتكون من عدة أشخاص. وهذه الشهادة مقبول ومسموح باستثنائي كدليل اذ ناول الشهادة من قبل شهود الأولى أي الأشخاص الذين جربوها مباشرة وماتوا، وقبل الموت أخبر الشاهد الرئيسي الآخرين عن الأحداث التي يتم رفعها. وشهادة تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) لا يمكن استخدامها كدليل مباشر، لكن استخدامها كالظن، وذلك على أساس إعتبارات موضوعية وعقلانية، ثم إثبات شيء من ذلك.

صحة الشهادة الإستفادة عن الموت في الحكم الإسلام يمكن قبولها كدليل اذ استوفت بأحد الشرطين، وهما أن الشهادة خبر انتشر بشكل عام (سمع الخبر من قبل عدد من الناس الذين لا يستطيعون الموافقة على الكذب) ولا يوجد إنكار لحقيقة الخبر، أو الشهادة هي معلومات تنقل للشهود دي اوديت (*de auditu*) من شخص الذي يعرف الحادث مباشرة أو من الأخر، بحيث تكون القصة المعروضة صحيحة بالفعل. ويمكن استخدام شهادة الإستفادة كدليل مباشر، بمعنى كونها دليلاً صالحاً لأن شهادته موجه من المعلومات أو الحقائق الدقيقة، وذلك رفض إمكانية القيام به الكذب.

واما حجة الإعتبار القاضي في قبول الشهادة الشاهدين تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*) في حالة تعيين الورثة كشهادة التي لها قيمة القوة الإستدلالية لأن الشهادة من نوع شهادة غير مباشر أو في الفقه يعرف بالشهادة الإستفاداة أو شهادة بالتسامع، ويمكن قبولها في حالة الزواج وتثبيت النسب والوفاة وعلاقات بين الزوج والزوجة ولأن قد استوفت الشهادة بأحد الشرطين، وهما هذه الشهادة خبر انتشر بشكل عام (سمع الخبر من قبل عدد من الناس الذين لا يستطيعون الموافقة على الكذب) ولا يوجد إنكار لحقيقة الخبر، أو الشهادة هي معلومات تنقل للشهود دي اوديت (*de auditu*) من شخص الذي يعرف الحادث مباشرة أو من الأخر الذين قد ماتوا، فهذه الشهادة مقبول ومسموح باستثنائي كدليل الذي نشئ بعده كالظن.

ب. الإقتراحات

يوصى الباحث الإقتراحات والتوصيات من عميق القلب وخلوص الصدر رجاء بوجود الإستنباط الذي قد تم تحليله السابق بأن يكون البحث موافقا للشرع ولا يخالفه وأن يكون مرجعا ومقارنة في البحوث العلمية، ومصدرا لجميع الطلاب في تعليم ما يتعلق بالشهادة الشاهد تستيمونيوم دي اوديت (*testimonium de auditu*)، وعلى الباحثين والقراء يرجي أن يلاحظوا البحث مع تصحيح الأخطاء والنقصان في الإصطلاح والأشكال والكتابة.

مراجع البحث

الكتب الإندونيسية

- Ali, Achmad dan Wiwie Heryani. *Asas-asas Hukum Pembuktian Perdata*. Jakarta: Kencana, 2012.
- Asnawi, M. Natsir. *Hukum Pembuktian Perkata Perdata di Indonesia*. Yogyakarta: UII Press, 2013.
- Al Jauziyyah, Ibnu Qoyyim. *Al Turuq al Hukmiyyah fi al- Siyāsah Al Syar’iyyah*. t.tp.: t.p., t.t.
- Arto, Mukti. *Praktek Perkara Pada Pengadilan Agama*, Cet. I. Yogyakarta: Pustaka Pelajar, 1996.
- Al-Mundziri, Al-Hafidz Zaki Al-Din ‘Abd Al-‘Azhim. *Ringkasan Shahih Muslim*, ed.id, (terj. Syinqithy Djamaluddin dan H.M. Mochtar Zoerni), Cet. I. Bandung: Mizan, 2002.
- Az-Zabidi, Zainuddin Ahmad bin Abdul Lathif. *Ringkasan Shahih Al-Bukhari*, ed.in, (terj. Cecep Syamsul Hari dan Tholib Anis), Cet. VI. Bandung: Mizan, 2002.
- Az- Zuhaili, Wahbah. *al-Fiqhu asy-Syafi’i al-Muyassar*, ed. In, *Fiqh Imam Syafi’i* 3, (terj. Muhammad Afifi & Abdul Hafiz), Cet. I. Jakarta: Almahira, 2010.
- Az-Zuhaili. Wahbah. *Fiqh Islam Wa Adillatuhu* 8, ed.in, (terj. Abdul Hayyie al Kattani, dkk), Cet. I. Jakarta: Gema Insani, 2011.
- Bintania, Aris. *Peradilan Agama Dalam Kerangka Fiqh al-Qadha*. Cet. I. Jakarta: Rajawali Pers, 2012.

- Hararap, M. Yahya. *Hukum Acara Perdata: Tentang Gugatan, Persidangan, Penyitaan, Pembuktian, dan Putusan Pengadilan*. Cet. 8. Jakarta: Sinar Grafika, 2008.
- Harahap, M. Yahya. *Hukum Acara Perdata*, Cet. IX. Jakarta: Sinar Grafika, 2009.
- Kitab Undang-Undang Hukum Perdata, Hutamedia Group: Tim Viva Justicia.
- Krisnawati, Ari. *Pembuktian Perkara Perdata (Bagian Hukum Acara Perdata)*
Diktat Kuliah Fakultas Syariah Universitas Udayana, 2015.
- Mansur, Afandi. *Peradilan Agama Strategi & Taktik Membela Perkara di Pengadilan Agama*. Malang: Setara Press, 2009.
- Maliki, Sayyid Muhammad Alawi. *Al Manhalu Al Laṭīfu Fi Uṣūli Al Hadīsi Al Syarīfi*, alih bahasa Adnan qohar, Ilmu Ushul hadis, Cet. II. Yogyakarta: Pustaka Pelajar, 2009.
- Marzuki, Peter Mahmud. *Penelitian Hukum*. Jakarta: Prenada Media Group, 2010.
- Pedoman Penulisan Skripsi Universitas Maulana Malik Ibrahim Malang, 2019.
- Rasyid, Roihan A. *Hukum Acara Peradilan Agama*. Jakarta: Rajawali, 1991.
- Safira, Martha Eri. *Hukum Acara Perdata*. Ponorogo: CV. Senyum Indonesia, t.t.
- Samudera, Teguh. *Hukum Pembuktian Dalam Acara Perdata*, Cet. II. Bandung: PT. Alumni, 2004.
- Sarwono. *Hukum Acara Perdata Teori dan Praktik*, Cet. I. Jakarta: Sinar Grafika, 2011.
- Sutantio, Retnowulan dan Iskandar Oeripkartawinata. *Hukum Acara Perdata dalam Teori dan Praktek*. Bandung: CV Mandar Maju, 2009.
- Subekti, R. *Hukum Pembuktian*, Cet 12. Jakarta: Pradnya Paramita, 1999.

- Suardita, I Ketut. *Pengenalan Bahan Hukum*. Udayana: Universitas Udayana, 2017.
- Sudarsono. *Kamus Hukum*, Cet. IV. Jakarta: Rineka Cipta & Bina Adiaksara, 2005.
- Syahrani, Riduan. *Buku Materi Dasar Hukum Acara Perdata*, Cet. III. Bandung: PT. Citra Aditya Bakti, 2004.
- Yaniawati, R. Poppy. *Penelitian Studi Kepustakaan (Library Research)*. Bandung: Universitas Pasundan, 2020.
- Yunus, Mahmud. *Kamus Arab-Indonesia*. Jakarta: Mahmud Yunus Wa Dzurriyyah, 1989.

القرآن

- Tim Penerjemah, *Al-Qur'an dan Terjemahannya*. Jakarta: Ummul Qura, 2014.

البحوث العلمية

- Asmuni. “*Testimonium De Auditu* Telaah Prespektif Hukum Acara Perdata dan Fiqh,” *Jurnal Hukum dan Peradilan*, no. 2(2014): 193
<https://jurnalhukumdanperadilan.org/index.php/jurnalhukumperadilan/article/view/96>
- Aldilla, Fiqi Amalia, Soehartono, dan Heri Hartanto. “Perbandingan Asas *Testimonium De Auditu* Di Pengadilan Agama dan Pengadilan Negeri Pada Perkara Perceraian Dengan Alasan Pertengkaran Terus Menerus,” *Jurnal Verstek*, no. 3(2016): 98
<https://jurnal.uns.ac.id/verstek/article/download/38768/25649>
- Harahap, Nursapia. “Penelitian Kepustakaan,” *Jurnal Iqra'*, no. 1(2014): 68-73
<http://jurnal.uinsu.ac.id/index.php/iqra/article/view/65>

- Roihanah, Rif'ah dan Irfina Cornelia. "Analisis Yuridis Kekuatan Alat Bukti Saksi *Testimonium De Auditu* Dalam Sidang Perceraian di Pengadilan Agama Kabupaten Madiun,": 2
<https://jurnal.iainponorogo.ac.id/index.php/syakhsiyyah/article/view/1820>
- Syafira, Elsa Destiana, dan Sri Wahyuningsing Yulianti. "Telaah Pembuktian dan Kekuatan Pembuktian Atas Perluasan Keterangan Saksi *Testimonium De Auditu*," *Jurnal Verstek*, no. 2(2021): 264
<https://jurnal.uns.ac.id/verstek/article/download/51071/31685>
- Anam, Zahrul. "Saksi Keluarga Terhadap Semua Jenis Alasan Dalam Perkara Perceraian,": 2
<https://badilag.mahkamahagung.go.id/artikel/publikasi/artikel/saksi-keluarga-terhadap-semua-jenis-alasan-dalam-perkara-perceraian-oleh-zuhrul-anam-s-h-i-4-3>
- Amzal. "Keabsahan Saksi Yang Tidak Memenuhi Syarat Materil Pada Perkara Cerai Gugat", Undergraduate thesis, Universitas Islam Negeri Ar-Raniry Darussalam Banda Aceh, 2019. <http://urj.uin-malang.ac.id/index.php/jfs/article/download/1769/869>
- Noorlaily, Aprilia. "Kekuatan Pembuktian Saksi *Testimonium De Auditu* Dalam Perkara Perceraian Di Pengadilan Agama Palangkaraya (Studi Terhadap Putusan Nomor 0309/Pdt.G/2017/PA.Plk.)", Undergraduate thesis, Institut Agama Islam Negeri Palangka Raya, 2018. <http://digilib.iain-palangkaraya.ac.id/1304/>

Siagian, Putri Rumondang. “Kedudukan Keterangan Ahli dalam Pembuktian Terhadap Putusan Tindak Pidana Lingkungan Hidup”, Undergraduate thesis, Universitas Sumatera Utara Medan, 2016.
<https://repositori.usu.ac.id/handle/123456789/18594>

موقع الإنترنت

Fat. “Unus Testis Nullus Testis Kerap Disalahartikan,” *Hukum Online.Com*, 2 Mei 2012, diakses 15 April 2022,
<http://www.hukumonline.com/berita/baca/lt4fa0d5e3591ae/iunus-testis-nullus-testis-i-kerap-disalahartikan>
<http://www.hukumonline.com/berita/baca/lt4fa0d5e3591ae/iunus-testis-nullus-testis-i-kerap-disalahartikan>

Trisnawati, Putri Ayu. “Alat Bukti Dalam Hukum Acara Di Indonesia,” 7 Februari 2020, diakses 14 April 2022, <https://pdb-lawfirm.id/alat-bukti-dalam-hukum-acara-di-indonesia/#:~:text=Menurut%20M.%20Yahya%20Hararap%20dalam,peilaian%20hakim%20di%20dalam%20pengadilan>

Wikipedia, diakses 20 Februari 2022, https://id.wikipedia.org/wiki/Ahli_waris

قرار المحكمة

Direktorat Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia, Putusan Nomor 98/Pdt.P/2021/PA.Dgl (Donggala: Pengadilan Agama, 2021.
<https://putusan3.mahkamahagung.go.id/direktori/index/pengadilan/pa-donggala/tahunjenis/upload/tahun/2021.html>

دليل للتشاور

**KEMENTERIAN AGAMA**
UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM MALANG
FAKULTAS SYARIAH
Terakreditasi "A" SK BAN-PT Depdiknas Nomor 157/BAN-PT/Ak.XV/S/VI/2013 (Al Ahwal Al Syakhshiyah)
Terakreditasi "B" SK BAN-PT Nomor 021/BAN-PT/Ak.XIV/S1/III/2011 (Hukum Bisnis Syariah)
Jl. Gayayana 50 Malang 65144 Telepon (0341) 559399, Faksimile (0341) 559399
Website: <http://syariah.uin-malang.ac.id/>

دليل للتشاور

الاسم الطالب : مفتاح الرحمة
رقم القيد للطلب : ١٨٢١٠٠٩١
قسم : الأحوال الشخصية
المشرف : شاب البحر الماجستير
موضوع الرسالة : تحليل القانون لصلاحيه أدلة الشهود تستيمونيوم دي اوديت (Testimonium De)
Auditu في حالة تعيين الورثة (تحليل القرار رقم ٩٨/ف د ت. ف / ٢٠٢١/الحكمة الشرعية دونغالا)

رقم	يوم/تاريخ	موضوع التشاور	توقيع
١	الإثنين، ١٤ فبراير ٢٠٢٢ م	إشراف خطة البحث	
٢	الأربعاء، ١٦ فبراير ٢٠٢٢ م	موافقة المشرف لمناقشة خطة البحث	
٣	الخميس، ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ م	إشراف الباب الأول والثاني	
٤	الثلاثاء، ١ مارس ٢٠٢٢ م	موافقة الباب الأول والثاني	
٥	الإثنين، ٢٥ أبريل ٢٠٢٢ م	إشراف الباب الثالث والرابع	
٦	الأربعاء، ٢٧ أبريل ٢٠٢٢ م	موافقة الباب الثالث والرابع	
٧	الإثنين، ٩ مايو ٢٠٢٢ م	إشراف مستخلص البحث	
٨	الأربعاء، ١١ مايو ٢٠٢٢ م	إصلاح الأبواب كلها و مستخلص البحث	
٩	الثلاثاء، ١٧ مايو ٢٠٢٢ م	موافقة الأبواب المترجمة	
١٠	الأربعاء، ١٨ مايو ٢٠٢٢ م	موافقة المشرف لمناقشة البحث	

ملانج، ١٨ مايو ٢٠٢٢ م

علم،

رئيسة قسم الأحوال الشخصية،



أريك سبت رحمات الماجستير

رقم التوظيف: ١٩٧٥١١٠٨٢٠٠٩٠١٢٠٠٣



KEMENTERIAN AGAMA
UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM MALANG
FAKULTAS SYARIAH

Terakreditasi "A" SK BAN-PT Depdiknas Nomor : 157/BAN-PT/Ak-XVI/S/VI/2013 (Al Ahwal Al Syakhshiyah)
Terakreditasi "B" SK BAN-PT Nomor : 021/BAN-PT/Ak-XIV/S1/VI/2011 (Hukum Bisnis Syariah)
Jl. Gajayana 50 Malang 65144 Telepon (0341) 559399, Faksimile (0341) 559399
Website: <http://syariah.uin-malang.ac.id/>

السيرة الذاتية للباحث



الإسم : مفتاح الرحمة

رقم القيد : ١٨٢١٠٠٩١

المكان و تاريخ الولادة : بالو، ١٥ أكتوبر ١٩٩٩

العنوان : سيلاي - الوجادي - بالو

الكلية/القسم : الشريعة/الأحوال الشخصية

دخول الجامعة : ٢٠١٨

رقم الهاتف : ٠٨١٢٤١٦٣٣٨٤٢

الرية الإلكترونية : miftahulrahmah354@gmail.com

البيان	عام الخروج	المدرسة	الرقم
المتخرجة	٢٠٠٥	روضة الأطفال نور الإخلاص	١
المتخرجة	٢٠١١	المدرسة الابتدائية الحكومية انبيرس بالوي	٢
المتخرجة	٢٠١٤	المدرسة الشاوية الإسلامية الإستقامة نجاتا بارو	٣
المتخرجة	٢٠١٨	المدرسة العالية الإسلامية الإستقامة نجاتا بارو	٤

القرار

المحكمة الشرعية دونغالا



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia
putusan.mahkamahagung.go.id

PUTUSAN

Nomor 98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

DEMI Keadilan Berdasarkan Ketuhanan Yang Maha Esa

Pengadilan Agama Donggala yang memeriksa dan mengadili perkara perdata ditingkat pertama telah menjatuhkan putusan sebagai berikut dalam perkara Cerai Talak antara :

PEMOHON, umur 48 tahun, NIK: 7210121805730001, agama Islam, pendidikan SLTA, pekerjaan Aparatur Sipil Negara (Staf di Kantor Camat Marawola Barat), tempat tinggal di Kabupaten Sigi, sebagai **Pemohon Konvensi/Tergugat Rekonvensi**;
melawan

TERMOHON, umur 46 tahun, agama Islam, pendidikan terakhir SLTA, pekerjaan Ibu Rumah Tangga, tempat tinggal di Kabupaten Sigi dalam hal ini memberikan kuasa kepada : **Ridwan – Pither & Rekan** (Kantor Hukum Advokat dan Konsultan Hukum) yang beralamat di Jl. Tombolutu No. 53 Kelurahan Talise, Kecamatan Mantikulore, Kota Palu, berdasarkan Surat Kuasa Khusus tertanggal 06 Maret 2021 yang telah terdaftar di Kepaniteraan Pengadilan Agama Donggala Nomor : 33/SK/III/2021, tertanggal 15 Maret 2021, sebagai **Termohon Konvensi/Penggugat Rekonvensi**;

Pengadilan Agama tersebut ;

Telah membaca surat-surat yang berhubungan dengan perkara ini ;

Telah mendengar keterangan Pemohon Konvensi/Tergugat Rekonvensi dan Termohon Konvensi/Penggugat Rekonvensi serta alat-alat bukti dan saksi-saksi di persidangan;

Hal 1 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dan waktu kewaktu. Dalam hal Anda menemukan informasi yang bertentangan atau tidak sesuai dengan informasi yang sebenarnya ada, namun belum terdapat, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id | Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 1



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia
putusan.mahkamahagung.go.id

DUDUK PERKARA

Bahwa Pemohon telah mengajukan permohonan dengan suratnya tertanggal 15 Februari 2021 dan telah terdaftar di Kepaniteraan perkara Pengadilan Agama Donggala dengan Register Nomor 98/Pdt.G/ 2021/PA.Dgl pada tanggal yang sama pada pokoknya sebagai berikut :

1.....

Bahwa pada tanggal 12 Oktober 1996, Pemohon dengan Termohon melangsungkan pernikahan, sebagaimana tercatat pada Duplikat Kutipan Akta Nikah Nomor : 143/10/X/1996 tanggal 28 Agustus 2018 yang dikeluarkan oleh Pegawai Pencatat Nikah Kantor Urusan Agama Kecamatan Poso Kota, Kabupaten Poso, Provinsi Sulawesi Tengah.

2.....

Bahwa selama pernikahan Pemohon dan Termohon tinggal di rumah orang tua Pemohon di Desa Kotarindau selama kurang lebih 20 tahun.

3.....

Bahwa selama pernikahan tersebut Pemohon dengan Termohon telah hidup sebagaimana layaknya suami istri dan telah dikaruniai 3 (tiga) orang anak masing-masing bernama:

a.....

ANAK I, umur 23 tahun

b.....

ANAK II, umur 12 tahun

c.....

ANAK III, umur 9 tahun

4.....

Bahwa setelah pernikahan Pemohon dan Termohon hidup rukun dan harmonis, namun pada tahun 2006 sudah mulai ada pertengkaran yang disebabkan antara lain:

a.....

Termohon tidak menghormati orang tua Pemohon

b.....

Pemohon dan Termohon sudah berpisah rumah sejak tahun 2016

Hal 2 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih memungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inkurasi informasi yang bermula pada situs ini atau informasi yang sebenarnya ada, namun belum terupdate, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui:
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 2



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia
putusan.mahkamahagung.go.id

5.....

Bahwa puncak dari percekocokan antara Pemohon dan Termohon terjadi pada tahun 2016, Pemohon pergi meninggalkan rumah kediaman, sehingga saat ini Pemohon dan Termohon telah pisah rumah selama kurang lebih 5 tahun. Sehingga sejak saat itu Pemohon dan Termohon sudah tidak pernah lagi menjalin hubungan sebagaimana layaknya suami istri.

6.....

Bahwa Pemohon merupakan seorang Pegawai Negeri Sipil dan telah menjalani proses pemeriksaan di instansi tempat Pemohon bekerja. Dari pemeriksaan tersebut telah mendapatkan izin untuk mengajukan perceraian, sebagaimana Keputusan Bupati Sigi Nomor: 873.4/13.2/BKPSDMD tanggal 30 Desember 2020.

7.....

Bahwa Pemohon bersedia membayar biaya perkara sesuai dengan ketentuan yang berlaku.

Berdasarkan alasan/dalil-dalil di atas, Pemohon mohon agar Ketua Pengadilan Agama Donggala segera memeriksa dan mengadili perkara ini, selanjutnya menjatuhkan putusan yang amarnya berbunyi :

PRIMER

1.....

Mengabulkan permohonan Pemohon untuk seluruhnya.

2.....

Memberi izin kepada Pemohon (XXXXX) untuk menjatuhkan talak satu raj'i kepada Termohon (XXXXXX) di depan sidang Pengadilan Agama Donggala.

3. Membebaskan kepada Pemohon biaya perkara menurut hukum.

SUBSIDER

- Apabila Pengadilan Agama Donggala berpendapat lain, mohon putusan yang seadil-adilnya;

Bahwa Majelis Hakim telah berupaya menasihati dan mendamaikan kedua belah pihak, agar kembali rukun membina rumah tangganya, akan tetapi tidak berhasil.

Hal 3 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih memungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dan waktu kewaktu. Dalam hal Anda menemukan inkurasi informasi yang bermuat pada situs ini atau informasi yang sebenarnya ada, namun belum terupdate, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :

Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 3



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia

putusan.mahkamahagung.go.id

Bahwa Pemohon selaku Pegawai Negeri Sipil telah mendapatkan surat izin dari atasan (Pejabat yang berwenang) untuk melakukan perceraian berdasarkan Surat Nomor : 873.4/13.2/BKPSDMD tertanggal 30 Desember 2020 yang dikeluarkan oleh Sekretaris Daerah Kabupaten Sigi;

Bahwa oleh karena kedua belah pihak hadir di persidangan selanjutnya Majelis Hakim memerintahkan kedua belah pihak untuk melakukan perdamaian melalui mediasi. Kedua belah pihak menyerahkan kepada Ketua Majelis Hakim untuk menunjuk Mediator, dan ditunjuklah mediator yaitu Mazidah, S.Ag.,M.H. (Hakim Pengadilan Agama Donggala), akan tetapi usaha perdamaian tersebut juga ternyata telah gagal mencapai kesepakatan sebagaimana Hasil Laporan Mediator tanggal 08 Maret 2021;

Bahwa karena usaha perdamaian tidak berhasil, maka Majelis Hakim memulai pemeriksaan pokok perkara dengan terlebih dahulu dibacakan permohonan Pemohon dalam persidangan yang tertutup untuk umum yang isi dan maksudnya tetap dipertahankan tanpa perubahan oleh Pemohon;

Bahwa atas permohonan Pemohon tersebut, Termohon memberikan jawaban secara tertulis yang intinya sebagai berikut:

DALAM KONVENSI

1. Bahwa Termohon menolak dengan Tegas dalil-dalil Permohonan Pemohon kecuali dalam hal secara tegas Termohon mengakui kebenarannya.
2. Bahwa Termohon pada intinya membenarkan Posita pada Poin 1 dan 3, pada permohonan Pemohon, jadi dalam hal ini Termohon tidak perlu lagi menanggapi.
3. Bahwa pada Poin 2 (dua) diatas, " Rumah yang menjadi tinggal Pemohon dan Termohon sejak Menikah, telah diberikan kepada Pemohon, oleh kedua orang Tua Pemohon, akan tetapi sejak Pemohon meninggalkan Termohon dan tinggal dengan orang tuanya ± 5 (lima) Tahun pada poin 5 surat permohonan, " barulah orang Tua Pemohon datang sekitar awal Tahun 2019, kepada Termohon untuk menyampaikan bahwa Rumah ini adalah miliknya dan disuru Termohon dan anak-anak untuk tidak tinggal di rumah tersebut.

Hal 4 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kapartemen Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih memungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal mana kami terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inkurasi informasi yang bermula pada situs ini atau informasi yang sebenarnya ada, namun belum terupdate, maka harap segera hubungi Keperadilan Mahkamah Agung RI melalui :

Email : kapartemen@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 4



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia
putusan.mahkamahagung.go.id

4. Bahwa selanjutnya pada paska Gempa, rumah tersebut mengalami rusak berat dan Termohon lah yang mengurus dana Stimulan dari pemerintah kabupaten Sigi untuk membangun kembali rumah tersebut sebagai tempat bertedu Termohon bersama anak-anak, dan proses pembangunan rumah tersebut tanpa di bantu oleh Pemohon serta Pemohon sebagai kepala keluarga (Imam) memilih lebih baik tinggal bersama orang tuannya di Palu.

5. Bahwa pada Poin 4 (empat) Tahun 2006 mulai terjadi pertengkaran yang disebabkan ;

- a. Termohon tidak menghormati orang tua Pemohon.
- b. Pemohon dan Termohon sudah berpisah rumah sejak tahun 2016.

Selanjutnya dapat Termohon menanggapi sebagai berikut;

6. Bahwa pada Poin 5 diatas adalah dali yang mengada-ada/tidak benar " dikarenakan sejak Tahun 2006 hingga Tahun 2016 antara Pemohon dan Termohon telah dikaruniakan 2 (dua) orang anak Yakni; **ANAK II** sekarang berumur 12 Tahun dan **ANAK III**, sekarang berumur 9 Tahun. Terhadap hal ini apa mungkin dan atau bias " antara Pemohon dan Termohon yang sudah tidak ada kecocokan, masih memiliki 2 (dua) orang anak...? terhadap hal ini Termohon menyerahkan kepada Majelis Hakim yang menilainya.

7. Bahwa pada Poin 5, huruf a, Termohon tidak menghormati orang Tua Pemohon adalah tidak benar, dan yang benar Termohon setiap kali ke rumah orang tua Pemohon, Ibu dari Pemohon selalu menghindar dari Termohon, dan kadang ibu Termohon hanya tinggal di kamar, agar tidak ketemu Termohon, selanjutnya Pemohon hampir selama perkawinan tidak pernah ketemu orang tua Termohon dan orang tua laki-laki Termohon saat meninggal dunia Pemohon tidak datang, bahkan disaat pemohon mengantar anak-anak ke rumag orang tua Termohon, hanya di luar pagar rumah/dijalan.

Hal 5 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih memungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inkurasi informasi yang bermula pada situs ini atau informasi yang sebenarnya ada, namun belum terupdate, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :

Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 5



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia
putusan.mahkamahagung.go.id

8. Bahwa pada Poin 5 permohonan pemohon benar pemohon pergi meninggalkan termohon bersama kedua orang anak ± 5 Tahun, dan setiap bulannya Pemohon hanya diberi uang jamin sebesar Rp 500.000 (lima ratus ribu rupiah) kadang-kadang Rp.300.000, dan untuk kebutuhan hari-hari termohon bersama dua orang anak, tentu tidak mencukupi kebutuhan Termohon dan dua orang anak-anak sehingga Termohon rela menjadi tukang cuci pakaian di rumah tetangga dan sebagai pembantu di penjual mas joko untuk memenuhi kebutuhan hari-hari.

9. Bahwa selanjutnya benar pada tahun 2006 terjadi perkecokan, lantaran Pemohon memiliki hubungan dengan perempuan lain, akan tetapi permasalahan tersebut telah diselesaikan secara damai antara pemohon dengan Termohon, dan pada Tahun 2016 pemohon pergi meninggalkan Termohon bersama anak-anak tanpa sebab, namun Termohon menduga bahwa Pemohon telah berhubungan seorang perempuan bernama Lisdawati yang bekerja di Kapsalon di Jalan Tanjung Pesik kelurahan lolu selatan kec Palu Timur, Kota Palu, sehingga Pemohon sebagai PNS, terbatas member nafka hidup kepada Termohon dan anak-anaknya.

10. Bahwa terkait dengan surat Izin mengajukan perceraian Nomor. 873.4/13.2/BKPSDMD tanggal 30 Desember adalah cacat hukum atau sepihak dikarenakan tidak pernah dilibatkan Termohon dalam proses mediasi maupun proses pemeriksaan, melaingkan hanya ibu kandung dari Pemohon yang dihadirkan dalam berita acara pemeriksaan BKD Kabupaten Sigi.

11. Bahwa terhadap surat permohonan pemohon (Talak cerai), termohon tidak menginginkan hal ini terjadi dikarenakan hal-hal sebagai berikut :

- a. Bahwa kedua anak yakni **ANAK II** sekarang berumur 12 Tahun dan **ANAK III**, sekarang berumur 9 Tahun, masih membutuhkan bimbingan dari kedua orang tuanya.
- b. Bahwa Termohon adalah seorang Muaf sejak menikah dengan Pemohon, dan sebelum mengucapkan kalimat Sahadat,

Hal 6 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kapartemen Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih memungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal mana kami terus perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan informasi yang bermuat pada situs ini atau informasi yang sebenarnya ada, namun belum terupdate, maka harap segera hubungi Kementerian Mahkamah Agung RI melalui :

Email : kapartemen@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 6



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia
putusan.mahkamahagung.go.id

almarhum Ayah (saya) Termohon menitip pesan " jaga dan tekunlah terhadap keyakinan mu yang baru, jangan mempermainkan agama yang dianut.

c. Bahwa dalam prosesi Hijabkabul disaat menikah dengan Pemohon, terdengar lantunan ayat suci Alkuran, seakan akan saya TERMOHON diperhadapkan langsung dengan Sang pencipta dan Imam serta saksi-saksi yang telah melaksanakan prosesi Hijabkabul dengan Pemohon, terhadap hal ini apakah saya sebagai termohon dapat mengingkari semua janji yang telah diucapkan saat itu...? Terhadap hal ini biarlah Majelis Hakim yang menilai.....

REKONVENS I

Dalam rekonsensi ini termohon konvensi mohon disebut sebagai penggugat rekonsensi dan pemohon konvensi mohon disebut sebagai tergugat rekonsensi.

1. Bahwa dali-dalil yang termuat dalam konvensi yang ada relevansinya dengan dalil-dalil gugatan rekonsensi ini secara mutatis mutandis mohon dianggap terulang kembali dan merupakan bahagian yang tidak terpisahkan dalam rekonsensi ini;

2. Bahwa pada prinsipnya penggugat rekonsensi/Termohon konvensi tidak menginginkan perceraian ini, namun jika pada akhirnya perceraian tersebut memang harus terjadi maka penggugat rekonsensi/termohon konvensi meminta hak-haknya sebagai berikut :

a. Bahwa mengingat anak-anak penggugat rekonsensi/termohon konvensi dan tergugat rekonsensi/pemohon konvensi belum MUMAYYIZ, yang menurut hukum anak tersebut berhak mendapat Hadanah dari penggugat rekonsensi/termohon konvensi selaku Ibu nya, maka terhadap pemeliharaan anak yang masih belum MUMAYYIZ, tersebut penggugat rekonsensi/termohon konvensi , mohon pemeliharaannya diserahkan kepada penggugat rekonsensi/termohon konvensi;

b. Bahwa semenjak tergugat rekonsensi/pemohon konvensi meninggalkan penggugat rekonsensi/termohon konvensi ± 5 Tahun,

Hal 7 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sampaikan, hal mana akan terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inkurasi informasi yang termuat pada situs ini atau informasi yang sebenarnya ada, namun belum terupdate, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :

Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 7



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia
putusan.mahkamahagung.go.id

namun menganggap 4 Tahun sejak Tahun 2016, hingga perkara ini disidangkan, tergugat rekonsensi/pemohon konvensi telah melalaikan kewajibannya, sebagai seorang suami, yaitu tidak pernah memberikan nafkah batin dan nafkah wajib tidak sesuai dengan kebutuhan penggugat rekonsensi/termohon konvensi bersama anak-anak yakni pemberian paling banyak Rp. 500.000/bulan, bahkan kadang Rp.200.000/bulan, serta nafkah lampau kepada penggugat rekonsensi/termohon konvensi;

c. Bahwa nafkah yang harus dibayarkan oleh tergugat rekonsensi/pemohon konvensi kepada penggugat rekonsensi/termohon konvensi dapat diperrinci sebagai berikut;

- o **Nafkah Lampau**; yang diperhitungkan sejak Tahun 2016 hingga perkara ini disidangkan yakni, 4 (empat) Tahun = 1460 hari + 3 bulan 90 Hari = 1.550 hari x Rp 50.000,00/hari = Rp 77.500.000,- (tujuh puluh tujuh juta lima ratus ribu rupiah);
- o **Nafkah Iddah** adalah 1 Tahun = 365 hari X 4 Tahun X 3 bulan (90 hari) = 1.550 hari, sehingga selurunya berjumlah 1.550 hari X Rp 50.000,00/hari = Rp 77.500.000,00,- (tujuh puluh tujuh juta lima ratus ribu rupiah).
- o **Nafkah Mut"ah**, sebesar Rp 30.000.000,00 (tiga puluh juta rupiah).
- o **Nafkah Anak** Yaitu; untuk 2 (dua) orang anak sampai anak tersebut dewasa etiap bulannya sebesar Rp 3.000.000,00 (tiga juta rupiah).

Berdasarkan uraian tersebut diatas penggugat rekonsensi/termohon konvensi memohon kepada Pengadilan Agama Donggala Cq. Majelis Hakim yang memeriksa ini segera untuk berkenan memutus sebagai berikut;

DALAM KONVENSI.

1. Menolak permohonan Pemohon
2. Membebankan biayay perkara menurut hukum.

DALAM REKONVENSI.

Hal 8 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih memungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan informasi yang bertentangan atau tidak sesuai dengan informasi yang sebenarnya ada, namun belum termedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :

Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 8



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia
putusan.mahkamahagung.go.id

1. Mengabulkan gugatan penggugat rekonsensi/termohon konvensi untuk seluruhnya.
2. Menetapkan terhadap HADHANAH (pemeliharaan) anak yang diperoleh selama pernikahan antara penggugat rekonsensi/termohon konvensi dan tergugat rekonsensi/pemohon konvensi diserahkan kepada penggugat rekonsensi/termohon konvensi;
3. Menghukum tergugat rekonsensi/pemohon konvensi untuk membayar :
 - Nafkah Lampau 1 Tahun = 365 hari X 4 Tahun X 3 bulan (90 hari) = Rp 1.550,00 hari, sehingga seluruhnya berjumlah 1.550 hari X Rp. 50.000,00/hari = Rp 77.500.000,00 (tujuh puluh tujuh juta lima ratus ribu rupiah);
 - **Nafkah Iddah** adalah 1 Tahun = 365 hari X 4 Tahun X 3 bulan (90 hari) = Rp 1.550,00 hari, sehingga seluruhnya berjumlah 1.550 hari X Rp 50.000,00/hari = Rp 77.500.000,00 (tujuh puluh tujuh juta lima ratus ribu rupiah);
 - **Nafkah Mut'ah**, sebesar Rp 30.000.000,00 (tiga puluh juta rupiah).
 - Nafkah 2 (dua) orang anak setiap bulannya sebesar Rp 3.000.000,00 (tiga juta rupiah).
4. Membebankan biaya perkara menurut hukum;

Bahwa atas jawaban dan gugatan rekonsensi tersebut pihak Pemohon mengajukan Replik Konvensi dan jawaban Rekonsensi yang pada pokoknya sebagai berikut :

Dalam Konvensi :

- Bahwa Pemohon tetap pada pendiriannya untuk bercerai dengan Termohon;
- Bahwa Pemohon hanya mampu memberikan nafkah setiap bulannya kepada Termohon sejak Pemohon pergi meninggalkan Termohon sebesar sekitar Rp 300.000,00 (tiga ratus ribu rupiah) hingga Rp 500.000,00 (lima ratus ribu rupiah) karena Pemohon banyak hutang di Bank untuk keperluan

Hal 9 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kapartemen Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih memungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dan waktu kesekali.
Dalam hal Anda menemukan inkurasi informasi yang bermuat pada situs ini atau informasi yang sebenarnya ada, namun belum terupdate, maka harap segera hubungi Direktorat Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kapartemen@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 9



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia
putusan.mahkamahagung.go.id

biaya kuliah anak sehingga gaji Pemohon diterima tinggal Rp 800.000,00 (delapan ratus ribu rupiah) perbulan;

- Bahwa Pemohon bekerja sebagai PNS dengan Gol/Ruang II/b yang penghasilan sekitar Rp 3.100.000,00 (tiga juta seratus ribu rupiah) perbulan, namun dipotong untuk membayar kredit Bank Rp 1.900.000,00 (satu juta sembilan ratus ribu rupiah) perbulan sehingga setiap bulannya yang diterima tinggal sekitar Rp 1.100.000,00. (satu juta seratus ribu rupiah). Disamping itu memang Pemohon punya pekerjaan sampingan sebagai tukang kayu itupun kalau ada orang yang memanggil bekerja;
- Bahwa tidak benar Pemohon selingkuh dengan wanita lain bernama Lisdawati, padahal Pemohon diminta untuk memperbaiki rumah wanita tersebut karena Pemohon sebagai tukang kayu yang bekerja pada hari Sabtu dan Minggu oleh karena itu tuduhan Termohon tersebut sebagai bentuk fitnah kepada Pemohon;

Dalam Rekonvensi :

- Bahwa terhadap tuntutan Termohon mengenai :
 - a. Nafkah Lampau, Pemohon tidak mau untuk memenuhinya karena pada dasarnya sudah diberikan nafkah setiap bulannya sekitar Rp 400.000,00 (empat ratus ribu rupiah) hingga Rp 500.000,00, (lima ratus ribu rupiah) karena Pemohon punya tanggungan anak kuliah dan untuk biaya hidup sehari-hari;
 - b. Nafkah Iddah, Pemohon hanya mampu Rp 4.500.000,00 (empat juta lima ratus ribu rupiah) untuk selama 3 bulan;
 - c. Mut'ah, Pemohon hanya mampu membayar satu bulan sisa gaji atau sebesar Rp 1.100.000,00 (satu juta seratus ribu rupiah);
 - d. Nafkah Anak, Pemohon hanya mampu membayar Rp 500.000,00 (lima ratus ribu rupiah) perbulan untuk 2 orang anak;
 - e. Hak Asuh Anak, pihak Pemohon keberatan jika anak ditetapkan hak asuhnya kepada Termohon karena Pemohon kuatir terhadap akidah anak tersebut;

Hal 10 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih memungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal mana kami terus kami perbaiki dan waktu kewaktu. Dalam hal Anda menemukan inkurasi informasi yang bermula pada situs ini atau informasi yang sebenarnya ada, namun belum terupdate, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :

Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 10



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia

putusan.mahkamahagung.go.id

Bahwa atas replik Konvensi dan jawaban Rekovensi tersebut pihak Termohon mengajukan Duplik Konvensi dan Replik Rekovensi yang intinya sebagai berikut:

- Bahwa pada dasarnya Termohon tetap pada jawaban semula terkait dengan gugatan konvensi, sedangkan mengenai gugatan rekovensi, Termohon tetap pada gugatannya dan tidak mempermasalahkan lagi mengenai hak asuh anak, karena pada dasarnya hak asuh anak menjadi kewajiban kedua orangtuanya (Pemohon dan Termohon) hingga anak dewasa;

Bahwa atas duplik Konvensi dan replik Rekovensi tersebut selanjutnya Pemohon mengajukan duplik rekovensi yang isinya tetap pada jawaban Rekovensi semula;

Bahwa untuk meneguhkan dalil-dalil permohonannya, Pemohon telah mengajukan alat-alat bukti sebagai berikut :

I. ALAT BUKTI TERTULIS :

- **Fotokopi Kutipan Akta Nikah** Nomor : 143/10/X/1996 tanggal 28 Agustus 2018 a.n. Pemohon dan Termohon yang telah disesuaikan dengan aslinya yang dikeluarkan oleh Kantor Urusan Agama Kecamatan Poso Kota, Kabupaten Poso, Provinsi Sulawesi Tengah yang telah bermeterai cukup selanjutnya diberi tanda **bukti P**;
- **Fotokopi gaji bulan April 2021**, yang dikeluarkan Bendahara Kantor Kecamatan Marawola Barat, Kabupaten Sigi yang telah bermeterai cukup selanjutnya diberi tanda **bukti TR. 1**;
- **Daftar Tagihan Hutang** (kredit) bulan April 2021 yang dikeluarkan oleh BPR Palu Lokadana Utama yang telah bermeterai cukup selanjutnya diberi tanda **bukti TR.2**;

Bahwa terhadap alat bukti tertulis tersebut Termohon mengakui dan membenarkannya.

II. SAKSI - SAKSI :

1. **SAKSI I**, umur 71 tahun, agama Islam, pendidikan S.1, pekerjaan Pensiunan, bertempat tinggal di Kota Palu, dibawah sumpahnya telah menerangkan hal-hal sebagai berikut :

Hal 11 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal di atas akan terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termasuk pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 11



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia

putusan.mahkamahagung.go.id

- Bahwa saksi Pemohon bernama XXXXXX dan Termohon bernama XXXXXX karena saksi ibu kandung Pemohon;
- Bahwa setelah menikah Pemohon dan Termohon tinggal di rumah saksi hingga sekarang;
- Bahwa dari perkawinan Pemohon dengan Termohon telah dikaruniai 3 (tiga) orang anak;
- Bahwa setahu saksi rumah tangga Pemohon dan sekaran ini sudah tidak harmonis lagi karena sering berselisih dan bertengkar dan saksi sering melihat pertengkarannya;
- Bahwa seetahu saksi penyebab pertengkarannya karena Termohon tidak menghormati orangtua Pemohon dan Termohon mencemburui Pemohon;
- Bahwa saksi tahu Termohon tidak menghormati orangtua Pemohon karena di saat ada acara baca doa Termohon tidak pernah muncul/hadir dan datang setelah acara selesai dan juga Termohon mau melaporkan Pemohon agar dipecat sebagai PNS;
- Bahwa saksi tahu Termohon mencemburui Pemohon, padahal hingga sekarang Pemohon belum menikah juga dan hal ini yang menyebabkan pertengkarannya;
- Bahwa antara Pemohon dengan Termohon sudah pisah tempat tinggal sejak 5 (lima) tahun lalu, Pemohon yang pergi meninggalkan rumah kediaman bersama;
- Bahwa selama hidup berpisah, mereka tidak saling menemui;
- Bahwa setahu saksi Pemohon bekerja selain PNS juga bekerja sampingan sebagai tukang kayu di waktu hari libur, itupun jika ada yang memanggilnya kerja;
- Bahwa sudah ada upaya keluarga untuk merukunkan Pemohon dan Termohon tetapi tidak berhasil ;

2. Rusmini, S.P.d binti Tumbade, umur 56 tahun, agama Islam, pekerjaan Pegawai Negeri Sipil, di Kabupaten Sigi, dibawah sumpahnya telah menerangkan hal-hal sebagai berikut :

Hal 12 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal ini akan terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang tercantum pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tertera, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 12



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia

putusan.mahkamahagung.go.id

- Bahwa saksi kenal Pemohon bernama XXXXXXX dan Termohon bernama XXXXXXX karena saksi bertetangga dengan mereka;
- Bahwa setelah menikah Pemohon dan Termohon tinggal di rumah orangtua Pemohon;
- Bahwa dari perkawinan Pemohon dengan Termohon telah dikaruniai 3 (tiga) orang anak;
- Bahwa setahu saksi keadaan rumah tangga Pemohon dan Termohon sekarang sudah tidak harmonis lagi karena sering bertengkar;
- Bahwa setahu saksi penyebab pertengkarnya disebabkan Termohon tidak mau mendengar jika dinasihati Pemohon untuk menghormati orangtua Pemohon;
- Bahwa saksi tahu Termohon tidak menghormati orangtua Pemohon dan yang menyebabkan mereka bertengkar;
- Bahwa antara Pemohon dengan Termohon sudah pisah tempat tinggal sejak tahun 2016 hingga sekarang 5 tahun lamanya;
- Bahwa selama hidup berpisah Pemohon dan Termohon tidak saling menemui;
- Bahwa Pemohon selain bekerja sebagai Pegawai Negei Sipil juga bekerja sampingan sebagai tukang kayu, dan itupun bekerja kalau ada yang memanggil untuk bekerja;
- Bahwa sudah ada upaya keluarga untuk merukunkan kembali Pemohon dan Termohon akan tetapi tidak berhasil ;

Bahwa Majelis Hakim telah memberikan kesempatan kepada Termohon untuk mengajukan alat-alat bukti guna memperkuat dalil bantahannya, selanjutnya Termohon mengajukan 2 orang saksi bernama :

1. **SAKSI I**, umur 34 tahun, agama Islam, pendidikan S.1, pekerjaan PNS, bertempat tinggal di Kabupaten Sigi, dibawah sumpahnya telah menerangkan hal-hal sebagai berikut :

- Bahwa saksi kenal Pemohon dan Termohon karena tetangga;
- Bahwa setelah menikah Pemohon dan Termohon tinggal di rumah orangtua Pemohon;
- Bahwa Pemohon dan Termohon telah dikaruniai 3 (tiga) orang anak;

Hal 13 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal di atas akan terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termasuk pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 13



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia

putusan.mahkamahagung.go.id

- Bahwa setahu saksi rumah tangga Pemohon dan Termohon awalnya harmonis, namun sejak tahun 2016 mulai tidak harmonis (sejak Pemohon terangkat PNS) hal ini saksi tahu dari penyampaian Termohon;
- Bahwa penyebab pertengkarnya karena Pemohon berkata kasar terhadap Termohon dan Termohon cemburu kepada Pemohon karena melihat foto Pemohon bersama wanita lain di HP milik Pemohon;
- Bahwa setahu saksi Termohon selama ini menghormati orangtua Pemohon tidak pernah membantah dan jika bertemu mereka bersalaman akan tetapi orangtua Pemohon yang tidak mau menerima lagi Termohon;
- Bahwa saksi tahu mengenai Termohon cemburu karena Termohon pernah melihat foto-foto Pemohon bersama wanita lain di HP milik Pemohon;
- Bahwa Pemohon dan Termohon sudah pisah tempat tinggal selama 4 (empat) tahun lamanya, Pemohon yang pergi meninggalkan rumah, namun saksi tidak tahu penyebab Pemohon pergi meninggalkan rumah;
- Bahwa selama berpisah Termohon pernah meminta Pemohon untuk kembali rukun akan tetapi Pemohon sudah tidak mau;
- Bahwa hingga sebelum pisah tempat tinggal Pemohon masih memberikan nafkah kepada Termohon dan anaknya sebesar Rp 300.000,00 (tiga ratus ribu rupiah) namun sejak 3 bulan terakhir ini (Februari – April 2021) sudah tidak ada nafkah lagi dan hal ini diakui oleh Pemohon sendiri;
- Bahwa setahu saksi Pemohon bekerja sebagai Pegawai Negeri Sipil dan bekerja sampingan juga sebagai tukang jika ada yang memanggil kerja;
- Bahwa telah ada upaya dari keluarga untuk merukunkan Pemohon dan Termohon tetapi tidak berhasil;

2. **SAKSI II**, umur 65 tahun, agama Kristen, pekerjaan Urusan Rumah Tangga, bertempat tinggal di Kota Palu, dibawah janjinya telah menerangkan hal-hal sebagai berikut :

- Bahwa saksi kenal dengan Pemohon dan Termohon karena saksi orangtua Termohon;

Hal 14 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal di atas akan terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termasuk pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 14



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia

putusan.mahkamahagung.go.id

- Bahwa setelah menikah seingat saksi Pemohon dan Termohon tinggal di rumah orangtua Pemohon;
- Bahwa dari pernikahan Pemohon dan Termohon telah dikaruniai 3 (tiga) orang anak;
- Bahwa setahu saksi rumah tangga Pemohon dan Termohon sejak pernikahan sering terjadi perselisihan namun masih kembali rukun;
- Bahwa setahu saksi penyebab pertengkarannya karena Pemohon pergi meninggalkan Termohon;
- Bahwa Pemohon dan Termohon sekarang sudah hidup berpisah sejak 5 (lima) tahun yang lalu, dan selama berpisah tidak saling menemui;
- Bahwa selama berpisah Pemohon masih tetap memberikan nafkah kepada Termohon dan anak-anaknya namun tidak mencukupi karena biasa hanya diberi Rp. 200.000,00 (dua ratus ribu rupiah) atau Rp. 300.000,00 (tiga ratus ribu rupiah) terkadang Rp. 400.000,00 (empat ratus ribu rupiah);
- Bahwa Pemohon bekerja sebagai PNS dan juga bekerja sampingan sebagai tukang di waktu hari libur itupun jika ada yang memanggil kerja dan saksi tidak mengetahui penghasilannya;
- Bahwa saksi jarang menasihati Pemohon karena jarang ketemu;

Bahwa dalam kesimpulannya Pemohon tetap ingin bercerai, sedangkan Termohon pada prinsipnya tidak mau bercerai akan tetapi jika Pemohon tetap ingin bercerai maka Pemohon harus memenuhi tuntutan baliknya;

Bahwa selanjutnya untuk singkatnya uraian putusan ini, maka semua hal yang termuat dalam berita acara sidang ini merupakan bagian yang tidak terpisahkan dari putusan ini;

PERTIMBANGAN HUKUM

DALAM KONVENSI

Menimbang, bahwa maksud dan tujuan permohonan Pemohon Konvensi adalah sebagaimana tersebut di atas;

Menimbang, bahwa Termohon Konvensi yang hadir di persidangan diwakili oleh kuasanya, selanjutnya Majelis Hakim akan mempertimbangan legalitas Kuasa Hukum dari Termohon Konvensi dalam perkara *a quo*;

Hal 15 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal di atas akan terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termuat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum terupdate, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 15



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia

putusan.mahkamahagung.go.id

Menimbang, bahwa berdasarkan Pasal 147 ayat (1) R.Bg, SEMA No. 01 Tahun 1971 tanggal 23 Januari 1971 jo SEMA No. 6 Tahun 1994 tanggal 14 Oktober 1994, syarat Surat Kuasa Khusus harus memenuhi unsur kekhususan *in casu* secara jelas dan tegas menunjuk secara spesifik kehendak untuk berperkara dengan menunjuk perkara tertentu di pengadilan tertentu sesuai kompetensi relatif pokok perkara dan harus mencantumkan identitas pihak yang berperkara begitu juga menyebut obyek yang disengketakan serta mencantumkan tanggal dan tanda tangan Pemberi Kuasa, syarat mana bersifat kumulatif. Berdasarkan ketentuan bahwa yang dapat bertindak sebagai Kuasa/Wakil dari Termohon Konvensi diantaranya adalah Advokat sebagaimana ketentuan pasal 32 Undang-undang Nomor 18 Tahun 2003 tentang Advokat;

Menimbang, bahwa Kuasa Hukum Termohon Konvensi adalah advokat yang telah disumpah oleh Pengadilan Tinggi setempat sebagaimana foto copy Berita Acara Penyempahan dari Pengadilan Tinggi yang telah dilampirkan dalam berkas dan juga masih aktif sebagai advokat sebagaimana Kartu Tanda Pengenal Advokat (KTPA) yang diperlihatkan di depan persidangan, KTPA atas nama Advokat, *in casu* kuasa hukum Termohon;

Menimbang, bahwa Surat Kuasa Khusus tertanggal 06 Maret 2021 dari Termohon Konvensi, *in casu* kepada Advokat, sebagai kuasa hukumnya telah terdaftar di Kepaniteraan Pengadilan Agama Donggala Nomor : 33/SK/III/2021, tertanggal 15 Maret 2021, sedangkan Kartu Tanda Pengenal Advokat (KTPA asli) masih berlaku hingga sekarang ini;

Menimbang, bahwa Surat Kuasa Khusus tersebut telah ternyata memenuhi syarat formil Surat Kuasa, *in casu* telah memenuhi unsur kekhususan, karena secara jelas menunjuk perkara **cerai talak** di Pengadilan Agama Donggala dengan memuat materi telah yang menjadi batas dan isi dari materi kuasa yang diberikan dan mencantumkan identitas para pihak berperkara serta telah mencantumkan tanggal dan tanda tangan Pemberi Kuasa, begitu juga Tanda Pengenal Advokat masih berlaku serta Penerima Kuasa telah disumpah oleh Pengadilan Tinggi setempat sebagaimana maksud Pasal 4 ayat (1) Undang-Undang Nomor 18 Tahun 2003 dan masih aktif

Hal 16 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal di atas akan terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termasuk pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 16



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia

putusan.mahkamahagung.go.id

sebagai advokat, maka Majelis Hakim berpendapat bahwa Surat Kuasa Khusus dimaksud dapat dinyatakan sah dan karenanya Penerima Kuasa harus pula dinyatakan telah mempunyai kedudukan dan kapasitas sebagai Subjek Hukum berhak melakukan tindakan hukum atas nama para Pemberi Kuasa (*Persona Legal Standi in Judicio*) untuk beracara dalam perkara *a quo*;

Menimbang, bahwa Pemohon Konvensi sebagai Pegawai Negeri Sipil telah memperoleh surat izin untuk melakukan perceraian dari pejabat yang berwenang atau atasannya, sehingga dalam hal ini Pemohon Konvensi telah memenuhi persyaratan untuk bercerai sebagaimana yang dimaksud Pasal 3 Peraturan Pemerintah Nomor 10 Tahun 1983 jo Peraturan Pemerintah Nomor 45 Tahun 1990 jo Surat Edaran BAKN Nomor 48 Tahun 1990 oleh karena itu pemeriksaan perkara ini dapat dilanjutkan;

Menimbang, bahwa Majelis Hakim telah berusaha menasihati Pemohon Konvensi dan Termohon Konvensi agar kembali rukun membina rumah tangganya, akan tetapi usaha tersebut tidak berhasil. Hal tersebut dipandang telah memenuhi maksud ketentuan Pasal 154 R.Bg jo Pasal 82 Undang-Undang Nomor 7 Tahun 1989 tentang Peradilan Agama sebagaimana yang telah diubah dengan Undang-Undang Nomor 3 Tahun 2006 dan perubahan kedua dengan Undang-Undang Nomor 50 Tahun 2009 *jis* Pasal 39 ayat (1) Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974 *jis* Pasal 31 ayat (2) Peraturan Pemerintah Nomor 9 Tahun 1975 *jis* Pasal 143 Kompilasi Hukum Islam.

Menimbang, bahwa telah diupayakan juga perdamaian melalui mediasi, yang dilaksanakan oleh Mediator Hakim Pengadilan Agama Donggala (Mazidah, S.Ag.,M.H.) dan berdasarkan Hasil Laporan Mediator tanggal 08 Maret 2021 menyatakan bahwa mediasi tidak berhasil mencapai kesepakatan damai. Upaya perdamaian melalui mediasi tersebut telah sesuai dengan kehendaki maksud Pasal 17 ayat (1) PERMA Republik Indonesia Nomor 01 Tahun 2016.

Menimbang, bahwa oleh karena usaha perdamaian tidak berhasil maka pemeriksaan pokok perkara untuk selanjutnya dilaksanakan dalam sidang tertutup untuk umum sebagaimana yang dikehendaki oleh Pasal 80 ayat (2) Undang-Undang Nomor 7 Tahun 1989 tentang Peradilan Agama sebagaimana

Hal 17 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal di atas akan terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang terdapat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tertera, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 17



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia

putusan.mahkamahagung.go.id

yang telah diubah dengan Undang-Undang Nomor 3 Tahun 2006 dan perubahan kedua dengan Undang-Undang Nomor 50 Tahun 2009 jo Pasal 33 Peraturan Pemerintah Nomor 9 Tahun 1975;

Menimbang, bahwa Termohon Konvensi dalam jawabannya secara lisan pada pokoknya telah membantah semua dalil-dalil permohonan Pemohon Konvensi kecuali yang diakui secara tegas ataupun secara diam-diam sebagaimana dalam duduk perkara;

Menimbang, bahwa oleh karena Termohon Konvensi telah membenarkan sebagian dalil permohonan Pemohon Konvensi, maka dengan sendirinya dalil-dalil permohonan Pemohon yang telah diakui Termohon Konvensi tersebut telah menjadi **fakta yang tetap** sebagaimana yang maksud Pasal 311 R.Bg, yaitu benar antara Pemohon Konvensi dan Termohon Konvensi sebagai suami istri sah dan telah dikaruniai 3 (tiga) orang anak, dan Pemohon Konvensi dan Termohon Konvensi telah hidup berpisah sejak tahun 2016 atau 5 (lima) tahun lalu yang sebelumnya di tahun 2006 pernah mereka terjadi percekocokan;

Menimbang, bahwa yang menjadi pokok permasalahan dalam perkara ini adalah apakah perselisihan dan pertengkaran yang terjadi dalam rumah tangga Pemohon Konvensi dan Termohon Konvensi sudah sedemikian rupa sehingga mereka sudah tidak ada harapan untuk rukun kembali ?;

Menimbang, bahwa untuk menguatkan dalil-dalil permohonannya, Pemohon Konvensi telah mengajukan bukti tertulis dan dua orang saksi yang akan dipertimbangkan dibawah ini;

Menimbang, bahwa berdasarkan alat **bukti P** (Fotokopi Kutipan Akta Nikah) yang merupakan akta otentik dan telah bermeterai cukup dan cocok dengan aslinya, isi bukti tersebut menjelaskan mengenai Pemohon Konvensi dan Termohon Konvensi telah melangsungkan pernikahan tanggal 12 Oktober 1996 dan tercatat di Kantor Urusan Agama Kecamatan Poso Kota, Kabupaten Poso, sehingga bukti tersebut telah memenuhi syarat formal dan materiil yang mempunyai kekuatan pembuktian yang sempurna (*volledig*) dan mengikat (*bindende*) sebagaimana maksud dari Pasal 285 R.Bg) maka berdasarkan bukti tersebut harus dinyatakan terbukti antara Pemohon Konvensi dan Termohon Konvensi sebagai suami istri yang sah;

Hal 18 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal di atas akan terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termasuk pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 18



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia

putusan.mahkamahagung.go.id

Menimbang, bahwa selain alat bukti tertulis, Pemohon Konvensi mengajukan pula alat bukti saksi-saksi, dibawah sumpahnya telah memberikan keterangan sebagaimana dalam duduk perkaranya ;

Menimbang, bahwa saksi-saksi Pemohon Konvensi, sudah dewasa dan sudah bersumpah, sehingga memenuhi syarat formal sebagaimana diatur dalam Pasal 171 dan 175 R.Bg.;

Menimbang, bahwa saksi-saksi Pemohon Konvensi menerangkan yang intinya Pemohon Konvensi dengan Termohon Konvensi sebagai suami istri telah dikaruniai 3 (tiga) orang anak, rumah tangganya sudah tidak harmonis lagi karena sering berselisih dan bertengkar, penyebabnya Termohon Konvensi tidak menghargai orangtua Termohon dan mereka telah pisah tempat tinggal sejak 5 (lima) tahun lalu dan tidak saling menemui selama berpisah serta sudah diupayakan rukun namun tidak berhasil adalah fakta yang dilihat sendiri/didengar sendiri dan relevan dengan dalil yang harus dibuktikan oleh Pemohon Konvensi, oleh karena itu keterangan saksi tersebut telah memenuhi syarat materil sebagaimana telah diatur dalam Pasal 308 R.Bg. sehingga keterangan saksi tersebut memiliki kekuatan pembuktian dan dapat diterima sebagai alat bukti;

Menimbang, bahwa saksi pertama Pemohon Konvensi menerangkan adapun penyebab pertengkaran selain tidak menghormati orangtua Pemohon Konvensi adalah karena sifat cemburu Termohon Konvensi kepada Pemohon Konvensi;

Menimbang, bahwa untuk menguatkan dalil bantahannya, Termohon Konvensi mengajukan 2 (dua) orang saksi dibawah sumpahnya telah memberikan keterangan sebagaimana dalam duduk perkaranya ;

Menimbang, bahwa saksi Termohon Konvensi, sudah dewasa dan sudah bersumpah, sehingga memenuhi syarat formal sebagaimana diatur dalam Pasal 171 dan 175 R.Bg.;

Menimbang, bahwa saksi Termohon Konvensi menerangkan yang intinya Pemohon Konvensi dengan Termohon Konvensi sebagai suami istri telah dikaruniai 3 (tiga) orang anak, rumah tangganya sekarang tidak harmonis lagi dan antara Pemohon Konvensi dengan Termohon Konvensi pisah tempat

Hal 19 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal di atas akan terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termasuk pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :

Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 19



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia

putusan.mahkamahagung.go.id

tinggal sejak tahun 2016 serta rumah tangganya sudah didamaikan/dirukunkan tetapi tidak berhasil;

Menimbang, bahwa saksi pertama Termohon Konvensi menerangkan penyebab pertengkarnya disebabkan Pemohon Konvensi berkata kasar dan Termohon Konvensi cemburu kepada Pemohon Konvensi;

Menimbang, bahwa namun demikian sebagian keterangan saksi Termohon Konvensi tersebut justru menguatkan dalil-dalil permohonan Pemohon Konvensi yakni membenarkan bahwa rumah tangga Pemohon Konvensi dan Termohon Konvensi sudah tidak rukun lagi sekarang ini dan sudah pisah tempat tinggal sejak hampir 5 (lima) tahun yang lalu hingga sekarang, dan selama berpisah mereka sudah putus komunikasi (tidak saling menemui);

Menimbang, bahwa berdasarkan bukti tertulis dan saksi-saksi yang diajukan oleh Pemohon Konvensi dan Termohon Konvensi serta hal-hal yang diakui atau yang tidak dibantah Termohon Konvensi, maka telah ditemukan **fakta hukum** sebagai berikut :

- Bahwa Pemohon Konvensi dan Termohon Konvensi adalah suami istri sah dan dikaruniai 3 (tiga) orang anak ;
- Bahwa rumah tangga Pemohon Konvensi dan Termohon Konvensi sekarang sudah tidak harmonis lagi sering terjadi perselisihan dan pertengkaran penyebabnya Termohon Konvensi tidak menghargai orangtua Pemohon Konvensi;
- Bahwa antara Pemohon Konvensi dan Termohon Konvensi sekarang sudah pisah tempat tinggal sejak tahun 2016 hingga sekarang atau hampir sekitar 5 tahun lamanya dan sejak itu sudah tidak saling menjalankan hak dan kewajibannya;
- Bahwa rumah tangga Pemohon Konvensi dan Termohon Konvensi telah diupayakan untuk dirukunkan tetapi tidak berhasil;

Menimbang, bahwa Pemohon Konvensi dalam petitum angka 2 mohon agar diberi izin untuk mengucapkan ikrar talak terhadap Termohon Konvensi, Majelis Hakim akan dipertimbangkan sebagai berikut.

Hal 20 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal ini akan terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termasuk pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 20



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia

putusan.mahkamahagung.go.id

Menimbang, bahwa berdasarkan fakta antara Pemohon Konvensi dengan Termohon Konvensi rumah tangganya sudah tidak harmonis lagi. Mereka sering terlibat perselisihan dan pertengkaran penyebabnya Termohon Konvensi tidak menghormati orangtua Pemohon Konvensi, hingga akhirnya mereka berpisah tempat tinggal sejak tahun 2016 hingga sekarang;

Menimbang, bahwa selain penyebab perselisihan dan pertengkaran seperti tersebut di atas, telah ditemukan fakta penyebab keretakan rumah tangga Pemohon Konvensi dan Termohon Konvensi bukan semata-mata kesalahan Termohon Konvensi akan tetapi juga karena adanya pihak ketiga, yang mana timbul rasa cemburu pada diri Termohon Konvensi kepada Pemohon Konvensi yang mencurigai Pemohon Konvensi punya wanita idaman lain (PIL). Hal ini diperkuat sebagaimana keterangan dari saksi pertama Pemohon Konvensi (XXX) dan saksi pertama Termohon Konvensi (XXXXXXXXXX) yang intinya menerangkan penyebab pertengkarnya karena Termohon Konvensi cemburu. Jika dalam berumah tangga salah satu pasangan selalu timbul rasa cemburu, sementara salah satu pasangannya tidak mengakui, maka dapat dipastikan akan terjadi percekocokan, sehingga rumah tangganya tidak ada kedamaian/ketenangan. Selain itu ditambah telah terbukti hampir selama 5 (lima) tahun lamanya Pemohon Konvensi telah meninggalkan Termohon Konvensi maka dapat dipastikan rumah tangganya tidak akan terwujud rumah tangga yang harmonis akan tetapi justru sebaliknya. Dengan kondisi rumah tangga demikian telah membuktikan adanya perselisihan diantara mereka;

Menimbang, bahwa terbukti Pemohon Konvensi dan Termohon Konvensi sudah pisah tempat tinggal sejak tahun 2016 dan hubungan suami istri sudah putus karena tidak saling dapat melaksanakan hak dan kewajibannya diantara keduanya, maka hilanglah rasa cinta-mencintai dan saling memberi bantuan lahir dan bathin diantara keduanya. Sehingga dengan demikian telah nyata rumah tangga kedua belah pihak sudah menyimpang dari ketentuan Pasal 30 dan 33 Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974 jo Pasal 77 ayat (1) dan (2) Kompilasi Hukum Islam;

Hal 21 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal ini akan terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termasuk pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id / Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 21



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia

putusan.mahkamahagung.go.id

Menimbang, bahwa fakta hukum mengenai sudah pernah dirukunkan oleh pihak keluarga kedua belah pihak dan upaya perdamaian yang dilakukan oleh Majelis Hakim ternyata tidak berhasil, fakta mana dihubungkan dengan sikap Pemohon Konvensi yang tetap pada permohonannya dan sudah tidak mencintai lagi Termohon Konvensi, meskipun Termohon Konvensi pada prinsipnya masih ingin rukun kembali, maka berdasarkan fakta tersebut membuktikan adanya **perselisihan dan pertengkarannya terus menerus** sehingga sudah tidak mungkin dapat didamaikan lagi dan antara Pemohon Konvensi dan Termohon Konvensi sudah tidak ada harapan akan hidup rukun dalam rumah tangga;

Menimbang, bahwa dari fakta-fakta hukum di atas, patut dipastikan bahwa keadaan rumah tangga Pemohon Konvensi dan Termohon Konvensi yang sudah tidak harmonis lagi disebabkan adanya perselisihan dan pertengkarannya dan berakhir dengan pisah tempat tinggal serta sudah didamaikan tetapi tidak berhasil. Kondisi pasangan suami istri yang demikian tidak mungkin lagi dapat mewujudkan tujuan perkawinan yaitu rumah tangga yang sakinah, mawaddah dan rahmah sebagaimana dikehendaki oleh Al-Qur'an Surat Ar-Rum ayat : 21 dan Pasal 1 Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974 jo Pasal 3 Kompilasi Hukum Islam ;

Menimbang, bahwa Majelis Hakim perlu mengetengahkan petunjuk dalil syar'i dalam Al-Qur'an surat Al-Baqarah ayat 227 yang berbunyi :

U(-)

Artinya : *Dan jika mereka ber'azam (bertetap hati untuk) talak, maka sesungguhnya Allah Maha mendengar lagi Maha Mengetahui.*

Menimbang, bahwa setiap perselisihan dan pertengkarannya tidak harus adanya adu otot atau perilaku aneh dalam keluarga, adanya perbedaan pendapat, ketidaksesuaian, hampunya arti sebuah perkawinan sudah merupakan perselisihan (vide : Yurisprudensi MARI Nomor : 243 KJAG/1996, tanggal 08 Januari 1998);

Menimbang, bahwa Yurisprudensi Mahkamah Agung RI Nomor 38 KJAG/1990 tanggal 5 Oktober 1994 menyebutkan "menurut Hukum Islam, pernikahan itu bukan sekedar perjanjian biasa untuk hidup bersama sebagai

Hal 22 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal di atas akan terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termasuk pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 22



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia

putusan.mahkamahagung.go.id

suami isteri, akan tetapi perkawinan itu adalah suatu ikatan yang kokoh dan kuat, al-qur'an menyebutnya dengan "*mitsaqan ghalidzan*" yaitu suatu perjanjian suci yang untuk terputusnya tidak boleh diukur dengan kesalahan dari satu pihak, tetapi kalau Pengadilan telah yakin (dengan alasan yang diperoleh dalam proses perkara) bahwa pernikahan tersebut telah pecah dan tidak mungkin dapat diperbaiki kembali untuk terwujudnya rumah tangga yang sakinah, mawaddah, warahmah, itu berarti hati keduanya telah pecah pula, dengan demikian berarti telah memenuhi maksud Pasal 19 Peraturan Pemerintah Nomor 9 Tahun 1975 jo. Pasal 116 Kompilasi Hukum Islam;

Menimbang, bahwa dalam ikatan perkawinan, suami istri dituntut adanya suatu gerak dan langkah yang bersifat **mutualistis**, antara lain *mutual respect* (saling hormat), *mutual help* (saling bantu membantu), *mutual cooperation* (saling bekerja sama), *mutual inter-dependency* (saling ketergantungan) dan *mutual understanding* (saling pengertian), akan tetapi dalam perkawinan antara Pemohon Konvensi dengan Termohon Konvensi hal tersebut sudah tidak terjadi;

Menimbang, bahwa apabila salah satu pihak sudah menyatakan tidak lagi mencintai pihak lain dan tidak bersedia mempertahankan perkawinannya serta ingin bercerai, maka disini sudah ada bukti (persangkaan) petunjuk bahwa pada diri suami istri itu sudah tidak ada lagi ikatan batin sehingga perkawinan seperti ini dapat dikatakan sudah pecah (*broken marriage*) dan tidak utuh lagi, oleh karenanya Majelis Hakim berpendapat mempertahankan perkawinan semacam ini adalah suatu hal yang sia-sia, karena masing-masing pihak tidak dapat lagi melaksanakan kewajiban dan mendapatkan hak-haknya, sehingga apabila perkawinan semacam ini tetap dipertahankan dikhawatirkan akan terjadi kemadlaratan yang lebih besar bahkan dapat menjadi neraka dunia bagi kedua belah pihak;

Menimbang, bahwa sesuai Yurisprudensi MARI Nomor 174 KJAG/1994, bahwa apabila suami istri telah terjadi percekocokan dan perselisihan dalam rumah tangganya dan sudah banyak pihak yang telah berusaha mendamaikannya dan tidak berhasil menyatukan kedua belah pihak, maka kondisi demikian dapat disimpulkan hati mereka telah pecah.

Hal 23 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal ini akan kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang terdapat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tertera, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 23



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia

putusan.mahkamahagung.go.id

Menimbang, bahwa dengan merujuk pada Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia tanggal, 17 Maret 1999 Nomor 237 K/AG/1998 yang mengandung abstrak hukum, bahwa berselisih, cekcok, hidup berpisah, tidak dalam satu tempat kediaman bersama, salah satu pihak tidak berniat untuk meneruskan kehidupan bersama dengan pihak lain, hal itu adalah merupakan fakta hukum yang cukup untuk alasan dalam suatu perceraian sesuai dengan maksud Pasal 19 huruf (f) Peraturan Pemerintah Nomor 9 Tahun 1975;

Menimbang, bahwa alasan perceraian menurut Pasal 19 huruf (f) Peraturan Pemerintah Nomor 9 Tahun 1975, Majelis Hakim berpendapat hal tersebut semata-mata ditujukan pada perkawinan itu sendiri tanpa mempersoalkan siapa yang salah (tidak boleh diukur dengan kesalahan dari salah satu pihak saja) dalam hal terjadinya perselisihan dan pertengkaran yang terus-menerus dan tidak ada harapan akan hidup rukun lagi dalam rumah tangga;

Menimbang, bahwa oleh karena itu tidak patut dan tidak seharusnya pecahnya rumah tangga Pemohon Konvensi dengan Termohon Konvensi dibebankan pada salah satu pihak ;

Menimbang, bahwa kedua belah pihak telah menanggung beban yang amat berat sehingga batin kedua belah pihak suami istri telah retak yang sulit untuk dapat dipersatukan kembali. Oleh karena itu, berdasarkan "kaedah fiqihyah" : الضرر يزال : "Sesuatu yang mendatangkan madlarat (kesengsaraan) harus dihilangkan". Oleh karena itu, ikatan perkawinan kedua belah patut untuk diputuskan;

Menimbang, bahwa berdasarkan pertimbangan tersebut Majelis Hakim berpendapat bahwa dengan pecahnya rumah tangga kedua belah pihak, maka dalil-dalil permohonan Pemohon Konvensi untuk melakukan perceraian telah memenuhi alasan hukum sebagaimana isi penjelasan Pasal 39 ayat (2) huruf (f) Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974 jo Pasal 19 huruf (f) Peraturan Pemerintah Nomor 9 Tahun 1975 jo Pasal 116 huruf (f) Kompilasi Hukum Islam;

Menimbang, bahwa berdasarkan pertimbangan-pertimbangan tersebut di atas dan Pemohon Konvensi belum pernah menjatuhkan talak maka petitem permohonan Pemohon Konvensi agar diberi izin untuk menjatuhkan talak satu

Hal 24 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal ini akan terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termasuk pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 24



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia

putusan.mahkamahagung.go.id

raj'i terhadap Termohon Konvensi sebagaimana ketentuan Pasal 118 Kompilasi Hukum Islam. Oleh karena itu petitem agar diberi izin untuk menjatuhkan talak satu raj'i terhadap Termohon Konvensi **dapat dikabulkan**;

DALAM REKONVENSİ :

Menimbang, bahwa maksud dan tujuan gugatan Penggugat Rekonvensi adalah sebagaimana telah diuraikan di atas;

Menimbang, bahwa kedudukan para pihak dalam konvensi mengalami perubahan dalam rekonvensi, semula Termohon Konvensi menjadi Penggugat Rekonvensi dan Pemohon Konvensi menjadi Tergugat Rekonvensi;

Menimbang, bahwa apa yang dipertimbangkan dalam pertimbangan Konvensi, juga termasuk dalam pertimbangan Rekonvensi;

Menimbang, bahwa gugatan Rekonvensi yang diajukan oleh Penggugat Rekonvensi bersamaan dengan jawabannya, maka berdasarkan ketentuan Pasal 158 R.Bg. gugatan Rekonvensi secara formil dinyatakan dapat diterima.

Menimbang, bahwa terhadap gugatan Penggugat Rekonvensi tersebut, mengenai nafkah lampau, nafkah iddah dan mut'ah serta nafkah anak pengadilan telah melakukan upaya damai namun tidak berhasil;

Menimbang, bahwa Penggugat Rekonvensi mengajukan tuntutan kepada Tergugat Rekonvensi yang intinya berupa :

- a. Nafkah lampau selama 4 tahun 3 bulan sebesar Rp 77.500.000,00 (tujuh puluh tujuh juta lima ratus ribu rupiah);
- b. Nafkah Iddah selama 4 tahun 3 bulan sebesar Rp 77.500.000,00 (tujuh puluh tujuh juta lima ratus ribu rupiah)
- c. Mut'ah sebesar Rp 30.000.000,00 (tiga puluh juta rupiah)
- d. Nafkah untuk 2 orang anak sebesar Rp 3.000.000,00 (tiga juta rupiah) setiap bulan;

Menimbang, bahwa terhadap tuntutan Penggugat Rekonvensi tersebut pihak Tergugat Rekonvensi dalam jawabannya yang intinya sebagai berikut :

- a. Nafkah lampau tidak mau membayarnya karena pada prinsipnya sudah diberikan setiap bulannya antara Rp 400.000,00 (empat ratus ribu rupiah) hingga Rp 500.000,00 (lima ratus ribu rupiah) karena ada potongan di Bank dan sisanya untuk biaya kuliah anak dan biaya hidup;

Hal 25 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal di atas akan terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termasuk pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 25



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia
putusan.mahkamahagung.go.id

- b. Nafkah Iddah hanya mampu sebesar Rp 4.500.000,00 (empat juta lima ratus ribu rupiah) untuk 3 bulan;
- c. Mut'ah hanya mampu sebesar Rp 1.100.000,00 (satu juta seratus ribu rupiah);
- d. Nafkah 2 orang anak hanya mampu sebesar Rp. 500.000,00 (lima ratus ribu rupiah) hingga anak dewasa;

Menimbang, bahwa atas gugatan balik (Rekonvensi) yang diajukan Penggugat Rekonvensi tersebut Majelis Hakim akan mempertimbangkan sebagai berikut :

Menimbang, bahwa untuk menguatkan dalil gugatannya Penggugat Rekonvensi tidak mengajukan bukti tertulis dan hanya 2 orang saksi, sedangkan Tergugat Rekonvensi mengajukan bukti tertulis TR.1 dan TR.2.

Menimbang, bahwa berdasarkan bukti TR.1 berupa Fotokopi Gaji bulan April 2021 yang merupakan akta otentik dan telah bermeterai cukup, maka terbukti penghasilan Tergugat Rekonvensi setiap bulannya adalah sebesar Rp 3.227.400,00 (tiga juta dua ratus dua puluh tujuh ribu empat ratus ribu rupiah);

Menimbang, bahwa berdasarkan bukti TR.2 yang berupa Fotokopi Daftar Potongan Hutang (kredit) bulan April 2021, yang merupakan akta otentik dan telah bermeterai cukup, maka terbukti Tergugat Rekonvensi mempunyai tanggungan hutang/kedit yang setiap bulannya sebesar Rp 1.928.000,00 (satu juta sembilan ratus dua puluh delapan ribu rupiah), dan berdasarkan alat bukti tersebut masih punya sisa angsuran selama 93 bulan (7 tahun 9 bulan);

Menimbang, bahwa berdasarkan keterangan para saksi dan pengakuan Tergugat Rekonvensi selain bekerja sebagai PNS juga punya pekerjaan sampingan sebagai tukang kayu, itupun bekerja di waktu hari libur dan juga kalau ada orang yang memanggil kerja (tidak tetap atau kadang-kadang saja ada pekerjaan);

Nafkah Lampau :

Menimbang, bahwa Penggugat Rekonvensi mengajukan tuntutan balik yang intinya menuntut nafkah lampau selama 4 tahun 9 bulan sebesar Rp 77.500.000,00 (tujuh puluh tujuh juta lima ratus ribu rupiah);

Hal 26 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal di atas akan terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang memuat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 26



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia

putusan.mahkamahagung.go.id

Menimbang, bahwa Tergugat Rekonvensi dalam jawabannya secara secara lisan menyatakan tidak mau membayar nafkah lampau karena Tergugat Rekonvensi sudah memberikan nafkah setiap bulannya meski hanya sebesar Rp 400.000,00 (empat ratus ribu rupiah) sampai dengan Rp 500.000,00 (lima ratus ribu rupiah) karena Tergugat Rekonvensi banyak hutang di Bank dan selain itu untuk keperluan kuliah anak dan untuk biaya hidup;

Menimbang, bahwa sebenarnya Penggugat Rekonvensi sendiri telah mengakui di dalam jawabannya bahwa dirinya menerima nafkah sebesar Rp 300.000,00 sampai dengan Rp 500.000,00 semenjak Tergugat Rekonvensi pergi meninggalkan Penggugat Rekonvensi, dengan demikian maka tidak terbukti ada kelalaian dari Tergugat Rekonvensi mengenai nafkah. Namun demikian berdasarkan keterangan saksi Penggugat Rekonvensi (XXXXXXX) bahwa Tergugat Rekonvensi sejak 3 bulan terakhir ini (Februari – April 2021) sudah tidak memberikan nafkah lagi kepada Penggugat Rekonvensi, hal ini telah diakui pula oleh Tergugat Rekonvensi. Maka dengan demikian terbukti Tergugat Rekonvensi telah melalaikan memberikan nafkah kepada Penggugat Rekonvensi selama 3 (tiga) bulan;

Menimbang, bahwa berdasarkan ketentuan Pasal 34 ayat (1) Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974 jo Pasal 80 ayat (2) Kompilasi Hukum Islam dijelaskan bahwa suami wajib melindungi istri dan memberikan segala sesuatu keperluan hidup berumah tangga sesuai dengan kemampuan;

Menimbang, bahwa sesuai ketentuan Pasal 80 ayat (4) dan (5) Kompilasi Hukum Islam suami berkewajiban memberikan nafkah kepada istrinya sesuai kemampuannya dan kewajiban tersebut tetap berlaku sampai terjadinya perceraian terkecuali bila istri dalam keadaan nusyuz. Jika kewajiban tidak dilaksanakan akan menjadi utang bagi suami dan dapat dituntut oleh istri;

Menimbang, bahwa berdasarkan penghasilan Tergugat Rekonvensi yang didapat dari bekerja sebagai PNS Gol/Ruang, II/d dan terkadang bekerja sampingan sebagai tukang dan itupun kalau ada orang yang memanggil untuk bekerja, disamping itu terbukti pula Tergugat Rekonvensi mempunyai tanggungan hutang di Bank yang masih cukup lama maka untuk memenuhi rasa keadilan diantara kedua belah pihak, Tergugat Rekonvensi patut dihukum

Hal 27 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal di atas akan terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termasuk pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 27



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia

putusan.mahkamahagung.go.id

untuk membayar nafkah lampau selama 3 (tiga) bulan sesuai kemampuannya kepada Penggugat Rekonvensi sebesar Rp 4.500.000,00 (empat juta lima ratus ribu rupiah);

Menimbang, bahwa nafkah madhiyah (terhutang) merupakan kewajiban yang tertunda dan oleh sebab itu agar suami yang menceraikan istrinya terbebas dari hutang dan untuk mewujudkan perceraian yang ihsan dan membantu istri mendapatkan haknya tersebut, maka nafkah lampau/madhiyah tersebut harus dibayar tunai sebelum mengucapkan ikrar talak di sidang Pengadilan Agama Donggala. Hal ini sejalan dengan yang diamanatkan dari PERMA Nomor 3 Tahun 2017 tentang Pedoman Mengadili Perkara Perempuan Berhadapan Hukum dan SEMA Nomor 1 Tahun 2017;

Nafkah Iddah dan Mut'ah:

Menimbang, bahwa Penggugat Rekonvensi mengajukan tuntutan balik yang intinya menuntut nafkah iddah selama 4 tahun 9 bulan sebesar Rp 77.500.000,00 (tujuh puluh tujuh juta lima ratus ribu rupiah) dan mut'ah sebesar Rp 30.000.000,00 (tiga puluh juta rupiah);

Menimbang, bahwa dalam jawabannya Tergugat Rekonvensi hanya menyanggupi untuk nafkah iddah selama 3 bulan sebesar Rp 4.500.000,00 (empat juta lima ratus ribu rupiah);

Menimbang, bahwa yang dimaksud iddah (masa tunggu) adalah sebuah masa di mana seorang perempuan yang telah diceraikan oleh suaminya, baik diceraikan karena suaminya mati atau karena diceraikan ketika suaminya hidup, untuk menunggu dan menahan diri dari menikahi laki-laki lain. Bagi perempuan yang diceraikan suaminya masa iddahnya sebagaimana firman Allah QS : Al-Baqarah ayat : 228 yang berbunyi :

و مَطْلَقَتْ يَتَرْتَبِحْ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ

Artinya : Wanita-wanita yang ditalak hendaklah menahan diri (menunggu) tiga kali quru'

Jadi masa tunggu atau masa iddah bagi wanita yang diceraikan suaminya 3 (tiga) kali suci atau sekurang-kurangnya selama 90 hari (3 bulan) sebagaimana pula ketentuan Pasal 153 angka 2 huruf (b) Kompilasi Hukum Islam;

Hal 28 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal di atas akan terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termasuk pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 28



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia

putusan.mahkamahagung.go.id

Menimbang, bahwa berdasarkan ketentuan pasal 34 ayat (1) Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974 jo pasal 80 ayat (2) Kompilasi Hukum Islam dijelaskan bahwa suami wajib melindungi istri dan memberikan segala sesuatu keperluan hidup berumah tangga sesuai dengan kemampuan ;

Menimbang, bahwa dalam pasal 158 Kompilasi Hukum Islam dijelaskan bahwa **mut'ah** wajib diberikan oleh bekas suami kepada istri dengan syarat :

- a. belum ditetapkan mahar ba'da dhukul ;
- b. perceraian atas kehendak suami ;

Menimbang, bahwa dalam pasal 149 Kompilasi Hukum Islam dijelaskan pula apabila perkawinan putus karena talak, maka bekas suami wajib memberi nafkah, maskan dan kiswah kepada bekas istri selama iddah, kecuali bekas istri telah dijatuhi talak bain atau nusyuz dan dalam keadaan tidak hamil;

Menimbang, bahwa berdasarkan hasil pemeriksaan dipersidangan tidak diketemukan fakta Penggugat Rekonvensi terbukti nusyuz. Justru sebaliknya Tergugat Rekonvensi yang pergi meninggalkan rumah hingga sekarang hampir selama 5 (lima) tahun. Maka berdasarkan pasal 152 Kompilasi Hukum Islam, Penggugat Rekonvensi berhak mendapatkan nafkah iddah dari bekas suaminya;

Menimbang, bahwa selain landasan hukum sebagaimana tersebut di atas Pengadilan memandang perlu menengahkan dalil syar'i yang berkaitan dengan nafkah atau mut'ah yaitu firman Allah QS : Al-Baqarah ayat 241 yang berbunyi :

وَلِمُطَلَّاتٍ مِّدَّ عِطْرُهُنَّ بِمَا كُنَّ يُعْرِفْنَ حَقَّ عَلٰى مُطَلِّقِيْنَ

Artinya: Kepada wanita-wanita yang diceraikan (hendaklah diberikan oleh suaminya) mut'ah menurut yang ma'ruf, sebagai suatu kewajiban bagi orang-orang yang bertakwa.

Menimbang, bahwa berdasarkan maksud dari Pasal 149 huruf (a) dan (b) Kompilasi Hukum Islam, suami yang mentalak istrinya mempunyai kewajiban memberi nafkah kepada bekas istrinya sesuai dengan kemampuannya. Terhadap nafkah dimaksud, pada dasarnya Pengadilan secara *ex officio* dapat menetapkan kewajiban **nafkah iddah** atas suami untuk istrinya sepanjang istrinya tidak terbukti nusyuz dan menetapkan kewajiban memberikan **mut'ah**

Hal 29 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal di atas akan terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termasuk pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum terupdate, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :

Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 29



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia

putusan.mahkamahagung.go.id

sebagaimana maksud pasal 41 huruf (c) Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974 jo pasal 152 Kompilasi Hukum Islam, apalagi dalam hal ini Termohon Konvensi menuntut nafkah iddah dan mut'ah melalui gugatan baliknya;

Menimbang, bahwa berdasarkan alat bukti Tergugat Rekonvensi mempunyai penghasilan tetap perbulan sebagai seorang PNS sebesar 3.227.400,00 (tiga juta dua ratus dua puluh tujuh empat ratus ribu rupiah) dan pengakuan Tergugat Rekonvensi dan keterangan saksi-saksi Tergugat Rekonvensi punya pekerjaan sampingan sebagai tukang kayu. Namun para saksi tidak ada yang mengetahui berapa penghasilan perbulannya;

Menimbang, bahwa antara Penggugat Rekonvensi dengan Tergugat Rekonvensi telah membina rumah tangga cukup lama yaitu sejak Oktober 1996 dan telah dikaruniai 3 (tiga) orang anak, tentunya selama berumah tangga Penggugat Rekonvensi telah menjalankan kewajibannya sebagai seorang istri yang telah mengurus suami dan anaknya, meskipun ternyata telah terjadi perselisihan dan pertengkaran dan akhirnya pisah tempat tinggal sejak tahun 2016 hingga sekarang, sehingga patut Penggugat Rekonvensi mendapat mut'ah dan nafkah iddah setelah diceraikan oleh Tergugat Rekonvensi;

Menimbang, bahwa tuntutan nafkah iddah oleh Penggugat Rekonvensi menurut Majelis Hakim sangat memberatkan Tergugat Rekonvensi karena terlalu tinggi jika dibandingkan dengan penghasilan Tergugat Rekonvensi. Oleh karenanya kesanggupan Tergugat Rekonvensi mengenai nafkah iddah sebesar Rp 4.500.000,00 (empat juta lima ratus ribu rupiah) sudah cukup dan memadai. Begitu juga mengenai tuntutan mut'ah berupa uang sebesar Rp 30.000.000,00 (tiga puluh juta rupiah), Majelis Hakim menilai masih cukup tinggi jika dibandingkan dengan penghasilan Tergugat Rekonvensi. Sebaliknya kesanggupan Tergugat Rekonvensi untuk memberikan mut'ah masih terlalu kecil mengingat usia perkawinannya yang cukup lama dan pekerjaannya sebagai seorang PNS dan juga punya kerja sampingan sebagai tukang kayu;

Menimbang, bahwa berdasarkan pertimbangan tersebut diatas, sesuai kepatutan dan kemampuan maka Tergugat Rekonvensi patut dihukum untuk membayar kepada Penggugat Rekonvensi berupa : **nafkah iddah** selama 3

Hal 30 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal di atas akan terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termasuk pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 30



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia

putusan.mahkamahagung.go.id

bulan sebesar Rp 4.500.000,00 (empat juta lima ratus ribu rupiah) dan **mut'ah** berupa uang sebesar Rp 5.000.000,00 (lima juta rupiah);

Menimbang, bahwa guna melindungi hak-hak istri yang diceraikan suami dan membantu istri dari kesulitan mendapatkan hak-haknya dalam cerai talak, maka demi terwujudnya keadilan dan keseimbangan antara mut'ah dan nafkah iddah kepada Penggugat Rekonvensi tersebut harus dibayar sebelum pengucapan ikrar talak di depan sidang Pengadilan Agama Donggala. Hal ini sejalan dengan yang diamanatkan dari PERMA Nomor 3 Tahun 2017 tentang Pedoman Mengadili Perkara Perempuan Berhadapan Hukum dan SEMA Nomor 1 Tahun 2017;

Nafkah Anak :

Menimbang, bahwa Penggugat Rekonvensi dalam rekonvensinya mengajukan gugatan nafkah anak sampai anak dewasa atau (berumur 21 tahun) sebesar Rp 3.000.000,00 (tiga juta rupiah) perbulan untuk 2 orang anak;

Menimbang, bahwa pijakan yuridis dalam mengadili tuntutan nafkah anak pasca perceraian adalah ketentuan Pasal 41 huruf (b) dan (c) Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974 jo. Pasal 77 ayat (3) dan (5) Kompilasi Hukum Islam yang pada pokoknya menetapkan kewajiban suami dan istri untuk mengasuh dan memelihara anak-anak mereka, baik mengenai pertumbuhan jasmani, rohani, maupun kecerdasan pada pendidikan agamanya dan kelalaian atas kewajiban tersebut dapat digugat di pengadilan;

Menimbang, bahwa dalam tahap jawab menjawab Tergugat Rekonvensi menyatakan hanya sanggup memenuhi tuntutan mengenai nafkah untuk 2 (dua) orang anak sebesar Rp 500.000,00 (lima ratus ribu rupiah) perbulan sampai anak tersebut dewasa atau (berumur 21 tahun);

Menimbang, bahwa dari perkawinan antara Penggugat Rekonvensi dengan Tergugat Rekonvensi terbukti telah dikaruniai 3 (tiga) orang anak, anak pertama sudah sudah dewasa, sedangkan anak yang kedua bernama **ANAK II** (umur 12 tahun) dan anak ketiga bernama **ANAK III** (umur 9 tahun) dan kedua anak tersebut sekarang sering ikut atau dalam asuhan Penggugat Rekonvensi, maka berdasarkan ketentuan pasal 149 ayat (d) Kompilasi Hukum Islam jo pasal 80 ayat (4) huruf (b) dan (c) Kompilasi Hukum Islam Tergugat Rekonvensi

Hal 31 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal di atas akan terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termasuk pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tertera, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 31



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia

putusan.mahkamahagung.go.id

sebagai orang tuanya tetap berkewajiban memberikan nafkah dan biaya pendidikan kepada anaknya sampai anak dewasa atau berumur 21 tahun;

Menimbang, bahwa orangtua bertanggung jawab atas kesejahteraan dan masa depan anak. Orangtua yang dimaksud adalah bapak dan ibu, sehingga yang bertanggung jawab dalam hal ini adalah ayah dan ibu tanpa melihat bahwa ayah dan ibu telah berpisah, kewajiban tersebut tetap melekat kepadanya;

Menimbang, bahwa dalam psikologi hukum, kebutuhan pemeliharaan anak berdasarkan **legal custody** yakni kebutuhan pemeliharaan anak seutuhnya menurut hukum yang meliputi kebutuhan biaya penghidupan, kesehatan, pendidikan dan kebutuhan hukum pada umumnya yang hal ini menjadi tanggung jawab bersama ayah dan ibunya, namun demikian pada umumnya kebutuhan ini lebih dominan diperoleh dari ayahnya. Hal ini sesuai dengan ketentuan dalam Pasal 34 ayat (1) jo. Pasal 80 ayat (2) Kompilasi Hukum Islam;

Menimbang, bahwa untuk memberikan kepastian bagi si anak ke depannya tentang kebutuhan biaya kehidupan dan kesejahteraan maka pada prinsipnya semua biaya atau nafkah anak merupakan tanggung jawab ayahnya. Tanggung jawab tersebut harus dilaksanakan sesuai dengan kemampuannya, dan berlangsung sampai anak tersebut dewasa (21 tahun);

Menimbang, bahwa berdasarkan pertimbangan tersebut diatas dikaitkan dengan ketentuan Pasal 41 (a) dan (b) Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974 bahwa baik ibu maupun bapak tetap berkewajiban memelihara dan mendidik anak-anaknya semata-mata berdasarkan kepentingan anak, ayah/bapak yang bertanggungjawab atas semua biaya pemeliharaan dan pendidikan yang diperlukan anak itu. Apa yang ditentukan dalam pasal tersebut mengandung pengertian bahwa biaya pemeliharaan dan pendidikan anak harus diberikan oleh ayah/bapak kepada anaknya secara proporsional sesuai dengan tahap perkembangan anak itu sendiri. Rationya semakin anak itu bertambah besar semakin banyak biaya yang diperlukan, demikian pula semakin bertambah tinggi jenjang pendidikannya semakin besar pula biayanya, sehingga dalam diktum putusan yang akan dibebankan Pengadilan kepada Tergugat

Hal 32 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal di atas akan terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termasuk pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 32



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia

putusan.mahkamahagung.go.id

Rekonvensi adalah biaya minimal dalam setiap bulannya. Sehingga nantinya untuk kebutuhan lain yang sifatnya insidental dan mendesak Tergugat Rekonvensi juga masih mempunyai kewajiban biaya terhadap anaknya;

Menimbang, bahwa selain mempertimbangkan dari aspek yuridis sebagaimana tersebut di atas Majelis Hakim juga mempertimbangkan dari aspek sosiologis dimana kemampuan Tergugat Rekonvensi dan kebutuhan hidup kedepannya pasca perceraianya dengan Penggugat Rekonvensi dan kelayakan hidup seorang anak, dimana Tergugat Rekonvensi bekerja sebagai PNS.

Menimbang, bahwa Majelis Hakim juga mempertimbangkan kondisi kemampuan Tergugat Rekonvensi sebagai PNS Gol/Ruang, II/d yang mempunyai penghasilan tetap dan juga punya pekerjaan sampingan sebagai seorang tukang kayu yang penghasilannya tidak menentu, sementara tidak terjadi kesepakatan mengenai nilai nominal nafkah anak. Sedangkan Kemampuan Tergugat Rekonvensi hanya Rp 500.000,00 (lima ratus ribu rupiah) perbulan untuk 2 (dua) orang anak, sedangkan Penggugat Rekonvensi menuntut Rp 3.000.000,00 (tiga juta rupiah) perbulan untuk 2 (dua) orang anak. Tuntutan Penggugat Rekonvensi tersebut Majelis Hakim menilai masih terlalu tinggi jika dibandingkan dengan kemampuan atau penghasilan Tergugat Rekonvensi perbulannya. Oleh karena itu Majelis Hakim berpendapat sangatlah adil dan memberikan kepastian hukum dan kemanfaatan bagi kedua belah pihak bila Tergugat Rekonvensi dibebani kewajiban memberi nafkah untuk 2 (dua) orang anak sebesar Rp 1.000.000,00 (satu juta rupiah) setiap bulan sampai anak dewasa atau berumur 21 tahun;

Menimbang, bahwa bersamaan dengan dinamika perkembangan atau pertumbuhan anak serta kebutuhan hidup anak Penggugat Rekonvensi dan Tergugat Rekonvensi semakin tambah usia secara rasional semakin bertambah pula akan kebutuhan finansial, seiring pula dalam kenyataannya di masyarakat harga barang kebutuhan pokok senantiasa mengalami kenaikan harga sehingga oleh karenanya Majelis Hakim memandang layak dan adil menambah 10% setiap tahunnya untuk memenuhi kebutuhan hidup sehari hari anak tersebut. Hal ini juga sejalan dan sesuai dengan prinsip hukum ekonomi serta

Hal 33 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal di atas akan terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termasuk pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id / Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 33



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia

putusan.mahkamahagung.go.id

memberikan rasa keadilan bagi semua pihak, dan sesungguhnya secara filosofis biaya *hadhanah* (nafkah anak) adalah semata mata untuk kepentingan anak, untuk itu guna memberikan kepastian hukum bagi kedua belah pihak maka Majelis Hakim akan memasukkan penambahan prosentase tersebut dalam diktum putusan sebagaimana yang diamanahkan oleh SEMA Nomor 3 Tahun 2015;

Menimbang, bahwa berdasarkan pertimbangan tersebut maka dalil gugatan Penggugat Rekonvensi mengenai nafkah anak patut dikabulkan dan Tergugat Rekonvensi dihukum untuk membayar nafkah 2 (dua) orang anak sebesar Rp 1.000.000,00 (satu juta rupiah) setiap bulan dengan penambahan sebesar 10% setiap tahunnya sampai anak tersebut dewasa atau (berumur 21 tahun) diluar biaya pendidikan dan kesehatan;

DALAM KONVENSI DAN REKONVENSI :

Menimbang, bahwa berdasarkan ketentuan Pasal 89 ayat (1) Undang-Undang Nomor 7 Tahun 1989 sebagaimana telah diubah dengan Undang-Undang Nomor 3 Tahun 2006 dan perubahan kedua dengan Undang-Undang Nomor 50 Tahun 2009, maka biaya perkara dibebankan kepada Pemohon Konvensi /Tergugat Rekonvensi;

Mengingat, semua Pasal dalam peraturan perundang-undangan dan hukum Islam yang berkaitan dengan perkara ini;

MENGADILI

DALAM KONVENSI :

1. Mengabulkan permohonan Pemohon Konvensi;
2. Memberi izin kepada Pemohon Konvensi (XXXXXXXXXX) untuk menjatuhkan talak satu raj'i terhadap Termohon Konvensi (XXXXXXXXXX) di depan sidang Pengadilan Agama Donggala;

DALAM REKONVENSI :

1. Mengabulkan gugatan Penggugat Rekonvensi untuk sebagian;
2. Menghukum Tergugat Rekonvensi untuk membayar kepada Penggugat Rekonvensi berupa :

Hal 34 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan keterlambatan informasi yang kami sajikan, hal di atas akan terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termasuk pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tertera, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 34



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia
putusan.mahkamahagung.go.id

- a. Nafkah lampau/madhiyah selama 3 bulan sejumlah Rp 4.500.000,00 (empat juta lima ratus ribu rupiah);
- b. Nafkah Iddah sejumlah Rp 4.500.000,00 (empat juta lima ratus ribu rupiah);
- c. Mut'ah berupa uang sejumlah Rp 5.000.000,00 (lima juta rupiah);

sebelum Tergugat Rekonvensi mengucapkan ikrar talak;

- d. Nafkah 2 orang anak yang bernama ANAK II dan ANAK III sejumlah Rp 1.000.000,00 (satu juta rupiah) setiap bulan dengan kenaikan 10% (sepuluh persen) pertahun sampai dengan anak tersebut dewasa atau (berumur 21 tahun) diluar biaya pendidikan dan kesehatan;

DALAM KONVENSI DAN REKONVENSI :

- Membebaskan kepada Pemohon Konvensi/Tergugat Rekonvensi untuk membayar biaya perkara sejumlah Rp 720.000,00 (tujuh ratus dua puluh ribu rupiah);

Demikian diputuskan dalam rapat permusyawaratan Majelis Hakim yang dilaksanakan pada hari Selasa tanggal 20 April 2021 Masehi, bertepatan dengan tanggal 08 Ramadhan 1442 Hijriyah, oleh kami Misman Hadi Prayitno, S.Ag.,M.H. sebagai Ketua Majelis, Mazidah, S.Ag.,M.H. dan Zuhairah Zunnurain, S.H.I.,M.H. masing-masing sebagai Hakim Anggota, putusan tersebut diucapkan dalam sidang terbuka untuk umum pada hari itu juga, oleh Ketua Majelis tersebut dengan didampingi oleh Hakim-Hakim Anggota dan dibantu oleh Dwi Sartono, S.H. sebagai Panitera Pengganti dan dihadiri oleh Pemohon Konvensi/Tergugat Rekonvensi dan Kuasa Hukum Termohon Konvensi/Penggugat Rekonvensi;

Hakim Anggota,

Ketua Majelis,

ttd

ttd

Mazidah, S.Ag.,M.H.

Misman Hadi Prayitno, S.Ag.,M.H.

Hakim Anggota,

Hal 35 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal ini akan terus kami perbaiki dan waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termasuk pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 35



Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia
putusan.mahkamahagung.go.id

ttd

Zuhairah Zunnurain, S.H.I., M.H.

Panitera Pengganti,

Ttd

Dwi Sartono, S.H.

Perincian biaya :

1. Pendaftaran	Rp	30.000,00
2. ATK	Rp	50.000,00
3. Panggilan	Rp	600.000,00
4. PNBP Panggilan	Rp	20.000,00
5. Redaksi	Rp	10.000,00
6. Meterai	Rp	10.000,00
J u m l a h	Rp	720.000,00

Hal 36 dari 36 hal : Putusan Nomor
98/Pdt.G/2021/PA.Dgl

Disclaimer

Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan ketepatan informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dari waktu ke waktu. Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang terdapat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Halaman 36